المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

تخصص دراسات استراتيجية ودولية

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

دور الجزائر في أفريقيا الواقع والآفاق

تقديم الطالب:

محمد الأمين حجال

إشراف الأستاذ:

مصطفى خواص

السنة الجامعية:

2014/2013

كلمة شكر

حمدا لله أولا واخرا.

شكر خاص لأستاذي الكريم مصطفى خواص، على

صبره الجميل طيلة مشوار إنجاز المذكرة، ناصحا

وموجها.

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى:

- ❖ الوالدين الكريمين.
- ❖ الدفعة الثالثة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- ❖ كل موظفي المدرسة الساهرين على راحة الطلبة.

محمد الأمين جمال

ملخص الدراسة:

باللغة العربية:

إن الدور الجزائري في أفريقيا، يندرج في محصلة مجموع المجهودات والتفاعلات الخارجية للدولة الجزائرية على مستوى القارة، ومحاولة الإلمام قدر الإمكان بمختلف الميادين التي رأت الجزائر أنها تخدم موقعها ومكانتها الإقليمية والقارية خاصة، وبالتالي فالموقع والأهمية الجيوستراتيجية للجزائر في القارة، إضافة للمؤهلات والإمكانيات المختلفة، تدفعها للريادة في المجال السياسي والأمني والاقتصادي، وكذا المجالات الاجتماعية والثقافية. إلا أن واقع الدور الجزائري قاريا تواجهه بعض التحديات من بعض القوى القارية داخل القارة، سواء ما تعلق بالجانب التعاوني أو التنافسي، إضافة للتواجد المتزايد لبعض القوى العالمية المؤثرة، مما يستوجب على الجزائر التي تسعى للقايم بأدوار لصالح القارة، أن تتبنى رؤية واضحة للتعامل مع هكذا تحديات، انطلاقا من فكرة رفض التدخل الأجنبي، وبالتالي وضع تصورات مستقبلية تحدد السياسة الجزائرية تجاه دول القارة، أمر يدخل في تقييم أهم الانجازات والاخفاقات، من أجل زيادة التحرك الجزائري وعدم إغفال المقدرات التي تتمتع بها دولة بحجم الجزائر، تؤهلها إمكاناتها الهائلة بأن تقوم بأدوار على المستوى الدولي وليس فقط قاريا، فالدبلوماسية الجزائرية برصيدها التاريخي، انتزعت اعترافا دوليا بمدى نجاحها في حل العديد من النزاعات والأزمات دوليا وقاريا.

بالغة الإنجليزية:

Abstract:

The role of Algeria in Africa , could be treated in the sum total of the efforts and interactions of Foreign Affairs of the Algerian state on the continent , trying to treat as much as possible the various fields , which serve their regional and continental position , thus The site and important geostrategic of Algeria in the continent , in addition the qualifications and capabilities of various paid for Entrepreneurship in the political , security and economic , as well as the social and cultural fields . However, the reality of the Algerian role in the continent facing some challenges from some of the forces within the continent , both on side cooperative or competitive , in addition to the growing presence to some world powers , which requires on Algeria, which is seeking to play roles for the benefit of the continent , to adopt a clear vision to deal with so challenges , based on the idea of foreign interference rejection, and thus conceptualize futuristic defines Algerian politics towards the countries of the continent , is included in evaluation of the most important achievements and failures , in order to increase the movement of the Algerian activity, and not forgetting the capabilities that a country such Algeria has , qualifies its enormous potential to occupy roles at the international level , not just continental , the history of Algerian diplomacy , obtained international recognition of the extent of its success in resolving many conflicts and crises internationally and continental

مقدمة

تقديم الموضوع:

إن النشاط الخارجي لأي دولة لابد وأن يرتبط بتحقيق أهداف عامة للدولة، وإلا أنها سوف لن تصنف على أنها سياسة خارجية، ضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها، ولكنها تتضمن البرامج والأدوار والأهداف والسياسات بالإضافة إلى الأنشطة. ونظرا للمكانة الجيوستراتيجية والإمكانات والمؤهلات التي تميز الجزائر على المستوى القاري، لابد أن يكون لها حضور متميز وفعال، من خلال أدوار تقوم بها في عدة مجالات، تحقيقا لجملة من الأهداف والمكاسب بما يتناسب والإمكانات والقدرات التي تمتلكها، وبالتالي التأكيد على الأدوار الإيجابية التي تلعبها دعما لقضايا القارة وعلى جميع الأصعدة.

عكفت الجزائر منذ نيلها للاستقلال، على إيجاد مكانة متميزة لها على المسرح الدولي، انطلاقا من البحث عن الدور الإقليمي ومنه إلى الدور القاري، عن طريق قيادة الجهود وتبني المبادرات التي تخدم صالح القارة الأفريقية كقضايا السلم و التنمية بالدرجة الأولى، أو المشاركة فيها بما يثبت الأهمية التي توليها الجزائر لشؤون القارة وحل مشاكلها. هذا كله سواء من خلال التحرك الذاتي الذي يفرضه موقعها كدولة لها مكانة جيواستراتيجية وسياسية في أفريقيا، أو من خلال التحرك ضمن المؤسسات والبنى الجهوية.

ومن أجل إبراز واقع الدور الريادي الذي تلعبه الجزائر في أفريقيا، سخرت دبلوماسية نشطة ذات تاريخ نضالي طويل، يشهد لها على الساحة الدولية والقارية، من أجل القيام بالدور الدبلوماسي والأمني المخول لها لعبه، كما عززت هذا الدور بتفعيل نشاطها على باقي المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، من أجل مواكبة المستجدات و التحديات الطارئة التي تعاني منها أفريقيا كالتخلف والتدخل الأجنبي، والتي من خلالها يظهر واقع الدور الذي تلعبه الجزائر سواء بالإيجاب أو بالسلب. ومنه يمكن إعطاء تقييم شامل، وفق تصورات لمستقبل النشاط والدور الجزائري على المستوى الرسمي وغير الرسمي، ومن كافة النواحي التي شملها النشاط الخارجي للجزائر في إطار هذه الدراسة.

فتسعى هذه الدراسة إذن، إلى توضيح واقع الدور الذي تأخذه الجزائر على عاتقها خدمة لقضايا القارة، وفق المبادئ والأسس الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية، مع ما هو مطروح أمام جهود الدولة الجزائرية من تحديات، لتنفيذ الأدوار ذات الأبعاد المختلفة والافاق التي ترجو بلوغها في المستقبل.

أهمية الموضوع:

يستمد الموضوع أهميته من الموقع الهام الذي تتبوؤه الجزائر في القارة الأفريقية، مما يفرض عليها البحث عن تموقع جدي وحيوي في إطار الجهود والاليات التي تباشرها، بالنظر للإمكانيات و المؤهلات التي تسمح لها بهذا التموقع، بالرغم من كونها دولة حديثة الاستقلال والتجربة في الممارسة الدبلوماسية.

دون نسيان تأثير الأوضاع الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، والغياب عن الساحة الأفريقية نسبيا، لتعود بعد ذلك لبعث وتكثيف نشاطها القاري الجديد، من خلال القيام بمختلف الأدوار بحثا عن الريادة القارية، ما يسترعي الانتباه أكاديميا وعلميا للإحاطة بمجريات هذا النشاط القاري من حيث التثمين و النقد، ومعرفة أي دور تركز عليه الجزائر وتوليه الأهمية عن باقي الأدوار الأخرى.

هذا الموضوع يمكن من التعريف بمعظم النشاطات والأدوار، التي قدمت فيها الجزائر الكثير في سبيل النهوض بدول أفريقيا، ومختلف المشاريع التي بادرت أو شاركت فيها بالدعم الكامل، ما يستجلب الاعتراف من قبل الدول الأفريقية بالأهمية الجوهرية لدولة كالجزائر، وبالتالي الإشادة دوليا بالمكانة المتميزة للجزائر كشريك إقليمي ودولي لا يمكن الاستغناء عنه، ولابد من إشراكه في جميع التحركات على صعيد القارة الأفريقية، مع الاحترام والالتزام بوجهة النظر الجزائرية في مختلف المسائل.

مبررات اختيار الموضوع:

تأتي المبررات التي تفسر سبب اختيار موضوع دور الجزائر في أفريقيا، في سياق الاهتمام المتزايد لدى الكثير من الكتاب والباحثين بالشأن الجزائري، خاصة وأن الكتابات قليلة في مجال النشاط الخارجي للجزائر في أفريقيا، فأهمية الموقع الجغرافي والمكانة السياسية التي تميز الجزائر إقليميا وقاريا، تستلزم إبراز مجموعة من الأدوار ذات المجالات المختلفة، خدمة لأهداف السياسة الخارجية بإبراز المكانة و الأهمية التي توليها الجزائر للشؤون الأفريقية، وقضاياها على الصعيد القاري والدولي.

الدراسات السابقة:

لابد من الإشارة لقلة الدراسات التي تناولت هذا النوع من المواضيع، إلا أنه توجد دراسات سابقة تبحث في مجال السياسة الخارجية، والإنجازات التي حققتها على مستوى القارة، نذكر منها:

منظمة الوحدة الأفريقية التحدي والأمل، لعبد القادر رزيق المخادمي، وقام خلال هذه الدراسة بالإلمام بالنشاط الجزائري داخل هذه المنظمة، موضحا مدى تطابق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، في دعم حركات التحرر والقضايا العادلة لتحرير الشعوب الأفريقية، وتحقيق التعاون بين الأقطار الأفريقية بتجاوز المشاكل وتفضيل الحل السلمي للنزاعات، بالإضافة للتصدي لمختلف الظواهر التي تعيق تطور القارة، كالإرهاب والمديونية. منوها بالجهود التي بذلتها خلال استضافة القمة ال35 لمنظمة الوحدة الأفريقية، ثم رئاستها لقمة سرت الاستثنائية.

الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإرثيرية، لمحمد بوعشة. حيث تناول في مؤلفه الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإرثيريا في الفترة التي ترأست فيها الجزائر لمنظمة الوحدة الأفريقية، وحرص الجزائر على إيجاد حل للنزاع الدائر بين الجارتين الغريمتين، بحشد اهتمام القادة الأفارقة بدءا بالقمة ال34 سنة 1998 بواغادوغو، تحضيرا للقمة ال35 المنعقدة في الجزائر بصفتها رئيسة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ويوضح المؤلف الكيفية التي وصل بها الطرفان لاتفاق وقف إطلاق النار بفضل جهود الوساطة الجزائرية، مع الإشارة للصعوبات التي واجهتها الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه الوساطة.

« ***Regards sur la diplomacie algerienne*** »، لصاحبه عبد القادر بوسلهام الذي أجمل فيه تطور الدبلوماسية الجزائرية من الخطوات الأولى للجزائر المستقلة في المشهد الدولي، إلى النشاطات الدبلوماسية الحالية وما تتميز به من رسوخ على المبادئ و الثوابت، كما يوضح حرص الدبلوماسية الجزائرية على خدمة السلم والتنمية الشاملة وكذا التعاون المثمر مع جميع الأطراف.

« ***La politique extérieure d'Algérie*** » للمؤلفة نيكول غريمو Nicole Grimaud، والتي تطرقت في هذه الدراسة إلى مرحلة الستينات والسبعينات في السياسة الخارجية الجزائرية، واعتبار الجزائر كقوة مغاربية كبرى تقود الجهود من أجل الوحدة المغاربية، وكذا السياسة الخارجية تجاه المشرق المعقد كما سمته الكاتبة، بالعلاقات مع مصر والعراق ولبنان، والمشاركة في حرب أكتوبر، والتركيز على التوجه الأفريقي كنجم قطبي للجزائر في إطار اهتمام السياسة الخارجية بالعالم الثالث.

« ***L'Algérie porte de l'Afrique*** »، لسليمان الشيخ الذي تطرق إلى دبلوماسية الثورة التحريرية في أفريقيا، وتحركات السياسة الخارجية في العشرية الأولى بعد الاستقلال،

والانطلاقة الأولية لدبلوماسية ناشئة في خضم الأحداث الدولية وطريقة تعاملها معها، من أجل تحقيق مكانة إقليمية ودولية.

الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي الإريثيري رسالة ماجستير لمقدم فيصل، تناول في هذه الدراسة مجريات الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإريثيريا، من أجل الوصول لوقف اطلاق النار بينهما، خاصة وأن النزاع قد استفحل ما دفع بالجزائر لاستغلال الفرصة من أجل القيام بدور يحسب لها قاريا ودوليا. موضحا كيف بدأت الجهود الجزائرية للتوصل لحل النزاع مرورا بجميع مراحل الوساطة.

الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي، رسالة ماجستير للعايب سليم، حيث تناول جهود الدبلوماسية الجزائرية في الإطار المؤسساتي الأفريقي، مشيرا لنفوذ الجزائر في منظمة الوحدة الأفريقية والقضايا التي كانت تناصرها، الامر الذي انعكس على خدمة القضايا الجزائرية على الساحة الأفريقية، كقضية الصحراء الغربية التي استطاعت الجزائر أن تقحمها كعضو في المنظمة، رغم انها لم تستقل بعد، لتعزل بذلك المغرب عن العمق الأفريقي. كما تضمن نشاط الدبلوماسية الجزائرية جراء اشتعال الأزمة الداخلية لتعود الجزائر إلى نفوذها من جديد بعد ان بدأت تتعافى من أزمتها، ومن ثم النفوذ الجزائري من خلال مؤسسات الاتحاد الأفريقي والقضايا التي يناضل من أجلها، من خلال مشروع مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا النيباد، وكذا مجلس السلم والأمن الأفريقي، وكيفية الاستفادة منها وتسخيرها خدمة لمصالحها وقضاياها.

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، لبلقاسم لحلوح الذي تناول في دراسته دور الجزائر كوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إثيوبيا وإرتيريا التي دامت عدة جولات من المفاوضات، كانت نتيجتها توقيع اتفاق السلام بالجزائر بين الجارتين المتصارعتين، كما تطرق فيها إلى الوساطة الجزائرية المباشرة بين المتمردين الطوارق وكل من الحكومتين المالية والنيجيرية.

المشكلة البحثية:

ركزت جل الدراسات السابقة حول موضوع الجزائر ونشاطها الخارجي سيما على المستوى القاري، على الجانب الدبلوماسي كأداة تستعملها السياسة الخارجية الجزائرية للقيام بأدوار تكسبها مصالحا وأهدافا معينة، وتطمح من خلالها لريادة دبلوماسية متميزة على الدول الأفريقية، من خلال مجهودات الوساطة في حل النزاعات، وقضايا السلم والتنمية، أو التركيز على الجانب التاريخي للدبلوماسية الجزائرية ومشوارها النضالي، إلا أن ما سيتم التوجه إليه في هذه الدراسة

متعلق أساسا بالالتفات لمعظم الأدوار والنشاطات في جميع المجالات التي لعبت فيها الجزائر أدوارا بارزة، سواء كانت دبلوماسية أو غيرها، من أجل ريادة الجهود والمبادرات التي تؤدي إلى تفعيل أدائها كفاعل إقليمي وقاري، لكن دون الخروج بصفة كلية عن الإطار الدبلوماسي للنشاط الرسمي الخارجي، وبالتالي ستهتم هذه الدراسة بالمشكلة التالية:

فيما يتمثل الدور الذي تقوم به الجزائر في أفريقيا في ظل التحديات التي تواجهها، وهل يتوافق هذا الدور مع الإمكانيات والمؤهلات التي تمتلكها؟

وتأتي التساؤلات الفرعية كالتالي:

- هل يقتصر الدور الجزائري في أفريقيا على الجانب السياسي والأمني فقط، أم يتعداه لمجالات ونشاطات أخرى؟
- ما هو واقع النشاطات والأدوار التي تهتم بها الجزائر في بقية الميادين الأخرى، وماذا توظف من أجل ذلك؟
- ماهي افاق مكانة الدور الجزائري قاريا، في ظل التصور المستقبلي لهذا الدور، والتحديات المطروحة؟

الفرضيات:

- كلما زادت إمكانات ومؤهلات الجزائر زاد دورها القاري في مختلف المجالات، برغم التحديات المطروحة.
- افاق الدور الجزائري في أفريقيا، يرتبط بتقييم وتصور مستقبلي للأداء الجزائري، من خلال التعامل مع تحدي القوى الداخلية والتدخل الأجنبي.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المناهج التالية:

منهج دراسة الحالة: حيث تم استعماله كمنهج وليس كأسلوب من أساليب المنهج الوصفي، نظرا لطبيعة عنوان الموضوع المعالج الذي يخص الجزائر ودورها في القارة، كوحدة تجمع حولها البيانات العلمية قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، من خلال دراسة المراحل التي مرت بها هذه العينة المدروسة.

الاقتراب التاريخي: تم استخدام هذا المنهج للضرورة التي تتطلبها الدراسة المرتبطة بالتفسير والتحليل للوقائع التاريخية، وليس فقط السرد للوقائع التاريخية، وذلك بالرجوع للمراحل التاريخية من جهود الدبلوماسية الجزائرية في تناول القضية الجزائرية ودعم الحركات التحررية،

وكذا في الوساطة لحل النزاعات أو تحركات الدبلوماسية الجزائرية في إطار المؤسسات الجهوية ومشاريع إنجاز بعض حركيات الأمن في أفريقيا.

المنهج المقارن: وهو المنهج الذي تم استعماله من خلال إبراز عناصر التشابه والاختلاف في هذا الموضوع، لوجود حد أدنى من السمات الأساسية المشتركة بين الظواهر المتناولة، كالمقارنة بين الدور الجزائري والمغربي في إطار التنافس بينهما على ريادة القارة الأفريقية، في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وطريقة التعامل الجزائري مع التواجد الأمريكي والفرنسي في الدائرتين المغاربية والأفريقية.

الإطار النظري:

بما أن السياسة الخارجية هي إحدى فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، فالدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية. ودون الدخول في جدل حول عدم اقتصار السياسة الخارجية على الدول وحدها، نتطرق لأحد التعريفات المحددة للسياسة الخارجية من بين المحاولات العديدة للكثير من المنهجيين في مجال السياسة الخارجية، فالدكتور بلانودا ولتون Blanoda welton، عرفها بأنها منهج تخطيط للعمل يطوره صانعوا القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

وقد ميز العديد من الباحثين بين صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية، حيث وجد أن:

1- صنع السياسة الخارجية: يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع، من حيث أهدافه ومبادئه وتوجهاته العامة. وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية.

2- صنع قرار السياسة الخارجية: يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين. وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم والملائم.

3- تنفيذ السياسة الخارجية: يعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج واليات ونشاطات، ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح والفشل. [1]

إن السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الالي للعوامل الموضوعية، فالسياسة الخارجية يضعها في التحليل النهائي فردا أو مجموعة أفراد، وهو في ذلك يتأثر بدوافعها الذاتية وخصائص شخصية وبتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية.

يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف الى الوظيفة او الوظائف الرئيسية التى تقوم بها الدولة فى الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك فى سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية. كذلك يعرف بأنه مفهوم صانعى السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والافعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التى يجب عليهم القيام بها فى عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية. ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الاقليمى الا عندما تسعى الدولة الى القيام به وصياغته صياغة واعية[2].

ويقسم كل من الدكتور على الدين هلال والدكتور بهجت قرنى الدور الى فرعين: أحدهما مرتبط بالتوجه أو التصور العام المُعبر عن المعتقدات والتصورات المجتمعية، والأغلب الأعم ان تكون مسبقة، مساهِمة فيها بعمق عمليات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية ونفسية معقدة ومتعددة المستويات، وثانيهما متصل بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها فى إطار زمنى مقيد .

وبعبارة أخرى، يقسم الدور إلى، أولا، مفهوم الدور، ثانيا، أداء الدور، اى أن كل صانع قرار فى السياسة الخارجية لديه مفهوم للدور وأسلوب لأدائه. [3]

وبذلك فالنظرية المناسبة للتحليل هي نظرية الدور، حيث يلعب القائد دورا أساسيا في صنع السياسة الخارجية، وخصوصا في بلدان العالم الثالث حيث تعد المؤسسة الرئاسية (النخبة الأساسية) هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان، وذلك من خلال التخطيط والتطوير والتكيف. ولدى معالجة نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الأفريقية، نجد هذا ينطبق على الجزائر باعبارها إحدى بلدان العالم الثالث، فرئيس الجمهورية يستحوذ على نصيب كبير في صنع السياسة الخارجية للبلاد، وكل الإنجازات الدبلوماسية للجزائر سواء في حل

---

[1]- جهاد عودة، منظور الدور في صناعة السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات، 2007، ص.ص.02-05

[2] - Cameron G.thies, « Role theory and foreign policy », ***International Studies Association Compendium Project, Foreign Policy Analysis section,*** USA, (May 2009), p.05

[3]- "نظرية الدور الإقليمي"، في: ***http://www.tomohona.com/vb/forumdisplay.php?f=105***، (2013/10/16).

النزاعات أو المبادرات الأفريقية المختلفة، كانت تحت السلطة المباشرة لرئيس الجمهورية، وهو ما تم التطرق إليه من خلال الوساطة الجزائرية في حل النزاع الدائر في القرن الأفريقي. فما يميز وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية هو أنها مرتبطة بشخص رئيس الجمهورية بصفة مباشرة. مع ملاحظة مهمة حول شخصية عبد العزيز بوتفليقة الذي شغل منصب وزير للخارجية لأطول مدة على رأس الوزارة ب15 سنة و05 أشهر، عبر أربع تشكيلات حكومية، ما يثبت تعلق معظم الملفات الحساسة بشخص الرئيس التي يعود له فيها القرار والدور الحقيقي.

وتتعدد أهداف الدور الخارجي للدولة، كالاتي:

- قد يهدف الى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذرى, ومن ثم يتضمن دورا تدخليا نشيطا فى الشئون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) وتصورها لمسئوليتها فى قيادة الحركات الثورية فى الخارج وامدادها بأشكال المعونة المتنوعة. وهو ما ينطبق على جهود الجزائر في دعم حركات التحرر والقضايا العادلة في أفريقيا، رغبة منها في تحرير الأقطار الأفريقية لتكون أفريقيا خالصة للأفارقة وفق التصور الجزائري.
- قد يستهدف(تقديم نموذج) كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموى داخلى يمكن ان يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى. إذ تعاملت الجزائر على المستويات الداخلية في القضايا الإنسانية للاجئين الطوارق، وفق اليات سياسية وأمنية واقتصادية لاحتواء هذه الفئات، قصد اعطاء نموذج للدول المجاورة وبالتالي تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.
- ممكن ان يسعى إلى تكريس استخدام القوة فى العلاقات الدولية. وهو التعامل الذي أجادته الجزائر منذ نيلها للاستقلال، وتحرش المغرب بأراضيها وعدم احترامه للحدود الموروثة عن الاستعمار.
- قد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمى عن مجموعة من الدول فى مواجهة العدوان الخارجى.

لا يخرج موضوع الدراسة عن إطار النظرية الواقعية في شقيها التقليدي والجديد، والتي تهتم بالمجال السياسي الأمني في تحليل سياسة الدول. وتقوم هذه النظرية على الأسس التالية: الدولة وميزان القوى والمصلحة القومية.

ومنه فالدراسة تناولت الجزائر كفاعل إقليمي وقاري، من حيث نشاطاتها وتحركاتها ضمن الدائرة الأفريقية بشغل أدوار تبرهن بها مكانتها كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية، بين اللاعبين المحليين من القارة نفسها، والحفاظ على مصالحها في القارة في ضوء التدخل الأجنبي الأمريكي

والفرنسي بالخصوص، مع الحرص على عدم تعارض المصالح والأهداف مع هذه القوى المؤثرة في واقع العلاقات الدولية، والتي تحاول أن تفرض بدورها منطق توازن القوى بين الجزائر مثلا وبين المغرب الأقصى، بدعم هذا الأخير في بعض القضايا، في ظل التنافس الحاد بين الجزائر والمغرب، إذ حدت من تأثير هذه الأخيرة في أفريقيا، ويظهر هذا التنافس جليا انطلاقا من معطيات ومجالات تتناولها الدراسة بالتفصيل في الفصل الثالث.

وقد تم التوجه بصفة كبيرة للمذكرات والرسائل الجامعية، للاستعانة بما جادت به ثنايا الدراسات السابقة، في موضوع الأدوار السياسة والأمنية والاقتصادية للجزائر في أفريقيا.

خطة الدراسة:

كان لابد لمعالجة إشكالية موضوع من هذا النوع، اتباع الخطة التالية:

تتوجه خطة البحث لتقسيم واقع الأدوار المتبناة من طرف الجزائر في أفريقيا، حسب المجالات التي تستدعيها إمكانات الجزائر ومؤهلاتها، ومن ثم دراسة افاق ومستقبل هذا الدور في ظل ما يواجهها من تحديات.

تم تخصيص الفصل الأول لواقع الدور السياسي والأمني الذي توليه السياسة الخارجية الجزائرية اهتماما جادا في الدائرة الأفريقية، وتم تناول الأهمية الجيوسياسية والمؤهلات السياسية والعسكرية التي تحوزها الجزائر للعب هذا الدور الحساس، والتأثير وجذب دول القارة نحو القضايا التي تقوم فيها الجزائر بأدوار مهمة، ثم التطرق للمبادئ التي تميز الدبلوماسية الجزائرية في نشاطها الخارجي، وإبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات بدراسة النموذج الناجح للوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإرتيريا، وكذا اسهامها في المنظمات والاتحادات الجهوية كمحرك لا يستعاض عنه في القارة. بينما يبرز الدور الأمني للجزائر من حيث المساهمة الكبيرة والجادة في تأسيس المشاريع ذات البعد الأمني، كمجلس السلم والأمن الأفريقي ولواء شمال أفريقيا، وتوظيف الاليات اللازمة لحل المشاكل والقضايا العالقة التي تزعزع أمن واستقرار دول القارة.

أما الفصل الثاني فقد اهتم ببقية الأدوار الأخرى ذات الأبعاد المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دعما للجهود السياسية والأمنية المسخرة لخدمة تطور القارة ونموها، وتظهر من خلال اليات كمبادرة النيباد التي لعبت السياسة الخارجية الجزائرية دورا هاما في دعمها، وكذا مشاريع البنى التحتية ضمن خطة هذه المبادرة، دون نسيان الاليات الموظفة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لهدف إبراز المكانة والدور الفاعل للجزائر على المستويين الإقليمي والقاري.

ويلم الفصل الثالث والأخير بافاق ومستقبل الدور الجزائري في القارة الافريقية، عن طريق وضع تقييم داخلي للإنجازات والإخفاقات التي رافقت مشوار التحرك الخارجي للدولة الجزائرية، وفق تصورات على المستويين الرسمي وغير الرسمي، لزيادة التحرك الجزائري أفريقيا، في خضم التعامل مع التحديات المطروحة الاتية من داخل القارة، أو القوى الخارجية التي تجد لها موطئ قدم في القارة لتحقيق مصالحها على حساب الدول الأفريقية.

مقدمة.

الفصل الأول: الدور السياسي والأمني للجزائر في القارة الأفريقية

المبحث الأول: واقع النشاط الدبلوماسي للجزائر في الدائرة الأفريقية

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية والمؤهلات السياسية

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ودعم حركات التحرر

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات القرن الأفريقي أنموذجا

المطلب الرابع: الجزائر والمؤسسات الجهوية في أفريقيا

المبحث الثاني: واقع الدور الأمني الجزائري في الدائرة الأفريقية

المطلب الأول: المؤهلات العسكرية للجزائر

المطلب الثاني: إسهامات الجزائر في تأسيس المشاريع الأمنية في أفريقيا

المطلب الثالث: الاليات السياسية و الأمنية تجاه أزمة الطوارق

المطلب الرابع: الاليات العسكرية و الأمنية في مواجهة التحديات اللاتماثلية

الفصل الثاني: تفعيل الجزائر لأدوار أخرى في المجالات المختلفة

المبحث الأول: واقع النشاط الاقتصادي للجزائر قاريا من خلال مبادرة النيباد

المطلب الأول: المؤهلات الاقتصادية للجزائر وتطور ادائها

المطلب الثاني: دور الجزائر في إنشاء ودعم مبادرة النيباد

المطلب الثالث: هياكل وأهداف مبادرة النيباد

المطلب الرابع: تكفل الجزائر بمشاريع البنى التحتية في القارة

المبحث الثاني: الاليات الأخرى المحركة للدور الجزائري تجاه قضايا القارة

المطلب الأول: التعاون على المستوى الاقتصادي كآلية في منطقة الساحل الأفريقي

المطلب الثاني: الاليات الاقتصادية للتعامل مع الأزمات الإنسانية

المطلب الثالث: استثمارات شركة سوناطراك في أفريقيا

المطلب الرابع: النشاط الجزائري في المجالات الاجتماعية والثقافية في أفريقيا

الفصل الثالث: افاق ومستقبل مكانة الدور الجزائري قاريا

المبحث الأول: التقييم والتصور الداخلي للدور الجزائري في أفريقيا

المطلب الأول: تقييم لزيادة التحرك الجزائري أفريقيا

المطلب الثاني: التصور المستقبلي لكيفية تفعيل دور الجزائر قاريا

المبحث الثاني: تحديات ومستقبل الدور الجزائري في أفريقيا ما بين المنافسة القارية والتدخل الأجنبي

المطلب الأول: الجزائر والقوى الأفريقية الأخرى

المطلب الثاني: التعامل الجزائري مع التواجد الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرة المغاربية

المطلب الثالث: التعامل الجزائري مع التواجد الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرة الأفريقية

المطلب الرابع: التواجد الصيني والإسرائيلي في أفريقيا

الخاتمة.

الفصل الأول: الدور السياسي والأمني للجزائر في القارة الأفريقية

تمهيد:

سيتم التطرق في هذا الفصل لواقع النشاطين السياسي والأمني الجزائري في الدائرة الأفريقية، عن طريق مبحثين يعالجان واقع التحرك الدبلوماسي والأمني، وفق الإمكانيات التي تحوزها الجزائر سواء كانت نابعة من موقعها الجيوسياسي، أو مؤهلاتها العسكرية.

المبحث الأول: واقع النشاط الدبلوماسي للجزائر في الدائرة الأفريقية

إن تحرك الدبلوماسية الجزائرية في الدائرة الأفريقية، يجد له انطلاقة في المبادئ الراسخة عليها الجزائر، والتي طبعت سياستها الخارجية، كدعم الحركات التحررية، وحل النزاعات من خلال أسلوب الوساطة الذي يظهر جليا في النزاع الإثيوبي–الإريتيري، ومساهمة الجزائر كفاعل في مختلف المؤسسات الجهوية الأفريقية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية و المؤهلات السياسية

تستوجب دراسة واقع النشاط الدبلوماسي الجزائري في القارة، معرفة ما يؤهل الجزائر لهذا الدور المحوري وما يمكن أن تقدمه كإنجاز يليق بمكانتها كقوة أفريقية تصبو للعب دور قاري، وذلك وفق مجموعة من الإنجازات سيتم تناولها بالدراسة والتحليل.

أولا: مكانة الجزائر الإستراتيجية

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية، على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي. ولعل "نابليون بونابرت" قد أصاب كبد الحقيقة عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم. ومن هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية، تعود أهمية الجزائر الإستراتيجية إلى مكانتها الجيوساسية و السياسية و الاقتصادية إقليميا ودوليا، و ذلك لامتلاكها لحدود جغرافية برية وبحرية واسعة جعلتها تملك خصائص الدولة المحورية، فهي تعد على المستوى البري قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أعضائه الخمس. وهي تتجاور من الجهة الجنوبية مع كل من مالي والنيجر، وتطل تقريبًا على دول الوسط الإفريقي لتنضم إلى هذه الدول مجموعة أخرى من الدول الإفريقية تُكنى بدول الساحل الإفريقي .

وتبرز الجزائر في شمال أفريقيا كعمق استراتيجي وهذا نظرًا لموقعها البحري جنوب المتوسط وأوروبا شمال المتوسّط، فحملت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن الأمن القومي الذي يمس المصالح العليا الثابتة للعديد من القوى الإقليمية الدولية، فقد كتب *شارل ديغول* الرئيس

الأسبق الفرنسي " إنّ الإستراتيجية الرومانية قامت على أساس أن من يريد أن يتحكّم في القارة الأوروبية لابدّ أن يسيطر ويمارس سيادته في شمال أفريقيا ".[1]

فالجزائر دولة متوسطية تجاور أوروبا عبر ضفتي المتوسط، وتشكل جزءا من العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط، كما تجاور دول الساحل الصحراوي (مالي والنيجر) وتقاسمها جزءا كبيرا من الصحراء الشاسعة والغنية بالموارد الباطنية، وتمتد على مساحة قدرها 2.381.741كيلومتر مربع، وتشغل المرتبة الأولى من حيث أكبر مساحة في أفريقيا، بعد تقسيم السودان إلى دولتين، [2] وجعل منها التاريخ، كما جعلت منها الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية. يتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر إسبانيا وإيطاليا، حيث أنه لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وسيلتقي بعضها مع خطوط الأنابيب المقترحة لنقل الغاز من إيران إلى أوروبا، بالإضافة لخط غاز الجزائر–أبوجا لنقل الغاز الطبيعي الأفريقي إلى الأسواق الأوروبية.

وهذا ما يدفعنا للقول إن المدرك الإستراتيجي تجاه البعد الإستراتيجي للجزائر، يتعدى الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية، خاصة منطقة الساحل، فمن حيث المساحة تمثل الجزائر 8 % من مساحة القارة، كما تعتبر بوابتها الشمالية إذ تمكن دول الساحل الإفريقي – بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية– من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى بقية موانئ العالم، وتزيد الأهمية خاصة مع الاكتشافات الضخمة في منطقة الساحل الأفريقي والخليج الغيني، وهي المناطق التي تركز عليها السياسات الطاقوية الدولية لتنويع مصادر الإمدادات، خصوصا لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط.

كل هذه المحاور المتعددة التي تقودها الجزائر جعلت منها ركيزة جيوسياسية في المنطقة، بالإضافة إلى امتلاكها لموارد طاقوية هامة خاصة النفط والغاز، وهو مجال اهتمام الشركات الطاقة العالمية، خاصة في ظل البحبوحة المالية والأجواء الاستثمارية المحفزة التي تعيشها الجزائر بعد دخولها طور الإصلاحات وتطورات الاقتصادية الأخيرة.[3]

---

[1]– ياسمينة خضرة، "السياسة الخارجية الجزائرية: ضعف أم استراتيجية محارب..؟"، في:
http://algerian-vision.com/wp-content/uploads/2011/12islamtimes.org-html, (2013/10/12).

[2] -Report On Alegria : « In Défense And Diplomacy Revue », Vol. 4,N° 5,USA, (1986),P.29.

[3]– سني محمد أمين، "المدركات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجزائر، قي:

ثانيا: الإمكانات المادية و البشرية:

وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، فقد بلغ عدد سكان الجزائر 37.9 مليون ساكن إلى غاية 1 جانفي 2013 أي تسجيل ارتفاع ب2.16 بالمائة مقارنة بسنة 2011 حسب الديوان الوطني الإحصائيات، الذي يتوقع أن يصل عدد السكان إلى 38.7 مليون نسمة في يناير 2014. [1]

أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول وهي" مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير والبوكسيت) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة)، والموارد الزراعية (كالقطن والجوت)، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية[2] "، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز.

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ودعم حركات التحرر.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ الراسخة والثابتة، التي تقود الجزائر في نشاطها الخارجي تجاه جميع القضايا الدولية والإقليمية، بحيث تطبع تحركها الدبلوماسي بخصائص ومميزات وتوجهه، فجلبت اعتراف العديد من الأطراف والهيئات الدولية.

أولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا والاتحاد الأفريقي حاليا، وهي المبادئ التي لا تزال توجه عمل هذه الدبلوماسية إلى اليوم حتى سماها الرئيس الجنوب أفريقي الأسبق نيلسون مانديلا "بقبلة الثوار".

---

https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/cDyYVldKa9A/9XAc2lLM7p4J, (14/08/2013) .

[1]– "اخر إحصائيات الجزائر"، في: ***http://www.elkhabar.com/ar/nas/333554.html***، (14/08/2013)

[2]– السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية*** (بيروت: دار الجيل، 2001)، ص.155.

سواء بالرجوع لمواد الدستور الجزائري الحالي، أو للمبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية و الجامعة العربية و حركة عدم الانحياز، يمكن الإقرار بأن السياسة الخارجية الجزائرية تسير على نفس المنوال وفق مجموعة مبادئ نص عليها الدستور في فصله السابع، من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، بالإضافة لتبني الجزائر لمبادئ تضمنتها و أقرتها مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية السابق ذكرها، و الخاصة بعلاقات حسن الجوار.[1] و اصطلحت عليها "بعلاقات حسن الجوار الإيجابي" الوارد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20.

وبهذه الإيجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاد إلى البحر عبر إقليمها مثلا وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية.[2] وفي ما يلي تفصيل هذه المبادئ:

أ- الدعم غير المشروط لحق الشعوب في تقرير مصيرها

يجب التنويه أولا إلى أن هذا العنصر لا وجود له في مبادئ علاقات حسن الجوار، ضمن مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية، إذ يعتبر تصورا جزائريا خالصا لعلاقات حسن الجوار الإيجابي، نظرا للنضال الطويل ضد الاستعمار، ورسوخ المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني.[3] وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي: "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية".[4]

---

[1]- الدستور الجزائري. المادة: 86-93.

[2]- محمد قجالي، ***ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية –التونسية***، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 1990)، ص.ص. 299-302.

[3]- khalfa Mameri, « Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algerie », ***Revue algérienne des Internationals,*** vol. 04, (1986), p.p.16-18.

[4]- الدستور الجزائري. المادة92 .

ب- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

يعد السعي الحثيث للجزائر لضبط الحدود الموروثة عن الاستعمار وتعيينها مع الجيران، ضمانا للصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، و استمرار لمبادئ ثورتها، لأنه بترسيم الحدود يتم القضاء على كل أسباب النزاع، و يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، ثم التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم.[1]

ت- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

وفقا للتصور الإيجابي، يقوم هذا المبدأ على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، وذلك عبر الحدود عن طريق التشاور قصد" تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، بما في ذلك عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية، أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر. وقد وقعت الجزائر في هذا الإطار، اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات.[2]

وإلى جانب هذه المبادئ التي أضفت المضمون الإيجابي لعلاقات حسن الجوار تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ أخرى حيث تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى إعمال مبادئ القانون الدولي عامة، و مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية وهي:

- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة.

المقصود بهذا المبدأ، أن يلتزم أطراف النزاع بوسائل سلمية وعدم اللجوء إلى الحل العسكري، وتقيد كل دولة في منازعاتها الدولية بحلها بالوسائل السلمية وحدها، على نحو لا يعرض السلم والأمن الدوليين والعدالة للخطر.[3]وجاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة

---

[1]- محمد قجالي، مرجع سابق، ص.ص. 302-311.

[2]- المرجع نفسه، ص.ص. 304-306

[3]- عمر سعد الله، ***حل النزاعات الدولية*** (الجزائر: د.د.ن 2005)، ص. 26.

بما أن الجزائر من الدول الداعمة و الملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا و الاتحاد الأفريقي حاليا، فهي تحترم و تتقيد بمبدأ عدم التدخل فيما يجري في الأقاليم المجاورة، و ذلك بحسب نص المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا مواثيق المنظمات الإقليمية، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على علاقات حسن الجوار.[1]

ثانيا: دعم حركات التحرر والقضايا العادلة

حتى وإن كان نشاط دبلوماسية الثورة متأخرا في القارة الإفريقية بسبب خضوع جل بلدانها للاستعمار مع بداية الثورة، فإنها أولت اهتماما بالغا له بعد ذلك، بحيث ما فتئت تفضح وحشية الاستعمار تجاه الشعب الجزائري، فقد بذلت جهودا لا بأس بها لأجل جر الدول الأفريقية إلى المعركة إلى جانبها، وهذا ما أشار إليه الرئيس الغاني كوام نكروما في عام 1958 بقوله "إن الاستعمار ما يزال متشبثا بسيطرته المباشرة في بعض المناطق بأفريقيا وأن أكبر مثال لهذا التشبث الاستعماري الأعمى يتمثل في القضية الجزائرية، حيث يكافح الشعب الجزائري كفاحا بطوليا جبارا ضد أقوى جيش استعماري عرفه التاريخ ...وقد لعب كفاح الجزائر دورا هاما في تحرير القارة الإفريقية بأجمعها.."[2]

رغم المحاولات الفرنسية لاحتواء حركات التحرر الإفريقية عن طريق بعض المشاريع مثل قانون الإطار الذي يمنح الاستقلال الذاتي للأقاليم الأفريقية، فإن دبلوماسية الثورة فندت ذلك بأنها خدعة فرنسية للإبقاء على نفوذها في القارة والحيلولة دون توحد الحركات التحررية في وجهها.[3]ثم ظهرت مجموعة الدار البيضاء أثناء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء خلال الفترة من03 إلى 07 جانفي1961، وكانت أهم المشاكل التي عالجتها الندوة تتعلق بالجزائر والكونغو وفلسطين وموريتانيا. أما مجموعة برازافيل والتي كانت القضية الجزائرية هي القضية المركزية فيها قد أدت إلى بروز موقف أكثر إيجابية تجاه القضية الجزائرية، بحيث اختتمت الندوة بصدور

---

[1]– بلقاسم لحلوح، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة***، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي (جامعة البليدة: قسم القانون العام، 2004)، ص–ص: 58–59.

[2]– أحمد بن فليس، ***السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954–1962***،أطروحة دكتوراه في العوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص.ص.130–132

[3]– عبد القادر رزيق المخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل** (الجزائر : موفم للنشر ،2000)، ص.78.

لائحة تطالب بضرورة إجراء مفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وفرنسا من أجل تحقيق الاستقلال، ومطالبة فرنسا بالتوقف عن تجاربها النووية في القارة الإفريقية.[1]

مع اتساع حركة التحرر في إفريقيا شيئا فشيئا، كان ظهور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين المحليين في إفريقيا بحكم خصائص معينة، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المتشدد في محو الاستعمار من القارة الإفريقية. [2] وبعد قيام منظمة الوحدة الإفريقية بأشهر واجهت النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر بسبب توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، ومن ثم أعلنت الجزائر عن رغبتها بأن تتكفل المنظمة بتسوية هذا النزاع، وانتهى النزاع بتوقيع اتفاقية إيفران بين الرئيس الجزائري والعاهل المغربي، وفي القمة الأفريقية الثامنة في الرباط عام 1972 أعلن الملك الحسن الثاني عن توصل الدولتين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما. [3]

الجزائر كانت تمثل الحركة التحررية النموذج الأمثل لتحرير إفريقيا، ولذلك أصبحت من الدول الأساسية الفعالة والمتمسكة بمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية بعد الاستقلال، وأصبحت سياستها الخارجية تقوم على محاربة الاستعمار في القارة الإفريقية باعتباره جزء من كفاح الشعب الجزائري، كما جاء في الميثاق الوطني لجبهة التحرير الحزب الحاكم آنذاك بأن" الجزائر بلد أفريقي تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي."[4] ولهذا فإن الجزائر بذلت جهودا لا بأس بها لدعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا سواء من خلال الإطار الجماعي أو من خلال العلاقات الثنائية مع الحركات التحررية.[5]

وبدأت جهود الجزائر النضالية بمؤتمر مجموعة ال77 التي تضم الدول السائرة في طريق النمو سنة1967، والذي توج بإعلان ميثاق الجزائر وقد هيأ المناخ لعدد كبير من

---

[1] -Slimane CHikh, ***l'Algerie porte de l'Afrique*** (Alger: casbah éditions, 1999), p.p.145-150.

[2] - Abdelkader bousselham, **regards sur la diplomatie algerienne,** (algerie :kasbah édition, 2004), p.p.210-213.

[3]– عبد الله الأشعل، ***الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة*** (القاهرة :مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2003/2002)، ص.63

[4]– ***الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني*** (الجزائر: مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976)، ص.167.

[5]- Nicole grimaud, ***la politique extérieure d'Algérie*** (paris : édition Kartala, 1984), p.p.72-74

المؤتمرات والندوات، منها القمة الرابعة لدول عدم الانحياز ما بين 09/05 سبتمبر 1973 في الجزائر – شارك فيها تسعون بلدا تقريبا – والتي طرحت فيها الجزائر فكرة ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وكان لها دور في ارتفاع أصوات دول العالم الثالث المنادية بضرورة تغيير هذا النظام، أدى إلى إدراج هذه القضية في جدول أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

ثالثا: قضية الصحراء الغربية

هذه الجهود التي قامت بها الجزائر من أجل تغيير النظام الاقتصادي الدولي الجائر ودعم حركة التحرر، قد اصطدمت بقضية الصحراء الغربية التي أدت إلى توتر الأجواء بينها وبين جارتها الشقيقة المملكة المغربية، وهذه القضية تعود خلفيتها التاريخية إلى الاحتلال الإسباني لها سنة 1848 ، ليصادق فيما بعد بشكل رسمي مؤتمر برلين على هيمنة إسبانيا عليها، ومن ثم ترسيم الحدود بين فرنسا وإسبانيا سنة1912 ، وادرجت الصحراء الغربية ضمن قائمة الأراضي التي يجب تصفيتها من الاستعمار، مع إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في 1963.[2]

القضية الصحراوية بالنسبة للجزائر – باعتبار الشعب الجزائري والصحراوي هما ضحايا الاستعمار – الشعب الحراوي له الحق في تقرير مصيره، كما كان حال الشعب الجزائري، ولا يخرج حل القضية عن مبدأ تقرير المصير، [3]فقد سعت الجزائر إلى إدراج الجمهورية العربية الصحراوية في تشكيل لواء قدرة شمال أفريقيا وأصبحت الصحراء الغربية يتم التعامل معها وكأنها دولة كاملة السيادة، ومن خلال مشاركتها يعني أنها سوف تستفيد من خدمات الدعم الفني العالية في إطار هذه القوة، مما يعني شرعنة الدعم التقني للصحراء الغربية وفي إطار جماعي، وبذلك تكون قد حققت هدفين : الأول التخلص من إحراج المغرب لها بأنها تقوم بتقديم الدعم لمتمردين عليه، إذ أصبح يواجه عدة دول تتعامل مع جبهة البوليزاريو، أما الهدف الثاني فهو تجاوز محاولة أي تصنيف لجبهة البوليزاريو في خانة الإرهاب إضافة إلى جعل الدول الإفريقية لا يفكرون مرة أخرى في إعادة النظر في عضويتها. ونظرا لهذه المكاسب المحققة، ومرة أخرى تريد الجزائر توظيف عامل أخر هو العامل الديني المتمثل في التيار الصوفي التيجاني الذي يعتبر

[1]– إسماعيل العربي، ***فصول في العلاقات الدولية*** (الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص.169.

[2]- William Zartman, ***la resolution des conflits en afrique*** (paris : éditions l'harmattan, 1990), p.p. 22-69.

[3] - Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, Sahara Occidental: Le Coût Du Conflit**,** ***Crisis Group International Working To Prevent Conflict Worldwide***. n°. 65, 2007) , p.p. 03-04 .

تيارا جزائري المنشأ، وله انتشار واسع في دول الساحل والصحراء، وتتبع قياداته المحلية القيادة الروحية في الجزائر.[1]

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات القرن الأفريقي أنموذجا

سيتم التركيز في هذا المطلب على بعض النقاط التي توضح الدور الذي أدته الوساطة الجزائري–الأفريقية في بلدان القرن الأفريقي إثيوبيا–إريتريا لسنتي 1999–2000، ذلك أن الحديث عن خلفيات هذه الوساطة في المنطقة، يستجلب الكثير من المسائل لا يسعنا الإلمام بها، ويمكن التأكيد على الدور الجزائري وأهميته في حل النزاعات والمشاكل من خلال المجهودات التي تبذلها في لعب دور الوسيط والمساهم في حل النزاعات بين الجيران.

أولا: دبلوماسية الوساطة الجزائرية في حل بعض النزاعات

تعتقد الجزائر اعتقادا راسخا و ثابتا أن الخلافات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تساهم وتساعد على إقامة تعاون جاد، وأنه بدون هذا التعاون لن تستطيع هذه الدول مواجهة التحديات المختلفة وبالتالي لن يكون لها محيط امن.

وانطلاقا من أحد مبادئ القانون الدولي المتعلق بمبدأ حسن الجوار، تتبنى الجزائر هذا المبدأ ليس في معناه السلبي، بل الإيجابي، كما تم توضيحه انفا، فدور الجزائر ينطلق من مفهوم مفاده ضرورة حل المشاكل للوصول إلى حالة أو وضعية التعاون، حتى تبعد المنطقة التي تنتمي إليها من حالة الصراع إلى حالة التعاون كمرحلة أولى، ثم أفريقيا كمرحلة ثانية.[2] فلو نأخذ دول جنوب الصحراء أو المجموعة الصحراوية لندوة الدول الساحلية، نجد الخلافات التالية: الجزائر–ليبيا، ليبيا–التشاد، مصر–ليبيا، ليبيا–النيجر، ليبيا–تونس، مالي–بوركينافاسو، هذا دون أن ننسى الخلافات العرقية والنزاعات الداخلية، وهكذا فقد ساعدت كلا من مالي وبوركينافاسو على حل الخلافات.

وقد حققت في النزاع التشادي–الليبي نجاحا تاريخيا بتاريخ 21 أوت 1989، وهذا يعد منحة حقيقية على المواظبة الجزائرية، فبمشاركتها في اللجنة المتساوية الأعضاء منذ تاريخ

---

[1]- "قمة الاتحاد الإفريقي تفتتح ببانجول"، في:
http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=07/03/24/0756854,(2013/08/14)

[2]– سعادة إبراهيم، ***الجزائر و الأمن الإقليمي***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2001)، ص.ص.176–179.

إنشائها من طرف منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1977. ويمكن ذكر على سبيل المثال نزاعات أخرى كان للجزائر دور في حلها: النزاع النيجيري–المالي، والمغربي–الموريطاني، والتشادي–الليبي، والليبي–التونسي، والمالي–البوركينابي، والموريطاني–السنغالي، والتشادي التشادي، ويبقى النزاع الصحراوي–المغربي.[1]

إن النزاع الذي نشب بين أثيوبيا و إيريتيريا مرده ادعاءات سياسية متعارضة على مناطق حدودية لم يتم ترسيمها بعد، و بالتالي فهو يقوم على ادعاءات مختلفة حول ما هو موروث، وكل من الطرفين له أدلته.

ثانيا: طبيعة الدور الجزائري في حروب القرن الأفريقي قبل الوساطة

لقد عايشت الجزائر كل أزمات و حروب القرن الأفريقي المعاصرة، ولا سيما الصومال وإثيوبيا حول منطقة الأوغاديت، * وحروب إثيوبيا و إريتيريا و حروب إثيوبيا الداخلية و في جيبوتي. وقد كانت الدول الكبرى تقف وراء هذه الأزمات والحروب بالنظر إلى الموقع الجيواستراتيجي الهام للمنطقة، حيث تبارز الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الامريكية طويلا من خلال دول المنطقة، وأولهم الصومال وإثيوبيا، وتبادلا الأدوار في هاتين الدولتين، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي بقيت الولايات المتحدة كقوة عظمى بدون منافس، تؤثر بصفة مباشرة على مسرح الأحداث وتترقب الوضع.

لقد سعت الجزائر أن يتم حل مشاكل القرن الأفريقي في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، وبعيدا عن تنافس العملاقين، وهذا دون أن تسلم في موقفها القاضي بتأييدها ودعمها لكل الحركات التي كانت تناضل من أجل استقلالها. ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر الحركات الإرتيرية دبلوماسيا بالأساس منحتها مقرا متواضعا في بلادنا، لكن ثقل الحرب الباردة وخاصة انفجار قضية الصحراء الغربية، لم يتركا خيارات كثيرة أمام الجزائر لتقديم وساطتها هناك، وفي أماكن أخرى من أفريقيا. وفي هذا الوقت الذي تعاني فيه الجزائر من عوامل داخلية وأخرى

[1]– المرجع نفسه، ص.ص.180–181.

*– انظر بالتفصيل حول قضية أوغاديت المعروفة باسم الصومال الإثيوبي في المرجع السفير عبد الفتاح زياني، ***دراسة مقتضبة حول القرن الأفريقي***، المديرية العامة لأفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية، رقم 01/316 الصادرة بتاريخ 2001/08/06، ص.ص.11–12.

خارجية، أعلنت الجزائر عن قبولها أداء وساطة في القرن الأفريقي وقت انعقاد المؤتمر الخامس والثلاثين في الجزائر العاصمة.[1]

ثالثا: مجريات الوساطة الجزائرية لحل النزاع

بعد عام من ضم إثيوبيا لاريتريا تأسست منظمة الوحدة الإفريقية وأكدت على مبدأ قدسية الحدود، وبذلك ضمنت إثيوبيا امتدادها السابق، أما الجزائر فقد اتخذت موقفا مزدوجا تجاه ذلك، فمن جهة تؤيد حق إثيوبيا في التمسك بحدودها الموروثة عن الاستعمار خصوصا مسالة منطقة الأوغاديت التي تريد الصومال استرجاعها، ومن جهة أخرى راحت تؤيد الثوار الاريتريين بكل ما أتيح من وسائل، وبناء على هذه العلاقة بين الطرفين يمكن أن يساعد الجزائر القيام بهذا الدور، وكما قلنا فان التاريخ الساخن بين الجارتين ظل مستمرا طوال أيام الحرب الباردة، لكن القطبين المتنافسين وقفا وراء نظام أديس أبابا.[2]

في كلمته الافتتاحية تحدث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الإرهاب وعن نزاعات ومشاكل أفريقيا وأكد ضرورة تحرك المجموعة الإفريقية لوضع حد للحرب بين الأشقاء في القرن الإفريقي، وطرح على القادة الأفارقة نية الجزائر في القيام بالوساطة، وبعد تفويض قادة إفريقيا للجزائر القيام بذلك نصا ومشافهة بدأ السيد عبد العزيز بوتفليقة ينتقل بين الوزير الأول الإثيوبي ميليس زيناوي، والرئيس الإرتيري أسياس أفوركي للتخفيف من حدة التوتر بين الوفدين ومعرفة شروط كل طرف، وأي نجاح للجزائر في هذه الوساطة التي فشل فيها الأمريكيون والأوروبيون قد يلفت انتباه المجموعة الدولية لاستعادة الجزائر لدورها في إفريقيا.[3]

وفي خضم استمرار هذا النزاع تدخلت عدة وساطات إفريقية وعربية وأروبية وأمريكية، ليتأتى انعقاد القمة 35 بالجزائر والحرب مشتعلة بين البلدين وكانت نهاية القمة وضع المؤتمرون وثيقة ثانية بعد تلك التي وضعت في القمة السابقة، وعرفت بإجراءات وضع اتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع الإثيوبي– الإرتيري، وكلفت القمة الأفريقية الرئيس الجزائري لمتابعة الوساطة لتسوية النزاع سلميا وهو الأمر الذي كانت تبحث عنه الجزائر، حيث شكل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وفدا مفاوضا رفيع المستوى يرأسه السيد أويحيى وزير العدل آنذاك، كممثل شخصي للرئيس في المفاوضات، وبلغت هذه المهمة الصعبة سبع جولات، اخرها كان

---

[1]– محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية –الارترية*** (بيروت : دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، 2004)، ص.107

[2]– سعادة إبراهيم، مرجع سابق، ص.ص.146–148

[3]– مقدم فيصل، ***الدبلوماسية الجزائرية و النزاع الإثيوبي الإريتيري***، رسالة ماجستير في القانون (جامعة الجزائر يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2008/2007)، ص.113، 225.

انتقال رئيس منظمة الوحدة الإفريقية عبد العزيز بوتفليقة لحث البلدين على التوقيع على اتفاق إطلاق النار، خصوصا بعد اتساع نطاق الحرب بين البلدين وكادت أن تفشل الوساطة الجزائرية، الشيء الذي جعل الرئيس ينتقل بين أسمرة وأديس أبابا من 25 إلى 05/27/ 2000 وحث الطرفين على الوقف الفوري للقتال واستئناف المفاوضات، واستطاع أن يحصل على التزام الطرفين باستئناف المفاوضات تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وفق اتفاق الإطار، وتوج فيما بعد بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بالجزائر في 2000/01/18 كنتيجة للجهود التي بذلتها الجزائر، بحضور ملاحظين عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأروبي طيلة مسار المفاوضات،[1] وأدى استغلال القمة القيام بدور الوساطة من أجل التأكيد شيئا فشيئا على عودة الجزائر إلى مكانتها الريادية في إفريقيا.

المطلب الرابع: الجزائر و المؤسسات الجهوية في أفريقيا

وما يضفي مصداقية على دور الجزائر الديبلوماسي هو انتمائها لكل البناءات العضوية الجهوية الأفريقية (الاتحاد الإفريقي، اتحاد المغرب العربي) وكذلك المنظمات البرلمانية والوظيفية الجهوية والعالمية والأمم المتحدة ووكالاتها.

أولا: منظمة الاتحاد الأفريقي

بعد الموافقة على عقد القمة الاستثنائية بسرت الليبية ما بين 6 و 9 سبتمبر 1999لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، حاولت الجزائر تعظيم المكاسب التي حققتها في القمة السابقة، ولذلك دعمت بقوة الطرح الليبي وشاركت بفعالية في القمة لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بما يواكب التطورات الحاصلة في ظل العولمة، وترأس رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية القمة، وكان جدول أعمالها هو إعادة النظر في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفقا لما تم الاتفاق عليه في القمة السابقة، وتميزت أشغالها باتفاق الجميع على ضرورة مواكبة التطورات الجديدة بما يتماشى والتحديات التي تواجهها القارة الإفريقية[2]، وتوجت هذه القمة بإعلان سيرت الذي تضمن ما يلي:

1- إنشاء اتحاد أفريقي يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق المنظمة وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

2- الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية.

---

[1]- محمد بوعشة، مرجع سابق، ص.ص.148-151.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.129.

3- تفويض مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه.

4- تفويض الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجزائر، والرئيس تابو مبيكي رئيس جنوب إفريقيا بان يقوما بالتشاور مع مجموعة الاتصال لمنظمة الوحدة الإفريقية المعنية بديون إفريقيا الخارجية.

5- الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري أفريقي حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة.

6- دعوة الأمين العام للمنظمة إلى اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتحقيق الأهداف.

بعد استغلال القمة ال 35 والقمة الاستثنائية في سرت الليبية بفعالية وانشغال بالغ بالمشاكل الإفريقية تكون الجزائر قد رجعت إلى دورها الريادي في إفريقيا، ويتجلى ذلك من خلال تفويض القادة الأفارقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس تابو مبيكي بالتفاوض نيابة عنهم مع الدول الغنية من أجل مسح ديون الدول الإفريقية. [1]

وبعد القمة ال35 والقمة الاستثنائية استغل الرئيس رئاسته لمنظمة الوحدة الإفريقية والتفت أكثر للمشاكل التي تعاني منها إفريقيا، ومنها النزاع المزمن في الكونغو، وبمبادرة منه تم عقد قمة مصغرة لتدعيم اتفاق لوزاكا، وكان الهدف منها إيجاد مخرج تصالحي لأزمة الكونغو الديمقراطية والبحث عن سبل لتطبيق اتفاقية السلام الموقعة بين أطراف النزاع، وقد ابرم الاتفاق بالعاصمة الزامبية لوزاكا يوم 10 جويلية 1999 وشددت قمة الجزائر حول الكونغو الديمقراطية على تشجيع الأطراف المتنازعة للتطبيق الكلي للسلام على أساس احترام الوحدة الترابية لجمهورية الكونغو، للوصول إلى تسهيل انتشار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيها،كما أكدت القمة على ضرورة الحوار الكونغولي في وضع حد للنزاع وتوفير شرط نجاحه طبقا لأحكام لوزاكا. [2]

بعد هذه الجهود التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، سوف تكون القمة العادية المقبلة ما هي إلا انعكاس لنتائج القمة السابقة مع عودة تراجع الحضور من جديد إلى 37 دولة من مجموع 53 ومن مجموع 45 دولة حضرت قمة الجزائر، ولهذا فإن الجزائر استطاعت تحريك همم القادة الأفارقة فعلا، وكان انعقاد القمة ال 36 لمنظمة

[1]- العايب سليم، ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر-باتنة: قسم العلوم السياسية، 2010-2011)، ص.ص.108-110.

[2]- بوعلام. ب، "قمة الجزائر حول الكونغو الديمقراطية "، ***الجيش***،ع.443 ، (2000): ص.ص.20-21.

الوحدة الإفريقية من 10 إلى12 جويلية 2000 بالعاصمة الطوغولية لومي، وتمحور جدول أعمالها على دراسة نتائج قمة الجزائر بحيث تمت الوساطة الناجحة للجزائر بين إثيوبيا وإريتيريا التي توجت باتفاق وقف إطلاق النار، كما جدد تصريح قمة لومي بجعل سنة 2000 سنة سلام وأمن وتضامن في إفريقيا وفق تصريح قمة الجزائر.[1]

توصلت الدراسة إلى أن المكانة المتميزة للجزائر في المنظمة كانت انعكاسا لمشوارها في النضال من أجل التحرر قبل الاستقلال، ووقوفها وراء حركات التحرر بعده، ومن ثم سخرت كل الوسائل التي أتاحها الإطار الإقليمي لخدمة مصالحها وقضاياها، كما نستنتج أن تراجع مكانتها في وقت مضى بسبب أزمتها الداخلية قد جعل مصالحها مهددة، مما دفع بها إلى النشاط أكثر بعد أن بدأت تتعافى منها لاسترجاع مكانتها على الساحة الأفريقية من أجل خدمة مصالحها.

ثانيا: المشاركة في اجتماعات البرلمان الافريقي

هذا ودون أن ننسى الإسهامات الجزائية في مؤسسة أفريقية هامة كالبرلمان الأفريقي، من خلال الاستضافة أو المشاركة في فعاليات الدورات التي يعقدها البرلمان الأفريقي، فقد استضاف البرلمان الجزائري يومي 25-26 ماي 2006 الدورة الـ 48 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي. دورة اللجنة التنفيذية بالجزائر تتميز بحضور هام، سواء من حيث مستوى التمثيل أو الحضور، وناقشت عدداً من النقاط المتعلقة بسير هذه المؤسسة البرلمانية الأفريقية. يذكر أن الجزائر كانت قد احتضنت دورة اللجنة التنفيذية نهاية نوفمبر 2004 و التي تزامنت مع انعقاد المؤتمر الـ 27 للاتحاد البرلماني الافريقي الذي تتولى الجزائر رئاسته. [2]

كما شارك المجلس الشعبي الوطني في أشغال اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الافريقي، التي يحتضنها مقر البرلمان الافريقي بميدراند (جمهورية جنوب افريقيا) من 11 وإلى غاية 16 أوت 2013، ممثلا بحبيبة بهلول عضوة لجنة التعاون والعلاقات الدولية، وجمال بوراس عضو لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ومحمد قيجي عضو لجنة العدل وحقوق الانسان، بصفتهم أعضاء في البرلمان الافريقي. [3]

---

[1]- أحمد خ ، "التأكيد على السلم والأمن والتضامن في إفريقيا "، ***الجيش***، 445، (2000)، ص. 25.

[2]- "البرلمان الجزائري يستضيف يومي 25-26 ماي 2006 الدورة الـ 48 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي"، في: ***http://www.majliselouma.dz/!upa25_26mai2oo6/ar/communique.htm***، (2013/10/28).

[3]- "المشاركة في اجتماعات البرلمان الافريقي"، في:

http://ech-chaab.net/ar/component/k2/itemlist/3-الشعب!.html?itemid=101,
http :ennaharonline.com/ar/ , (28/10/2013).

ثالثا: الدور الجزائري في إنعاش الاتحاد المغاربي

واظبت الجزائر منذ عقود على إبراز تمسكها بتقارب دول المغرب العربي، وظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال، وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30 أفريل 1958، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية، وبعد استقلال دول المنطقة كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي.[1] وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. إلى جانب اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر جوان1988، وإصدار البيان الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.[2]

تأسس إتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل الجزء الغربي من العالم العربي وهي : تونس،الجزائر ، ليبيا، المغرب و موريتانيا. وذلك من خلال التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.[3] ويهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والتبادل التجاري، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والبضائع ورؤوس الأموال فيما بينها. ومن مباديء الاتحاد، تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.[4]

---

[1]- بلخثير نجية، ***التهديدات الامنية في منطقة المغرب العربي***، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان: قسم العلوم السياسية، 2011-2012)،ص.199.

[2]- صمار محمد سليم، ***التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2001-2002)، ص.ص. 189- 190.

[3]- المرجع نفسه، ص.195.

[4]- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. في:

http://www.wipo.int/wipolex/ar/other_treaties/text.jsp?file_id=201318,(15/08/2001).

والجزائر على غرار باقي الدول المغاربية، تولي اهتماما كبيرا ودائما للقضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة قضايا التعاون بين البلدان الأشقاء، فقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتعزيز علاقاتها الثنائية مع كل دول المنطقة، وقد تم مؤخرا مع ليبيا التوقيع على 12 بروتوكول اتفاق في إطار التبادل التجاري والاقتصادي و على أصعدة أخرى، إلى جانب العلاقات الجزائرية التونسية التي تعرف تطورا كبيرا، خاصة بعد التوقيع على اتفاق تجاري. ولعل ما يحدث من تكامل اقتصادي مثمر بين الجزائر وجاراتها تونس وموريتانيا وليبيا، يدفع إلى تعزيز وتفعيل ودعم بناء هذا النمط المغاربي المبتكر، وهو معنى ارتسم بقوة في ختام أشغال الدورة الثالثة عشر للجنة العليا الليبية الجزائرية المشتركة. [1]

وقد كان الراحل الشاذلي بن جديد خلال الفترة التي قضاها على رأس الدولة الجزائرية وراء إنشاء اتحاد المغرب العربي، وذلك عقب اللقاء الذي جرى في زرالدة في 10 جوان 1988. وقد قال الشاذلي بن جديد في تلك الفترة بأن ما اتفق عليه يتعلق باتحاد وليس بوحدةحيث كان بن جديد يؤمن بفكرة أن لكل قطر نظامه الخاص.[2]

وفي إطار زيارة العمل التي يقوم بها إلى الجزائر، صرح رئيس الوفد المكلف بالعلاقات مع المغرب العربي بالبرلمان الأوروبي **السيد بيار أنطونيو بانزيري** "لم نقدر دور الجزائر بشكل جيد بينما يمكنها أن تلعب دورا جد هام في المنطقة".[3] إلا أنه وبسبب الاثار التي خلفها النزاع في الصحراء الغربية، لم يشهد الاتحاد المغاربي الذي أسس منذ 1989، أي تطور أو تفعيل من قبل أعضائه، ولم يحقق الأهداف التي أنشء من أجلها، لعدم وجود إرادة سياسية من طرف الدول الأعضاء.[4]

المبحث الثاني: واقع الدور الأمني الجزائري في الدائرة الأفريقية

سيتم ضمن هذا المبحث معالجة نشاط الجزائر الخارجي في التعامل مع مشاكل القارة الأفريقية، و ذلك في المجال الأمني تكميلا لما تلعبه الجزائر من دور دبلوماسي تجاه العديد من

---

[1] – بلخثير نجية، مرجع سابق، ص.ص.204–205

[2]– "دور بارز للفقيد الشاذلي بن جديد في تأسيس اتحاد المغرب العربي"، في:
http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-12-43-32/2010-04-29-12-45-26/17973-2012-10-07-09-50-37,(2013/08/15)

[3]- "السيد بانزيري: دور الجزائر في المنطقة لم يتم تقديره بشكل جيد"، في:
http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/3661,(2013/11/16)

[4]-Yahia H Zoubir, « Le Conflit Du Sahara Occidental: Enjeux Régionaux Et Internationaux», ***Journal De Horizon Géostratégie***, N°.1431, P.10.

القضايا، ونجد المغزى من هذا الدور الذي تقوم به الجزائر مرتبطا بأمرين أساسيين: الأول أن الجزائر عملت على تجسيد مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية سابقا على أرض الواقع، وأن الجزائر وفية لمبادئ سياستها الخارجية، خاصة الحل السلمي للنزاعات، وهو الدور الذي وصفت به الجزائر "بالوسيط الناجح". والأساس الثاني أن الجزائر تنطلق عند معالجة المشاكل في البلد أو المنطقة التي تثار فيها قبل أن تصل إليها.

المطلب الأول: المؤهلات العسكرية للجزائر

تواظب الجزائر دائما على رفع مستوى إمكاناتها العسكرية، بتنظيم وتجهيز قواتها العسكرية بما يتماشى وواقع التطورات الإقليمية والدولية، وتكون إطاراتها وضباطها وفق أحدث ما يمكن اقتناؤه.

أولا: تركيبة و تجهيز القوات المسلحة الجزائرية

يطلق على الجيش الجزائري لقب الجيش الوطني الشعبي، وهو اللقب الذي أخده بعد أن تم تغير اسم جيش التحرير الوطني بعد الاستقلال ليبدأ مسيرة جديدة نحو بناء الوطن الذي تخرب بسبب الاحتلال الفرنسي. [1]

نشأت القوات الجوية الجزائرية سنة 1957 باعتبارها واحدة من اسس استراتيجية الدفاع عن الوطن وتعتبر حاليا احدى أقوى الاساطيل عربيا وأفريقيا لامتلاكها اسطولا جويا حديثا يضم أنواعا مختلفة من الطائرات العسكرية أهمها مقاتلات سو-30 وميغ-29 ومقنبلات سو-24، مروحيات مي-17 ومي-24، إضافة إلى ذلك يعتبر اسطول النقل الجوي التكتيكي الجزائري الأكبر عربيا وأفريقيا بمجموع 30 طائرة متخصصة. وتخطط القوات الجوية مستقبلا لدعم وتطوير اسطولها الجوي بمقاتلات سو-35 وميغ-35، إضافة إلى مروحيات أغستاوستلاند AW101ومي-28 .

ومن ناحية الهياكل القاعدية تشغل القوات الجوية عددا معتبرا من القواعد منتشرة في كل أنحاء البلاد والتي من أهمها على الإطلاق القاعدة الجوية عين البيضاء بالشرق الجزائري التي تعتبر أكبر قاعدة جوية عربية وأفريقية أين تتمركز طائرات سو-30.إضافة إلى مدارس تكوين الطيارين التي نذكر منها المدرسة العليا للطيران بطفراوي ولاية وهران والمدرسة الوطنية للحوامات بعين ارنات ولاية سطيف، والقواعد الجوية الرئيسية ورقلة، بوسفر، تندوف، بشار، تمنراست، عين وسارة، بسكرة، بوفاريك، مشرية، الشلف والمنيعة.

---

[1]- " القوات البرية الجزائرية مفخرة العرب"، في: ***http://www.startimes.com/?t=13735714***، (2013/08/15).

تعد القوات البحرية الجزائرية بصيغتها الحديثة والتي انشئت سنة 1962 أحد أكبر القوى البحرية في أفريقيا وقد بوشر مباشرة بعد انشائها غداة الاستقلال في إعادة بناء البحرية بطريقة عصرية.

بحلول سنة 2006 بدأت القوات الجوية الجزائرية مرحلة جديدة تم فيها إطلاق برنامج لتطويرها وتحديثها مواكبة لمتطلبات الفترة الراهنة والمستقبلية وخلالها عقدت الجزائر صفقة كبيرة مع روسيا الشريك الاستراتيجي في مجال السلاح لتزويدها بـ 28 مقاتلة Mig-29SMTو6 طائرات Mig-29UB مخصصة للتدريب إضافة إلى 28 مقاتلة متعددة المهام من طراز Su-30MKAو16 طائرة تدريب Yak-130، ومن بين ما شملته امداد الجزائر ب 300 دبابة تي-90 و100 مجنزرة بي إم بي-3 وتحديث 250 دبابة تي-72 إضافة إلى 8 أنظمة دفاع جوي أس – 300 و38 بطارية بانتسير.

وفي سنة 2007 خلال زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقا لروسيا، قررت الجزائر إلغاء صفقة مقاتلات Mig-29 بسبب عدم مطابقتها للمواصفات التي طلبتها الجزائر واستعمال قطع غيار رديئة ومستعملة في تصنيعها، وقررت استبدالها بمقاتلات Su-30 بعدد 16 وتم سنة 2010 تقديم طلب اخر لتصنيع 16 طائرة أخرى، ليكون بذلك العدد الكلي لطائرات Su-30MKA' في نهاية التسليم 60 طائرة مقاتلة.[1]

تقسم البحرية الجزائرية إلى ثلاثة واجهات الواجهة الشرقية والواجهة الوسطى والواجهة الغربية، حيث توجد هناك أكبر القواعد البحرية الجزائرية وهي مرسى الكبيروالتي تملك موقع استراتيجي هام.

قوات الدفاع الجوي عن الإقليم، تم إنشاؤها سنة 1982، بعد فصلها عن قيادة القوات البرية وتخضع حاليا لقيادة قائد قوات الدفاع الجوي عن الإقليم، تقع على عاتقها مهمة حماية المجال الجوي الجزائري، ويشكل نظام أس – 300 مع بطاريات بانتسير-اس1 حاليا أهم سلاح تملكه قوات الدفاع الجوي إضافة إلى بطاريات سام-6 وبطاريات سام-3 وأنظمة سام-8، مدافع الشيلكا ذات 23 ملم والصواريخ المحمولة أستيرلا وإيقلا إضافة إلى امتلاكها أنواع عديدة من الرادارات.

---

[1]- «Russia completes delivery of Su-30 fighters to Algeria», in:
http://en.rian.ru/business/20091118/156888315.html
http://en.rian.ru/russia/20080515/107429570.html
http://www.djazairess.com/alahrar/2523, (16 /10 /2013).

تملك الجزائر عددا من المصانع العسكرية مثل مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة، التي تصنع تحت الترخيص أغلب الأسلحة الروسية مثل المسدسات وسلاح الكلاشينكوف-AK 47وقناصة Dragunov ورشاشات RPD بالإضافة إلى قاذفات RPG بالإضافة إلى ذخيرة كل نوع، وكذا مؤسسة صناعة الطائرات التي تصنع تحت الرخصة طائرات سفير وفرناس منذ سنة 1993. كما تخطط وزارة الدفاع حاليا لإنشاء أقطاب صناعية جديدة أخرى ومنها مصنعين بتيارت الأول بالشراكة مع Diemler لإنشاء مصانع لتركيب أنواع مختلفة من شاحنات وسيارات رباعية الدفع علامة Mercedes والثاني بالشراكة مع Rheinmetall لإنشاء مصنع لمدرعات Fuchsو Pumaوثالث بمنطقتي عين سمارة وواد حميمين بقسنطينة بالشراكة مع العلامتين الالمانتين MTU-Deutz لإنتاج المحركات. [1]

ثانيا: التكوين الأكاديمي العسكري

تعتبر الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة لشرشال (تيبازة) التي ظهرت للوجود منذ 49 سنة مضت رائدة في مجال تكوين النخبة العسكرية الجزائرية و آلاف الإطارات الشابة في صفوف الجيش الوطني الشعبي. وتتكفل هذه المؤسسة التي أنشئت بمدينة شرشال العريقة غداة استرجاع الاستقلال بتكوين ضباط و ضباط صف الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني. وقد تعدت سمعتها الحدود الوطنية مع مرور الزمن.

وعلاوة على التكوين الأساسي فإن الأكاديمية أصبحت تدريجيا متخصصة في تكوين ضباط قيادة الأركان و القيادة إلى جانب توفير تكوين أساسي لفائدة الطلبة الضباط العاملين و تكوين متخصص من المستوى العالي لصالح حاملي شهادات جامعية. ونظرا لجودة التكوين الذي توفره هذه المؤسسة فإن سمعتها سرعان ما تجاوزت الحدود لدرجة أنها أصبحت تتكفل بتكوين عسكريين قادمين من البلدان الشقيقة والصديقة لاسيما العربية والإفريقية، تبوأ معظمهم أعلى المناصب في بلدانهم. وقد جعل مسؤولوا الأكاديمية مواكبة المدارس الكبرى والتحولات التي تعيشها هيئات الجيش عبر العالم من بين انشغالاتهم الأساسية حيث يعتبرون أن تكوين العنصر البشري يكتسي أهمية قصوى.[2]

---

[1] - Visite de Gaïd Salah à Moscou Gros contrat d'armement en perspective, ***a : http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2013/10/28/article.php?sid=155894&cid=2,(16 /10/2013).***

[2]- " أكاديمية شرشال : مؤسسة رائدة في مجال التكوين العسكري"، في:

(2013/08/15) ***http://www.blida-aps.dz/spip.php?article2176***,

أما ما يخص لواء شمال أفريقيا*، فقد أكد رئيس أركان القوات البرية العميد قدور بن جميل في حوار مع مجلة الجيش، أن إنشاء إقليم شمال إفريقيا يتطلب مساهمة الدول الأعضاء، منها الجزائر، في التشكيلات المكونة لها لحفظ السلام في القارة الإفريقية، مضيفا أن التدابير المتخذة من طرف الجيش الوطني الشعبي لضمان تكوين نوعي للأفراد المعنيين تكتسي أهمية بالغة. ويقيم لواء شمال إفريقيا ثلاثة مراكز للتكوين بامتياز، أحدها تتكفل به الجزائر، كما أوضح العقيد بن جميل أن هذه المكونات المتمثلة في لواء المشاة، عنصر التخطيط، أمانة تنفيذية، عنصر جوي متكون من حوامات، قواعد لوجستيكية، وتشكيلات أخرى مثل مكون الشرطة، المكون المدني، ملاحظين عسكريين ومراكز للتكوين بامتياز، وقد خصص الجيش الوطني الشعبي جناحا بالمدرسة الوطنية التحضيرية بالرويبة في الناحية العسكرية الأولى، يتم من خلاله تكوين الإطارات العليا، من مدنيين وعسكريين، للعمل ضمن هذه القوة، كما أعلنت الجزائر موافقتها على احتضان قاعدة تدريب القوات العسكرية المشكلة للواء شمال إفريقيا التابع للاتحاد خلال الاجتماع الثاني لوزراء دفاع شمال إفريقيا وتشارك الجزائر بكتيبتين من الجيش وأخرى من الشرطة العسكرية، في حين تحتضن مصر قيادة اللواء أما المغرب ف"قاطع"عملية تشكيل اللواء بسبب "تعليق" عضويته في الاتحاد الإفريقي. [1]

المطلب الثاني: إسهامات الجزائر في تأسيس المشاريع الأمنية في أفريقيا

قامت الجزائر بإسهامات هامة في الجانب الأمني، من أجل حفظ السلم والأمن في أفريقيا، كفاعل رئيسي في تأسيس حركيات الأمن، من خلال مشروع مجلس السلم والأمن الأفريقي، ولواء قدرة شمال أفريقيا.

أولا: الجزائر ومشروع إنجاز مجلس السلم والأمن الأفريقي

*– يشار إلى أن لواء شمال إفريقيا هو واحد من خمسة ألوية تابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي، موزعة على مناطق القارة الخمس التي تشكل القوة الإفريقية الجاهزة التي كانت قد تأسست بمقتضى المادة 13من بروتوكول الاتحاد الإفريقي، وحسب اتفاق دول الاتحاد، فإن أولوية القوة الجاهزة هي المساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في القارة، حيث تقرر أن تتشكل من ألوية عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة الرئيسية في إفريقيا، وأن تتشكل مبدئيا من 15ألف جندي، وتديرها، فنيا بشكل مباشر، لجنة أركان حرب يرأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء.

[1]– رتيبة بوعدمة، " الجزائر تعمل على تأهيل ضباط للمشاركة في مهام حفظ السلام: ضباط جزائريون تلقوا تكوينا في أمريكا لتأطير وحدات عسكرية إفريقية"، في: ***http://www.djazairess.com/elbilad/6453***، (2013/08/15).

أثبت الاتحاد الأفريقي دوره في حماية وإدارة النزاعات، خاصة عبر مؤسسة مجلس السلم و الأمن الأفريقي، الذي يعد مكونا مؤسساتيا حاسما في بناءات السلم والأمن للاتحاد، فمجلس السلم والأمن الأفريقي ترتيب جماعي للأمن، لتسهيل الاستجابة الفورية والفعالة لحالات النزاعات والأزمات في أفريقيا، وكذا توقع واستباق النزاعات.[1]

إذا كانت الجزائر تولي أهمية للاستقرار الإقليمي من أجل إبعاد خطر التدخل الأجنبي، والابتعاد عن افتراض التدمير الذاتي للقدرات المحلية الأفريقية، فإنها ظلت تحرص على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث خاصة بين الدول الإفريقية، بالموازاة مع سعيها لإيجاد آليات تحفظ أمن واستقرار المحيط الإفريقي، فدعم الجزائر لهذه الآلية يرجع إلى الهاجس الأمني الذي ظلت تسببه مؤخرا بعض الظواهر وكانت أسبابا جوهرية لاندلاع نزاعات بين الدول الإفريقية، وتتمثل هذه الأسباب أساسا في: مشكلة اللاجئين، ومشكل الإرهاب.[2]

وانطلاقا من هذه المعطيات فقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا لتطوير وتكريس آلية لإدارة النزاعات في إفريقيا، وفي الدورة التاسعة والعشرين بالقاهرة سنة 1993 تم عرض مقترح لإنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل المنظمة من سكرتير المنظمة، وتم تبّني هذا المقترح في البيان الختامي الذي تم بموجبه تأسيس هذه الآلية، وقد لعبت هذه الأخيرة" دورا هاما في كل من الكونغو، الغابون، سيراليون، الصومال، رواندا، بورندي، السودان، نيجيريا مع الكاميرون، غينيا، لسوتو وجزر القمر.[3]

منذ إنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها عملت الجزائر على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات، وبالتالي احتوائها في مهدها وحّلها حلا سلميا لتدعيم مبدأ الحل السلمي في النزاعات الأفريقية، وعملت الجزائر على إسناد هذه الآلية بالجهود الدولية، ويعني ذلك مطالبتها بالحل الإقليمي المدعوم بالجهود الدولية، ومن ثم نشطت الدبلوماسية الجزائرية لجلب المساعدات المالية والتقنية من المنظمات الدولية والدول الغنية من أجل الدعم في المجالات التالية:

---

[1] - kwesi aning, "Africa :confronting threats", ***Coping with crisis working paper series***, New York: International Peace Academy, (February, 2007), p.08

[2] – بلقاسم لحلوح،مرجع سابق، ص.ص.62-64

[3] – محمد أحمد عبد الغفار، ***فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية*** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الكتاب الأول، ج.2 ، 2004)، ص.76.

-جلب الدعم الفعلي لمنظمة الوحدة الإفريقية لإنشاء نظام الإنذار المبكر من خلال تجميع المعلومات وتحليلها.

- جلب الدعم المالي في مجال نزع الألغام.
- جلب الدعم في مجال نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية.
- دعم الدول المستقبلة للاجئين الفارين من النزاعات المسلحة.
- جلب مساهمة الاتحاد الأوربي في التكوين والتخصص في مجال منع النزاعات وعمليات حفظ السلام.
- جلب الدعم في مرحلة بناء السلام بعد تسوية النزاعات .[1]

رغم أن هذه الآلية فشلت نسبيا في أداء مهامها إلا أنها شكلت الحجر الأساسي لإنشاء آلية أخرى أكثر فعالية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي في إطار تأسيس الاتحاد الإفريقي وإدخال مؤسسات جديدة ضمنه، ويرجع ذلك إلى القمة ال 35 المنعقدة بالجزائر والتي تم الاتفاق فيها على مكافحة التغيرات غير الدستورية ومحاربة الإرهاب والإقرار بعقد القمة الاستثنائية في مدينة سرت بليبيا لبحث مسألة تجديد منظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى والتطورات الحاصلة في إطار العولمة، ومن ثم كانت الانطلاقة في بعث مشروع تأسيس الإتحاد الإفريقي مع إضافة هياكل جديدة إليه، وفي الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في لوزاكا عاصمة زامبيا من09 إلى 11 يوليو 2001 ، قرر المؤتمر دمج الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات وإدارتها ضمن هياكل الاتحاد، ثم جاء الإعلان عن إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا في يوليو2002 ليصبح الجهاز المخول لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، ودخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 ، وبدأ الممارسة الفعلية لعمله في 25 ماي 2004.

ثانيا: الجزائر وإنشاء لواء قدرة شمال إفريقيا

بعد بداية ممارسة المجلس لمهامه ودخوله حيز التنفيذ، تم عقد مؤتمر لوزراء الدفاع لدول الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا لمناقشة النقاط الأساسية المتعلقة بإنشاء قوة الدفاع الإفريقية، وفي المؤتمر الرابع للاتحاد في أبوجا سنة 2005 تم إصدار قرار اعتماد معاهدة الاتحاد الإفريقي للدفاع المشترك وعدم الاعتداء، وتم توصل وزراء الدفاع والأمن بدول الاتحاد الإفريقي في اجتماعهم بأديس أبابا في 2008إلى خطة إنشاء القوة الإفريقية الجاهزة، والجزائر التي ينص دستورها على عدم تدخل الجيش الوطني خارج حدودها الوطنية، تجد نفسها مضطرة للقيام بهذه

[1]- بلقاسم لحلوح، مرجع سابق، ص.ص.64-65.

الخطوة التي أحجمت عنها عدة مرات واكتفت فقط بإرسال مراقبين عسكريين في النزاعات الإفريقية، سواء كانت حدودية كما هو الشأن بين إريتريا وإثيوبيا أو كانت داخلية مثل النزاعات في بورندي والكونغو وأنغولا، لكن هذه المرة تجد نفسها مجبرة على القيام بهذه الخطوة خصوصا مع بروز التحفز الكبير للجار الليبي، وهي لا تريد أن يؤدي هذا إلى تقزيم دورها لصالحه، بحيث أن مشروع معاهدة الدفاع المشترك للاتحاد الإفريقي كانت بمبادرة ليبية تم ضمها لمشروع آخر من طرف الكونغو.[1]

كانت بداية حشد الدعم هي إرسال ضباط جزائريين للتكوين في مجال حفظ السلام إلى الولايات المتحدة الأمريكية قصد الاستفادة من الخبرات الأمريكية في هذا المجال، وذلك لتأطير وتكوين قوات حفظ السلام لواء شمال إفريقيا من أجل ضمان تكوين نوعي. هذا أبرز اهتمام الجزائر باحتضان أحد المراكز الثلاثة للتدريب التابعة للواء شمال إفريقيا في الاجتماع الثاني لوزراء دفاع شمال أفريقيا، وهو ما تم التطرق إليه سابقا.[2]

وهكذا تكون الجزائر قد تجاوزت هذا الحاجز الدستوري الذي كان يحول دون أداء دور أقوى، لكن كيف يمكنها أن تستجيب مع النزاعات التي تندلع بين الحين والآخر ما دام لم يحدث هناك تعديل دستوري فيما يخص هذا البند، يبدو أنها سوف تتعامل مع تلك النزاعات بالاكتفاء بتقديم خدمات التدريب وخدمات التجهيز والدعم اللوجيستيكي، كما فعلت مؤخرا مع حالة نزاع دارفور والصومال، وهمها في دعم هذه الآلية هو الحرص على تسوية النزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي المدعوم من طرف الأمم المتحدة لتجنيب القارة شبح التدخل الأجنبي الذي تحتفظ الجزائر بخلفية منه في ذاكرتها الجماعية، خصوصا مع بداية ظهور تهديدات إرهابية في منطقة الساحل والصحراء، الشيء الذي جعل الجزائر تسعى أكثر من أجل قيام هذا الجهاز وتضمينه محاربة الإرهاب كأحد مهامه، ومع تحقيقها لذلك تكون الجزائر قد حققت هدفين :الأول هو إبعاد التدخل الأمريكي والغربي بصفة عامة، الذي بات يلوح بتهديدات منطقة الساحل

---

[1]- "تتويجًا لجهود الأخ قائد الثورة في الدفع بعجلة الوحدة الأفريقية : معاهدة الدفاع المشترك لدول الاتحاد الأفريقي تدخل حيز التنفيذ" ، في:

http://www.alshames.com/details.asp?Id=5223&Page=1 , (14/08/2013).

[2]– رتيبة بوعدمة،" الجزائر تعمل على تأهيل ضباط للمشاركة في مهام حفظ السلام :ضباط جزائريون تلقوا تكوينا في أمريكا لتأطير وحدات عسكرية أفريقية "، في:

http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=6453, (14/08/2013).

والصحراء، أما الهدف الثاني: فهو توظيف هذه الآلية لخنق نشاط الجماعة الإرهابية الناشطة في الصحراء الجزائرية، أو ما يعرف بكتيبة الصحراء.[1]

المطلب الثالث: الاليات السياسية و الأمنية تجاه أزمة الطوارق

تشكل أفريقيا العمق الاستراتيجي للجزائر، وهي تشهد عدة نزاعات داخلية، لذلك يمكن للجزائر أن تلعب دورا في تسوية وحل هذه النزاعات وأن تكون عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف انطلاقا من هذه الرؤية.

قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات الثنائية مع طرفي النزاع، وأخرى جماعية مع دول المنطقة، لمعالجة الأزمة ومحاولة تنمية منطقة الصحراء الكبرى، وتعزيز الأمن والاستقرار فيها، وذلك في إطار لعب الدور المخول لها لعبه إقليميا،هذا من جهة، ومن جهة أخرى، في إطار تعاملها مع التهديدات الآتية من الدائرة الجيوسياسية الأفريقية لأمنها القومي، ذلك أن الأزمة الطوارقية واقعة في دولتي (مالي والنيجر)، وكذا بسبب الالتزام الجزائري بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، واحترامها للمواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومبدأ حسن الجوار.[2]

تحدد الاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع التهديدات والمسائل الأمنيّة المتعلّقة بأزمة الطوارق أوّلاً، ومع باقي التهديدات التي حددناها سابقًا في الإرهاب، الجريمة المنظّمة والهجرة السريّة ثانيًا.

أوّلاً :الاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع التهديدات الناشئة عن أزمة الطوارق

فيما يخصّ التهديدات الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ عن أزمات الطوارق، وإدراكًا منها لأهمية العنصر الطوارقي كواحدٍ من المكوّنات الأساسية للمجتمع الجزائري وأنّ انفصالهم سيؤدّي إلى تهديد اللحمة المجتمعية الوطنية برمّتها، عمدت الجزائر داخليا إلى مجموعةٍ من الآليات السياسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة الوقائيّة تهدف إلى إدماج أكبرٍ للطوارق في المجتمع الجزائري وترسيخ انتمائهم إليه منذ الاستقلال، لذا نجد أنّ أحمد بن بلة أوّل رئيس للجزائر، قد عيّن أحد

---

[1]– صابر بليدي، "سخرت 25 ألف جندي لقتال القاعدة في الصحراء الكبرى، قدرة شمال إفريقيا تقطع الطريق على أفريكوم"، في:

***heses.univ-batna.dz/index.php?option=com_docman&task**, (16/11/2013).*

[2]– نبيل بويبية، ***الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية***، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير(جامعة الدول العربية، القاهرة: قسم البحوث و الدراسات السياسية، معهد البحوث و الدراسات السياسية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 2009)، ص.95.

قادة قبائل الطوارق في منصب نائب رئيس المجلس الشعبيّ الوطني في إطار إدماج الطوارق في الحياة السياسية[1] .كما قامت الجزائر بتوطين الطوارق من خلال مجموعةٍ من التشريعات تهدف إلى منحهم حقوقًا مثل بقيّة المواطنين الجزائريّين في الشمال وحماية التراث والثقافة الطوارقيّة المحلّية وترقيتها، وهي إجراءاتٌ تضاف إلى عمليّات إحصاء الطوارق منذ سنة 1993 ثم سنة 1994التي تمّ على إثرها طرد حوالي 5175 مهاجر غير شرعيّ مع الإبقاء على كل من هو طوارقي، وإن لم يكن جزائريا، ثم ترقية ظروف معيشتهم عبر تجميعهم في قرى ومدن يسيّرونها بأنفسهم من خلال مجالس شعبيّةٍ وبلديّةٍ، هذا بالإضافة إلى عملية الإصلاح الإداريّ بجعل تمنراست وإيليزي ولايتين، ومنح الطوارق نصيبًا من التمثيل في البرلمان بغرفتيه وإنشاء صندوقٍ خاصّ بتنمية الجنوب اعتمادًا على الأموال التي يتمّ اقتطاعها من عائدات النفط .ويلتمس الحرص الجزائري على ضرورة استقرار مناطق تواجد الطوارق من خلال مجموعة القوانين الاستثنائية سواء فيما يتعلق بتنظيم الحدود الصحراوية لتسهيل حركة تنقل الطوارق بين الجزائر والدول المجاورة، أو فيما يتعلق بوضع استثناءات لانخراط شباب الطوارق في مختلف أسلاك الأمن، خاصّة الدرك الوطني، حرس الحدود والجمارك.[2]

أما خارجيا، وإدراكا منها للطبيعة العابرة للحدود لتهديد الأزواد بسبب تبعثرهم بين أقاليم دول الصحراء المتجاورة، ونظرا للاتصالات والعلاقات عبر–القومية التي نسجوها بين دول المنطقة التي قوّت أكثر من الاعتماد الأمني المتبادل بين الجزائر والدائرة الإفريقية لأمنها القومي، أيقنت الجزائر أنّ أفضل استراتيجية للتصدي لتهديد الأزواد هو التعاون مع الدول المعنيّة بهذا التهديد مع الالتزام بمبدأي" عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول "و"حسن الجوار " لإيجاد حلول سلميّةٍ لهذه النزاعات. من هذا المنطلق، تبنّت الجزائر في تعاملها مع أزمة الأزواد مع حكومتي باماكو ونيامي سياسة غير عسكرية تعتمد أساسًا على التعاون الإقليميّ فاحتضنت ورعت مفاوضاتٍ بين أزواد مالي والنيجر وحكومتيهما وقادت العديد من حالات الوساطة لإيجاد حلول تقيها زعزعة استقرار المنطقة واشتعال بؤرة اضطرابٍ في جنوبها وتقوض أي مشروع للتدخل الأجنبي تحت أي مبرر.

ثانيا: لقاءات قادة المنطقة

أ– قمة جانت بجنوب الجزائر

---

[1]– حسين بوقارة،" مشكلة الأقلية الطوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، الجزائر، ***مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية*** (نوفمبر 2008) ، ص.03 .

[2]– نبيل بويبية، المكان نفسه، ص.95.

انعقدت يومي 08 و 09 سبتمبر 1990، و تعتبر مرحلة أولى معبرة عن رغبة البلدان المعنية بالمشكل الطوارقي في عدم اللجوء إلى القوة، ما من شأنه زعزعة استقرار المنطقة بأكملها، وضم اللقاء قادة كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا، مؤكدين على ضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد للتهميش الذي يعيشه سكان الطوارق، كما عبروا عن إرادتهم في الذهاب بعيدا في تحديد استراتيجية مشتركة لحل مشكل تنقل الممتلكات والاشخاص نهائيا بين البلدين. ولإنجاز هذه المهمة تم تشكيل لجنة وزارية دائمة تشمل وزراء داخلية تلك البلدان و متابعة أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء الخارجية الذين يجتمعون كل سنة.[1]

ب- الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارقي-المالي

حفاظا على أمنها الوطني قامت الجزائر دائما بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية في مالي في سنوات 1990 و1996 و2006 و2012-2013. شهدت سنة 1990 أول صدام حقيقي بين قبائل التوارڤ والجيش النظامي المالي، بعد أن توفرت الشروط الموضوعية للصدام.[2] أوّل الجهود الجزائريّة في هذا السياق هو جمع السلطات المالية يومي 05 و 06 جانفي 1991 في تمنراست مع وفد ضمّ ممثلي الحركتين المتمرّدتين اللتين كانتا موجودتان وقتئذٍ وهما" الحركة الشعبية لتحرير الأزواد "و"الجبهة العربية الإسلامية للأزواد"، وكُلّلت هذه المفاوضات باتفاقية بين الطرفين نصّت على وقف العمليات المسلّحة من طرفهما وإطلاق سراح الرهائن المدنيين الموجودين في حوزتهما مع منح المنطقة حكمًا ذاتيًا. لكنّ الانقلاب في باماكو في 26 مارس 1991أسقط الاتفاق وواصلت القوات المالية عملياتها ضدّ الأزواد الذين أنشؤوا تنظيمين جديدين، وعادت المواجهات بين هاذين التنظيمين والقوّات المالية النظامية، وتسبّبت في نزوح لاجئين جدد نحو الجزائر .وقادت الجزائر واحتضنت من جديد عمليات وساطة، توجت في الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996 ، نظّمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل" شعلة السلام "اجتمع فيه جميع الفرقاء، وأحرقت خلاله كلّ الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.

منذ اندلاع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012، قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلام السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبْر

---

[1]- أحمد شنة، ***العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية*** (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، 2000)، ص.ص.123-126

[2]- محمد دخوش، " الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، في:
http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020-hyml, (28/10/2013).

وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح، والذي كانت تبرِره سابقا بمُحاربة تنظيم القاعدة...وأعلنت عدم استعدادها لدعم أيٍّ من الطرفيْن، وإن كان البُعد الشعبي للطوارق في جنوب الجزائر سيمنح المتمرّدين فرصة أكثر للاستفادة من العُمق الجزائري.

كما أدانت الجزائر على لسان المتحدث باسم خارجيتها "عمار بلاني" الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "أمادو توماني توري" في مارس 2012، معربة عن رفضها للتغييرات "المنافية للدستور"، موضحة أن "الجزائر تتابع بقلق شديد الوضع في مالي... وبحكم مبادئنا النابعة من ميثاق الاتحاد الإفريقي ندين اللجوء إلى القوة ونرفض التغييرات المنافية للدستور".[1]

ت- الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارقي-النيجيري

أمّا في النيج، فإنّه مثل مالي، تدلّ التمرّدات الدائمة للطوارق على الضعف المزمن لدولة النيجر وعدم قدرتها على تسيير الضاحية الصحراويّة من إقليمها. وقد تحمّلت الجزائر عبء الهجرات المكثّفة للنيجريين نحو صحرائها، سواء بسبب الجفاف أو بسبب الصدامات بين الجيش ومتمرّدي الطوارق التي بدأت في نهاية الثمانينيات واشتدّت في مطلع عقد التسعينيات إلى أن تمّ التوقيع بمدينة غرداية بالجزائر على هدنةٍ لمدّة 15 يومًا في ماي 1992 ، انعقد خلالها لقاء بين وفد عن حكومة النيجر ووفدٍ من ممثّلي الطوارق في 27 من الشهر نفسه، ولكن هذه المرة في باريس عوضًا عن الجزائر وهذا تحت ضغطٍ فرنسي.

ولم تفلح الهدنة الأولى في تحقيق السلام وتوجّب انتظار جوان 1993 لعقد هدنةٍ أخرى ورفع حالة الطوارئ المفروضة في شمال البلاد والشروع في مفاوضاتٍ بين الطرفين سمحت لهما بالتوصّل إلى اتفاق سلام في أفريل1995.[2] وقد ساهمت الجزائر في إنجاح المفاوضات بين الطرفين لتوقيع هذا الاتفاق الذي تضمّن منحهم نوعًا من التسيير اللامركزيّ، نزع تسلّح قوات الأزواد وجمعها في الجيش النظامي وخطة لإعادة إدماج اللاجئين .لكنّ الاضطرابات المتجدّدة حالت دون احترامه وسمحت الوساطة الجزائرية مرة أخرى بالتوصل إلى اتفاق سلام في أواخر 1997، وفي سنة 2000 تمّ الاحتفال رسميًا بنهاية الحرب .[3] عموما، لم تكن الوساطة الجزائرية في النزاع النيجري بذلك المستوى الذي شهدته وساطتها في النزاع الطوارقي-المالي

---

[1] - SALIM CHENA, « La crise au Mali :groupes armés,impasse politique et crise humanitaire », ***point de mire,*** vol.13,no.6, 07 aout,2012, p.p.01-02.

[2] - Pierre Boilley, «Aux origines des conflits dans les zones Touarègues et Maures», ***Relations internationales et stratégiques***, n.°23, (automne 1996), p.106.

[3]- عبد النور بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي*** (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005) ص.30.

الذي فرضت نفسها فيه كوسيطٍ أمني وحيد .ربّما يعود هذا إلى الدور الفرنسي والبوركينابي في النزاع.

المطلب الرابع: الاليات العسكرية و الأمنية في مواجهة التحديات اللاتماثلية

تقوم الجزائر منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين بالعمل على خلق إجماع دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب وذلك اعتبارا بان هذه الظاهرة المرضية والإجرامية تشكل تهديدا دوليا وعبر وطني، لا تعترف لا بالحدود ولا بالدين ولا بالثقافة ولا بالعرف... فهو تهديد غير تماثلي ينتقل عندما تغيب استرتيجية واضحة المعالم و دقيقة المحتوى. لذلك دعت الجزائر التي عانت على مدار أكثر من 15 سنة من هذه الظاهرة إلى ضرورة بناء معاهدة دولية شاملة لمكافحتها وقائمة على تعريف يفرق فعلا بين الإرهاب و المقاومة . [1]

ويجدر التذكير بأن هناك تطور علاقة تعاونية بين مهربي المخدرات الإقليميين، والمنظمات الإجرامية والجماعات المتمردة، لزيادة مواردهم وتمويلهم، فازدهار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كان نتيجة لجهد صبور لغرس جذور عميقة في المناطق البعيدة للساحل الأفريقي، فهذا التنظيم يزيد من اندماجه بقوة مع المجتمعات المحلية الساحلية، والعديد من قيادات التنظيم أسست شراكات تواطئية مباشرة مع مسؤولي الأمن والحكومة في المنطقة. [2]

فقد أعطت احداث 11 سبتمبر 2001 ثقة اكبر للاقتراح الجزائري من خلال تثمين التجربة الجزائرية دوليا بعد أن تمكنت الجزائر سنة 1999 من بناء تصور جهوي لمكافحة الظاهرة من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب وإنشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر، وكذلك مشاركة الجزائر في لجنة مكافحة الإرهاب CTC وبلجنة مديريات الاستعلامية في إفريقياCISA، أو مساهمتها عمليا في تطوير الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أو في جل المجهودات الجهوية والدولية الخاصة بالتعامل مع هذا التهديد. والجزائر منضوية تحت كل الأطر المنظمة لمكافحة التهديدات اللاتماثلية من جريمة منظمة، مخدرات، وفي المتاجرة في الأسلحة الخفيفة. كما ساهمت أيضا

[1]– أمحند برقوق، " التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري"، محاضرة غير منشورة ملقاة على طلبة (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر و المعهد الديبلوماسي و العلاقات الدولية ، وزارة الخارجية)،.

[2] - Modibo goita, " West Africa's Growing Terrorist Threat: Confronting AQIM's Sahelian Strategy", ***Africa security brief apublication of the Africa center for strategic studies***, no.11, (February, 2011), p.03.

في بناء تصورات متوازنة إنسانية في التعامل مع مسائل الهجرة و الهجرة السرية من إفريقيا وإلى أروبا.[1]

تدرك الجزائر أنّها تتحمل المسؤولية الأكبر بين جميع دول المنطقة في محاربة تنظيم القاعدة الذي يعدّ تشكيله بالأساس امتدادا للتنظيم الجزائري الإسلاميّ المسلح الذي كان يسمى: "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" [2]، والمنتشر في الأقاليم الجزائرية، فالجنوب الجزائري الذي يعدّ منطقة جغرافية ممتدة على شريط حدودي يقدّر بـ 6280 كلم، يعد منطقة ذات طبيعة صحراوية وعرة.

أولا: إجراءات على المستوى الداخلي

فلضمان تغطية أمنية أكبر للحدود البرية الجزائرية التي تعتبر المنافذ الرئيسية لمختلف أنواع التهديدات (إرهاب، جريمة منظّمة وهجرة سريّة)، عاود النظام الجزائري التركيز على الصحراء الكبرى بعد الإهمال الذي لقيته في العشرية السوداء جراء تركز العمل الأمني والعسكري في الشمال الجزائري سواء فيما تعلق بعدد الجنود والعتاد أو باستراتيجيات العمل والتدخل .في إطار هذا التوجه، أدخلت إصلاحات جذرية على قوّات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها .ففيما يخصّ الجمارك، شرعت مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايتي الأغواط وورقلة في تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائريّة المتمركزة بالجنوب على الرمي بالسلاح الثقيل والمتوسط واستعمال معدّات الرؤية الليلية ومعدات عسكرية حديثة أخرى لم تكن متوفرة لدى الجزائر في السابق، بالإضافة إلى تدريب قادة وحدات الجمارك على تكتيكات الاشتباك في الميدان وطرائق تسييرها. كما أُخضع ضباط وضباط صف الجمارك إلى دورات تكوين متواصلة ومغلقة لمدة 21 يوما في قواعد عسكرية تابعة للجيش الجزائري[3].

هذه الإجراءات الجزائرية على المستوى الداخلي التي تأتي في إطار السياسة الأمنية، كانت بالموازاة مع مجموعة من التحركات المكثفة على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها القومي.

ثانيا: إجراءات على المستوى الخارجي

فيما يخص الإرهاب والجريمة المنظمة، فإن وجود تصور وشعور جماعي بين دول الإقليم الساحلي الصحراوي تجاه هذا التهديد كتهديد حقيقي، بيّن ويحدق بالجميع، قاد إلى إنشاء

---

[1]– أمحند برقوق، المرجع نفسه.

[2]– عصام بن الشيخ، " خطة أمنية إقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي الانتقال من مرحلة التشاور إلى المواجهة والتصدي"، ***السياسة الدولية***، ص.ص.13-14.

[3]– نبيل بويبية، مرجع سابق، ص.ص.117-118.

هويةٍ أمنية مشتركةٍ بينها، متفقة في مفهومها للعدو وتعتمد في الأساس على مقاربة إقليمية في التعامل معه، نظرا أن التعامل الأحادي لن يؤدّي إلا إلى الإضرار بالمصلحة القطريّة والإقليمية لدول المنطقة. وتؤكّد الخطابات الرسميّة للمسؤولين الجزائريين هذا التوجّه، فقد اعتبر مراد مدلسي وزير الخارجية الجزائري في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية بلدان الساحل والصحراء في 16 مارس 2010 أنّ" التعاون الناجح بين بلدان المنطقة يعدّ أمرًا حيويًا للردّ على تحدّيات الأمن والتنمية في المنطقة"، أمّا بالنسبة لقائد أركان الجيش الجزائري، قايد صالح، فإنّ تزايد التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء وتصاعد عمليات التهريب بكافّة أشكالها سببها" غياب نظرةٍ موحّدةٍ "بين دول المنطقة.

وإن كانت المقاربة الجزائرية في مواجهة أزمة الطوارق مقاربة غير عسكرية أساسا، فإنّها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة والهجرة السريّة تتراوح بين العسكرية وغير العسكرية وتربط بين الأمن والنمو والاستقرار السياسي الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

ثالثا: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999 والمبادرات الأخرى

كانت الجزائر مدفوعة بالنتائج المدمرة للإرهاب والتطرف الديني، الذي واجهته أثناء التسعينات، مما أدى بها لتزعم الجهود ضمن منظمة الوحدة الأفريقية(AU) ثم منظمة الاتحاد الأفريقي (AUO)، بتبني إطار قاري لتحديد التهديد، بدءا باتفاقية 1999 للوقاية ومكافحة الإرهاب، ومنذ ذلك الحين بقيت الجزائر ربما البطل البارز دوره في هذا المجال، يعمل كمضيف لآليات مكافحة الإرهاب وفق مبادئ المنظمة. [1]

من هذا المنطلق، وفي سياق سعيها لاستعادة مكانتها على الساحة الدوليّة والإفريقية الذي تكرّس منذ نهاية العقد المنصرم، احتضنت الجزائر في منتصف جويلية 1999 قمّة منظّمة الوحدة الإفريقية وصادقت على معاهدة مكافحة الإرهاب التي أقرّتها، وحددت الاتفاقية صيغ التعاون لمكافحة الظاهرة، منها تطوير أساليب المراقبة البرية والبحرية والجوية، والتنسيق بين الدول الإفريقية في الميدان القضائي وتبادل المعلومات والخبرات في مكافحة الإرهاب.[2] وبذلك تمكنت الجزائر من تسويق وجهة نظرها إلى إفريقيا، خصوصا وأن جدالات الخلط بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر بدأت تختمر في الدوائر الإعلامية بعد أحداث نيويورك وواشنطن، وكسبت شرعية إدارة الأزمة وإعادة تلميع صورتها في أفريقيا، وهذا يعتبر كتمهيد بعد أن كسبت

[1] - james cockayne, jason ipe, alistair milar, « Implementing the UN Global Counter-Terrorism Strategy in North Africa », new York: ***Center on Global Counterterrorism Cooperation****, (September 2010), p. 16.*

[2]- Amine Aït-Chaalal, «L'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée», Dalloz : ***Revue internationale et stratégique***, n°.46 (2002), p.72.

الجبهة العربية وبعدها الإفريقية لتدعيم موقفها أمام أوروبا التي تريد فرض تصورها على الأزمة الجزائرية. [1]

يظهر الحضور البارز للجزائر ضمن الفعاليات متعدّدة الأطراف في المنطقة، فقد شاركت الجزائر ممثلة برئيس الجمهورية مع ست دول من منطقة الساحل (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، ليبيا والتشاد) في ندوة حول الإرهاب والتهريب عقدت بالعاصمة المالية باماكو في جويلية 2008 كما شاركت في جوان 2009 في اجتماع لعسكريين وضباط من (موريتانيا، مالي، النيجر وليبيا) عقد بطرابلس الليبية وخصص لمناقشة الأمن في منطقة الصحراء والساحل. ولم يقتصر دور الجزائر على المشاركات، بل احتضنت لقاءاتٍ بين دول الإقليم سواء على مستوى وزراء الخارجية أو قادة الجيوش. آخر هذه اللقاءات كان لقاء وزراء خارجية الجزائر، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، ليبيا والتشاد في مارس 2010 بالجزائر العاصمة الذي خصص لمناقشة الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظّمة في المنطقة، ثم لقاء قادة أركان جيوش الدول نفسها في أفريل من السنة ذاتها. وقد أثمرت الجهود الجزائرية في هذا السياق عن تأسيس" لجنة الأركان العمليّاتية المشتركة "في 21 أفريل 2010 ، وهي قيادةٌ عسكرية تضم قوات من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا تعتبر أول خطوة نحو تجسيد التنسيق العسكريّ–العملياتيّ بين هذه الدول.[2]

إنّ قراءة هذا الحضور المكثّف للجزائر على مستوى المبادرات القارّية والإقليميّة، الثنائيّة ومتعدّدة الأطراف، يؤكّد أمرين مهمّين في العقيدة الجزائرية لتأمين دائرتها الإفريقية :أوّلاً، أنّ الجزائر تصرّ على تولي الدول الإفريقية عموما والساحلية–الصحراوية خصوصًا حماية أمنها بنفسها، وأنّ ضعف وفقر بعض هذه البلدان لا يمكن أن يكون مبرّرًا للتملّص من التزاماتها الثنائية أو الإقليمية أو مدعاةً للّجوء إلى القوى الدولية الكبرى (الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا). ويصلح هذا التحليل لتفسير إنشاء لجنةٍ مشتركةٍ لجيوش المنطقة في أفريل 2010 بمبادرةٍ جزائريةٍ لتقويض أيّ تعاون لدول الصحراء مع أمريكا التي لا تزال تعرض خدماتهاعلى دول المنطقة لمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء وكبديل لمبادرة إقامة مقرّ" الأفريكوم "في المنطقة.

---

[1] - james cockayne, jason ipe, alistair milar, op.cit, p.17.

[2] – علالي حكيمة، ***البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية–نموذج–الجزائر***–، مذكرة مكملة لنيل شهادة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري–قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010)، ص.ص.181–183.

الفصل الثاني: تفعيل الجزائر لأدوار أخرى في المجالات المختلفة

تمهيد:

هذا الفصل عبارة عن تتبع لأهم الأدوار التي شغلتها الجزائر لخدمة انشغالات الدول والشعوب الأفريقية، بعيدا عن النشاط السياسي والأمني، نحو تفعيل أكثر لبقية المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مستغلة بذلك مبادرة النيباد لتنمية أفريقيا، وأهم الاليات الأخرى من تعاون واستثمار غيرها.

المبحث الأول: واقع النشاط الاقتصاد الجزائري قاريا من خلال مبادرة النيباد

ومن أجل معالجة المبحث الأول والمتعلق بالتحرك الجزائري على مستوى مبادرة النيباد، تم التطرق لدور الجزائر المحوري في إنشاء هذه المبادرة ودعمها، وأهداف وهياكل المبادرة، وكذا أهم المشاريع التي تكفلت بها الجزائر في إطار تحقيق التنمية الأفريقية، كالطريق العابر للصحراء، وخط الربط بالألياف البصرية.

المطلب الأول: المؤهلات الاقتصادية للجزائر وتطور ادائها

أولا: المؤهلات الاقتصادية

لقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية، كما تطورت عواملها وأصبحت مقياسا لقوة الدولة، ومحددة لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد والثروات الأكثر من حيث العدد (الكمية) والأحسن من حيث التنظيم (الاستغلال) مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليميا والتي لا ترقى إلى مستواها، ويمكن تحديد دعائم القوة الاقتصادية في توافر المواد الأولية، ومصادر الغذاء ومدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه الدعائم كفيلة بتدعيم الدور السياسي والاستراتيجي للدولة.[1]

تعد الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، وذلك بعد ليبيا، إذ يقدر إنتاج ليبيا ب 50.12 مليون طن يوميا ولكنه رقم لا يعبر عن الإمكانيات الحقيقية لهذا البلد، في حين تنتج الجزائر 1.27 مليون برميل يوميا[2]. ويصنف الباحث الاقتصادي سمير أمين في كتابه : "الاقتصاد العربي المعاصر" الجزائر في خانة الدول البترولية المتوسطة، التي تكون فيها للثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع"[3]،إذ تساهم موارد الطاقة في تمويل المشاريع الإستثمارية

---

[1]– إسماعيل علي،**نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1998) ، ص .213.

[2]– الصحيفة الإقتصادية الإلكترونية ، " الجزائر تتوقع استقرار إنتاجها من النفط في 2011 "، في: ***http://www.aleqt.com/2011/01/25/article_496046.html***, (15/10/2013).

[3] - Amin, Samir, ***L'économie Arabe Contemporaine*** (Paris : Les Editions De Minuit, 1980), p.09.

الجديدة وصيانة البنية الأساسية و ترميمها، ويوجه عادة لمواجهة حاجات الإنفاق العام، ويحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري،إذ يشكل 95,5%من صادرات الجزائر الإجمالية، واحتياطي الغاز الطبيعي 3650 مليار متر مكعب، وهو يمثل رابع أعلى إحتياطي عالمي بعد حركة التأميمات التي عرفها القطاع في سنوات السبعينيات[1].

إن توفر الموارد البشرية والطبيعية بالنسبة للجزائر، يتيح لها مجالا واسعا في سلوكها الخارجي، باعتبارها من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول،[2] وتتمثل الموارد الطبيعية في مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووي)، والمعادن الخام، والموارد الغذائية والزراعية، التي توفر الأساس المادي للنمو الاقتصادي، ويمكن االدولة من الدخول في علاقات خارجية مكثفة.[3]

والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاد، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، ومن ذلك أن سعر برميل النفط الخام في عام 1998 وصل إلى 12دولارا للبرميل الواحد وهو سعر يقل عن نظيره قبل أكتوبر1973.[4]

ثانيا: تطور الاداء الاقتصادي للجزائر

أبرز التقرير الاقتصادي حول افريقيا لسنة 2013 خلال أشغال الملتقى، الدولي أداءات الجزائر التي تم جيلها سنة 2013، وفي شقه الخاص بالتطور الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا أفاد التقرير، الذي سلم للصحافة أنه بالرغم من الغلق الجزئي لمصفاة هامة فإن الجزائر حافظت على مستوى مرتفع لإنتاج النفط، وأشار التقرير الذي أعده الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية من أجل أفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، إلى أن هذه الأداءات تلتها "سياسة مالية توسعية " سمحت للبلاد بتسجيل "نمو ب2.8%"، وبالنسبة لسنتي 2013 و 2014 يتوقع التقرير نموا لشمال أفريقيا يقدر على التوالي ب4.2% و 4.6% مع محاصيل فلاحية أحسن.

---

[1] -Reiffers, Jean Louis, ***La Méditerranée aux portes de l'an 2000*** (Paris : Institut de la Méditerranée, Economica, 1999), p. 230.

[2]– مبروك غضبان، ***المدخل للعلاقات الدولية*** (عنابة: دار العلوم، 2007)، ص. 273.

[3]– السيد سليم ، مرجع سابق، ص. 155.

[4]– علي الدين هلال، نيفين مسعد ، ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2010)، ص.27.

ومن بين الأداءات التي تم إبرازها غياب التبعية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، بسبب نسبة الادخار المخصصة لها حتى وإن كانت قادمة من مداخيل البترول. وفي رده عن سؤال في لقاء صحفي حول تقييمه للتقرير أكد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاحصائيات والاستشراف السيد بشير مصيطفى، أن المعايير التي يحتويها وبعض المعطيات الأخرى توحي بأن الجزائر "ستصبح اقتصادا ناشئا على غرار جنوب أفريقيا، ويرى الوزير أن اقتصاد الجزائر تميز في 2012 باستقرار توازنات الاقتصاد الكلي، وهي نقطة أخذها التقرير بعين الاعتبار.

وفي هذا الصدد ذكر السيد مصيطفى معطيات الاقتصاد الداخلي ل 2012 المتعلقة بنسبة نمو تقدر ب 2.9% والبطالة بنسبة تقل عن 10 % إلى جانب التضخم الذي "عادة" ما يستقر في حدود 5 % حتى وإن بلغ 8.7 % في و فيما يتعلق بالتوازنات الخارجية أشار الوزير إلى توازن ميزان المدفوعات والفائض التجاري إلى جانب استقرار نسبة صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار ولدى عرضه للتقرير شدد الدكتور نسيم أولمان مختص في الاقتصاد ورئيس مكتب شمال أفريقيا باللجنة الاقتصادية من أجل أفريقيا على ضرورة تحرر البلدان الافريقية تدريجيا من تسلط الأسواق العالمية للمواد الأولية قصد التوصل إلى اقتصاد قائم على حاجيات السكان المحليين، سجل الخبير عبد الحق لعميري أن الوثيقة تؤكد على تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية وكذا قدرات التفاوض الجماعية للبلدان الافريقية كشرط للتنمية مؤكدا على ضرورة استحداث قيمة مضافة حتى لا نكون تابعين للأسواق العالمية للمواد الأولية. كما حث على توسيع توصيات اخرى تضمنها التقرير بما فيها من قبل الجزائر كتلك المتعلقة بمناخ الأعمال لمساعدة المؤسسات على تحقيق القيمة المضافة، ويذكر التقرير وسائل وضع التصنيع في خدمة النمو والتشغيل والتحول الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: دور الجزائر في إنشاء و دعم مبادرة النيباد

أصبحت الجزائر بعد الاستقلال حاملة قضية الدفاع عن المشاكل التنموية والسيطرة الأجنبية على موارد الشعوب الإفريقية لمحاربة النظام الاقتصادي الدولي القائم على الاستغلال، وهذا ما ورد في الميثاق الوطني لعام 1976 بالسياق التالي" :وتواصل الجزائر كفاحها المستميت لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعلاقات دولية تضمن لكل الدول حق المساهمة في تسوية المشاكل الكبرى المطروحة في هذا العصر[2]". وقد شهدت القارة الأفريقية عبر مراحلها التاريخية

[1]– رياض.ب، "التقرير الاقتصادي حول افريقيا يبرز أداءات الجزائر"، في:
***http://www.aldjadidonline.com/permalink/25032.html**, (28/10/2013).*

[2] –الميثاق الوطني، مرجع سابق، ص.157.

تطورات عديدة، خاصة مع وجود ظاهرة الاستعمار داخلها وما خلفته من ورائها من جوانب سلبية أكثر منها إيجابية زادت من تخلف القارة عن مواكبة التطورات الدولية،[1] وتعتبر مبادرة النيباد من المشاريع الجديدة التي تحاول النهوض بالقارة ومواكبة العولمة.

أولا: نشأة النيباد

عقد منتدى تنمية أفريقيا (ADF) اجتماعه الاول في 1999، والذي جرى بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وذلك لتكوين تفاهم حول تحقيق مستقبل للقارة مبني على أساس ان برنامج التكامل الاقليمي ينبغي ان يتسم بأسلوب واسع وموجه نحو الخارج وخصص المنتدى اجتماعه الثالث في ديسمبر 2000 لموضوع التكامل الاقليمي في افريقيا، ووجدت القارة أنه يتعين عليها التغلب على تعرضها للتهميش بسبب تحويل المعونة الدولية خلال التسعينيات من القرن العشرين الى الدول حديثة الاستقلال في أوروبا واسيا. لذلك كلفت قمة سرت الاولى في 1999/09/09، رؤساء جنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا بالتفاهم مع دائني القارة الافريقية على إلغاء ديونها. وبعدها عرض الرئيس النيجيري برنامجاً باسم " الإنعاش الافريقي للألفية "والتي يعبر عنها اختصاراً ب (MAP)، على قمة سرت الثانية في 2001/03/02، ويتكون من ثمانية عناصر هي : إيجاد الشروط الأساسية للتنمية المستقلة والسلام والأمن والاستقرار والعمل على بناء نظم ديمقراطية، والنهوض بالحكم الاقتصادي[2].

ثانيا: الدور الجزائري في إنشاء المبادرة

زاد اهتمام الجزائر بالقضايا الأفريقية بعد عودة الدبلوماسية الجزائرية لنشاطها على الساحة الأفريقية بقوة وبشكل مفاجئ من خلال القمة ال 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئاستها لها، خصوصا وأن بعض المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل أفريقيا كانخفاض معدل التنمية ومشكل الديون التي أصبحت تثقل ميزانيات معظم الدول الإفريقية، لكن المشكل الأكبر من ذلك هو مشكل خدمات الديون التي أصبحت تمثل هاجسا أكبر من هاجس الديون، لأنه تأكد أن خدمات الديون شكلت لمعظم الدول الأفريقية معضلة اقتصادية، مفادها أن هذه الديون لما تم جلبها كان بهدف التنمية، لكنها تحولت إلى عائق دون ذلك، ولذلك جاء التفات الجزائر إلى ذلك خصوصا وأن أفريقيا على عتبة دخول الألفية الجديدة في عالم رافقته ظهور تجمعات إقليمية لمواجهة تيار العولمة، ولهذا كان لابد للأفارقة أن يسيروا في هذا الاتجاه للتحصن من تيار العولمة الجارف، وبما أن الجزائر كانت تترأس منظمة الوحدة الإفريقية فإنها

[1]– عمرو علي، "المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع. 149، (2002)، ص.238

[2]– فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في أفريقيا"، ***الأستاذ***، ع. 201، (2012)، ص.ص.426-427.

كانت تدرك الدور الذي تتقمصه وقامت بمحاولة إعداد خطة تنموية في أفريقيا وفق المعطيات الجديدة.

وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الرئيس الجنوب أفريقي تابو مبيكي بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري أوبا سانجو لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية لإنعاش إفريقيا MAP الجديدة وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن، وانضمت مصر فيما بعد إلى هذه المبادرة .[1]

كما كانت أخرى من طرف الرئيس السنغالي عبد الله واد التي أطلق عليها اسم مخطط أوميغا بلان OMEGA PLAN وأعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في ياوندي في جانفي2001 ، وبما أن هذه المبادرات لا توجد بينها تباينات واختلافات شديدة فإن القادة الأفارقة قرروا دمجهما في قمة لوزاكا.[2]

ثالثا: رؤية الجزائر و مكانتها في مبادرة النيباد

و فيما يخص رؤية الجزائر للمبادرة فقد أكدت على ضرورة التواصل ما بين الدول سواء الإفريقية أو غير الإفريقية التي يهمها شأن القارة كمجموعة الثمانية الكبار من اجل الدعم الكافي للمبادرة، وأكدت على ضرورة التركيز على نقطة الاستفادة لجعل القارة شريكا للتنمية أكثر من كونها متلقيا للمعونات الأجنبية فقط.[3] وإن ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة 2005-2007 هو تقلص الحماس الجزائري بشأن ما يمكن أن تقدمه الدول الصناعية الكبرى (G8) في إطار النيباد، بل وأبعد من ذلك عبرت الجزائر عن عدم رضاها على الطريقة التي يتم من خلالها منح المساعدات وعلى مقدارها وعلى شكل الدعم المقدم للدول الإفريقية.

يجدر بالذكر أن الجزائر أصبحت ترى نفسها أهلا لهذا الدور منذ سنة 2006، ويقول وزير الخارجية السابق السيد محمد بجاوي واصفا هذه الرغبة أن الجزائر "استعادت كامل مكانتها في المحافل الدولية، وتعبر على تمام قدرتها على الصعيدين الداخلي والخارجي... وعليها أن

---

[1]- عمرو علي، مرجع سابق، ص.240 .

[2] - ivan crouzel, L'Afrique du Sud : moteur d'une nouvelle donne continentale? ***Politique africaine***, n°.88, (décembre 2002), p.p.121-122. (1-11).

[3]- إبراهيم علي حسن وآخرون، "التقرير الاستراتيجي"، ***معهد البحوث والدراسات الإفريقية***، القاهرة: (2002)، ص 128.

تكون كذلك لتكون أهلا لتنفيذ السياسة الطموحة والرصينة لرئيس الجمهورية". وتفسر تعدد الزيارات في إطار العلاقات الثنائية مع عديد البلدان ذات الوزن الاقتصادي والسياسي على أنه مؤشر لاستعادة الجزائر مكانتها.[1]

والواقع أن الجزائر كانت متحمسة لطرح القضايا التنموية في إفريقيا بعلاقتها مع شتى المواضيع والتشديد على ضرورة إيجاد إتفاقيات وأطر تنظم وتنسق المواقف الإفريقية بهذا الشأن، بما يخدم ظهور الخصوصية الإفريقية وشد اهتمام الشركاء الدوليين للتنمية في إفريقيا. فبالإضافة إلى المطالبة بإيجاد آلية تمويل خاصة بالنيباد تجمع بين الادخار الوطني والتمويل الإفريقي والمساعدات الدولية، فإن الجزائر عملت على طرح موضوع الهجرة وربطه بالتنمية وهو ما بدأ يظهر منذ سنة 2005.[2]

أ- موقف الجزائر من التمويل الدولي للتنمية في أفريقيا:

في الدورة الخامسة للمنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا المقامة سنة 2005 تحضيرا لقمة مجموعة الثمانية لإفريقيا في غلين إيغلز Gleen Eagles ببريطانيا، طالبت الجزائر باعتماد صيغة تمويل موحدة لإفريقيا في إطار النيباد من خلال: "الدفاع عن الاستعمال العقلاني للمساعدة العمومية للتنمية، بحيث تذهب هذه المساعدة فعلا لتمويل المشاريع المستهدفة، وبالتالي تفادي هدرها في أغراض بيروقراطية كما هو الحال في معظم الأوقات"، وأكدت على ضرورة أن تكون المساعدة الدولية في أغلبها ذات طابع تقني تدعم مساعي النيباد من أجل إصلاح المؤسسات الحكومية والاقتصادية من خلال المساعدة "لتحديث وعصرنة نظمها البنكية وتطوير أسواق المال"، دون أن ينفي ذلك الخصوصية الإفريقية ومراعاة ظروفها وفق اتفاق "الشراكة الإستراتيجية" مع مختلف الهيئات التي تضم هذه الدول سواء الإتحاد الأوروبي أو منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أو مجموعة الثمانية.

وبهذا الشأن كذلك فإن الجزائر تربط هذا التعاون التقني والفني من منظور شامل يأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأمن القاري من خلال دعم "مكافحة الإرهاب والتهديدات العابرة للدول"

---

[1]- ايت عباس خليفة، ***موقع النيباد في السياسة الخارجية الجزائرية***، مذكرة مقدمة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية، تخصص إدارة النزاعات الدولية،2012/2011)، ص.52.

[2]- المرجع نفسه، ص.54.

ومرورا بتمويل التنمية في إفريقيا وفقا لنتائج قمة مونتيريMONTERRY 2002 المتعلقة بتمويل التنمية وصيغ تخفيف المديونية.[1]

الحديث عن الوضع في إفريقيا وما يجب أن تكون عليه الشراكة بينها وبين الدول الكبرى كان مدخلا لتمرير رسائل واضحة بخصوص الدور الإقليمي للجزائر في المنطقة، فقد أكد على أن الشراكة في مجال السلم والأمن يحكمها "العقد التأسيسي للاتحاد الإفريقي واعتراف ميثاق منظمة الأمم المتحدة بدور المنظمات الجهوية في مجال السلم والأمن، كل في ما حوله من فضاء، وهو أمر سعت أفريقيا إلى تجسيده من خلال "إنشاء الهيكل الإفريقي للسلم والأمن وإضفاء الطابع العملياتي عليه، وفي تعدد المبادرات الإفريقية المحضة من أجل ترقية تسوية الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية"، وفي هذا الإطار يضع بوتفليقة التحركات التي قادتها الجزائر في الساحل الذي تسعى دوله إلى "تطوير تعاون مدمج في مجالات السلم والأمن والاستقرار، قائم على المسؤولية الفردية والجماعية، النابعة من مبدأ تملك إفريقيا إستراتيجيتها الخاصة في مجال السلم والأمن والتنمية المكرس من قبل الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)[2].

ب- المطالب الجزائرية من شركاء التنمية في إفريقيا:

على العموم فإن الجزائر تتوجه إلى الشركاء الدوليين مع طلب مراعاة الخصوصية الإفريقية من خلال النيباد كإطار للتعامل مع الوضع الإفريقي، ثم الالتزام بتقديم ما تحتاجه إفريقيا من دعم تقني وفني في كافة المجالات. وبهذا الشأن فإن تعريف الجزائر للنيباد على مستوى اجتماعاتها واللقاءات المنظمة مع شركاء التنمية هو كما يلي: "برنامج استراتيجي متعدد القطاعات للاتحاد الإفريقي، ويحتاج إلى كل الدعم الذي لم يرق بعد إلى كل المرغوب". وتتمثل المطالب الجزائرية في دعم علمي وتقني و تحويل للتكنولوجيا ومعارف البلدان المتقدمة".

ويمكن القول أن الجزائر في هذه المرحلة انطلقت في المشاركة في تفعيل النيباد من خلال طرح الشروط الأساسية لتحقيق التنمية في إفريقيا بما يراعي القضايا التي تعالجها على المستوى الوطني وبنفس المقاربة تقريبا. وذلك ما يتضح من خلال إيجاد علاقة بين مكافحة الإرهاب والتنمية، وربط الهجرة والتصحر والطاقة والتكنولوجيا كشروط ضرورية للتنمية يجب

---

[1]- المرجع نفسه، ص.ص.56-57.

[2]- إبراهيم عبد الله، "دور الجزائر الإقليمي ليس موجها ضد أحد الرئيس بوتفليقة يمرر رسائله من خلال قمة مجموعة الثمانية.."، في:

http://www.aldjadidonline.com/permalink/25032.html,(2013/10/16).

تقنينها وتأطيرها في جهد مركز. كما يظهر أن الجزائر تستمر في تجاهل موضوع الاندماج الفرعي رغم أنه من الأهمية بمكان توحيد وتنسيق الجهود بشأنه.[1]

وفيما يتعلق بالمستوى القاري، فالملاحظ في هذه المرحلة الثانية أن الجزائر جعلت من إفريقيا نسقا تعمل فيه وتؤكد على هذا الخيار من خلال المضي في الخضوع لآلية التقييم الإفريقية، وتنظيم المؤتمرات المتعلقة بالقضايا التي تهم إفريقيا وتساهم في ذلك من خلال الطرح الفكري وتكثيف الجهود من أجل إدماج النيباد في الإتحاد الإفريقي، والتي توجت بنتائج قمة الجزائر 2007 كأرضية ورزنامة زمنية لإدماج النيباد نهائيا في الإتحاد الإفريقي، مع ما يعنيه ذلك من قدرتها على حشد الدعم الإفريقي لصالح هذا القرار.[2]

المطلب الثالث: هياكل وأهداف مبادرة النيباد

تحتوي النيباد على هياكل وأهداف تصبو إليها وفق شروط وضعها أصحابها لتوفير المناخ الملائم لنجاحها بالنظر إلى مأخذ البيئة الخارجية ومواقفها مما يجري في أفريقيا.

أولا: هياكل ومبادئ مبادرة النيباد

ويتكون الهيكل المشرف على تنفيذ المبادرة من كل من:

- قمة الرؤساء الأفارقة: وهي المسؤولة عن تقديم الإطار العم الخاص بالمبادرة.
- لجنة التنفيذ والمتابعة المكونة من 15 رئيسا وهي مسؤولة عن إعداد التقارير الخاصة بتطورات المبادرة.
- الفرع الثالث يتكون من لجنة التسيير المكونة من ممثلين عينهم رؤساء الدول الخمسة التي أعلنت المبادرة.
- السكرتارية وظيفتها التنظيم والإعداد وتقديم الدعم الإداري.[3]

مبادئ النيباد:

سطرت في وثيقة نيباد مجموعة من المبادئ هي:

الحكم الرشيد كمطلب أساسي للسلم والأمن والاستمرارية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفاعلة من كل قطاعات المجتمع،

[1]- ايت عباس خليفة، مرجع سابق، ص.ص.59-60.

[2]- المرجع نفسه، ص.60.

[3]- عمرو علي، مرجع سابق الذكر، ص.240.

وتعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبها، والشراكة بين ومع الشعوب الإفريقية، وتعزيز التعاون الإقليمي والقاري، وبناء تنافسي للدول الإفريقية والقارة، وشراكة دولية جديدة ، خارجياً ، والتي تغير العلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا والعالم، والتأكد من أن كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية العصرية وأهداف التنمية الواضحة المنطلقات[1].

ثانيا: أولويات وأهداف النيباد

ومن أولويات المبادرة أنها تهدف إلى إبعاد التهميش عن إفريقيا وإدماجها في مسار العولمة، فالقارة تظم 13% من سكان العالم لا تشارك إلا في 1.7% من التبادلات العالمية في السبعينات في ظل أزمة النفط، وعدت الدول المتقدمة بمنح 0.7% من دخلها الداخلي الخام للدول المتخلفة إلا أنها لم تف بذلك، لهذا اتبعت المبادرة وحددت عشرة أولويات هي: الحكم الراشد، الحكم الراشد الاقتصادي في الهياكل القاعدية، التربية، الصحة، التكنولوجيا، الفلاحة، البيئة، الطاقة، والدخول إلى أسواق الدول المتقدمة.[2]

تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية:

1- تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي ويتم ذلك من خلال ما يلي :

2- زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية المستفيدة، وتشكيل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة بشأن إستراتجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

3- تخفيف عبء الديون الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد بحيث يرتبط تخفيف الديون أساسا بتخفيف حدة الفقر، وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة من أجل خفض هذه الديون كنسبة إلى أقل من % 10 من مداخيل كل حكومة افريقية وتستطيع كل البلدان أن تشترك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة.

4- مضاعفة المعارف وتحسين وترقية نشر النظام الرقمي بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف" داكار "فيما يخص التربية للجميع، كما تقوم على تقويم النظام الجامعي في إفريقيا وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد للتكنولوجيا

[1]- فوزية خدا كرم عزيز، مرجع سابق، ص.430.

[2]- عمرو علي، مرجع سابق ، ص.ص240-241.

بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.

5- تحسين الخدمات الصحية لتخفيض مستوى الوفيات لدى الطفولة وما بعد الطفولة إلى الثلثين من 1990 إلى 2015 ، وكذلك خفض مستوى الوفيات عند الولادة إلى الثلاثة أرباع من 1990 إلى2015 .[1]

المطلب الرابع: تكفل الجزائر بمشاريع البنى التحتية في القارة

دائما وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا النيباد (NEPAD)، يظهر الأثر الذي تلعبه الجزائر في أفريقيا من خلال اهتمام الجزائر بالمشاريع التنموية التي تهم القارة وتطورها على جميع الأصعدة، حيث قامت بالتكفل بأهم مشروعين ضمن المبادرة ألا وهما: الطريق العابر للصحراء الجزائر–لاغوس والربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا (نيجيريا)، كما تم بحث إمكانات رفع التكاليف من خلال دمج المشروعين مع بعضهما، أما المشروع الثالث المتمثل في خط أنابيب الغاز الجزائر–أبوجا (NEGAL)، فسيتم التطرق إليه ضمن استثمارات شركة سوناطراك في أفريقيا.

أطلقت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) يوم 2013/05/24 بأديس أبابا (إثيوبيا) بوابة افتراضية مخصصة لمشاريع المنشآت الإفريقية. وجرى إطلاق البوابة خلال لجنة توجيه النيباد بمشاركة الوزير الأول عبد المالك سلال. ويمثل سلال رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في أشغال القمة العادية للإتحاد الإفريقي والتي صادفت الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا). وأوضح رئيس لجنة توجيه النيباد ماكي سال في كلمة له أن إنشاء هذه البوابة الافتراضية من شأنه تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمشاريع المنشآت الإفريقية وجعلها في متناول الجميع بما في ذلك الشركاء. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بمبادرة من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في النيباد سيتم انجاز حوالي 50 مشروع منشأة واسعة النطاق في إفريقيا في مطلع 2040 ستستكمل حوالي 10 منها في مطلع 2020.

[1]- L'union africaine, ***le nouveau partenariat pour le divlopemment de l'afrique programme d'action***,(publié par : le département de l'information/afrique renouveau nations unies, new york (www.un.org/ar) dpi/2525-décembre 2008)-10M, p.p.12-24

وتتمثل المشاريع الموكلة للجزائر في استكمال الطريق العابر للصحراء الجزائر–لاغوس والربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا (نيجيريا)[1].

أولا: دور الجزائر المحوري في مشروع الطريق العابر للصحراء

أطلق الطريق العابر للصحراء أهم رابط قاري يمتد على نحو 9.400 كلم، من أجل تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي والساحل وتسهيل المبادلات التجارية بين جزء كبير من إفريقيا وأوروبا. وسعيا إلى تسهيل المبادلات في المغرب العربي والصحراء الكبرى والساحل (الجزائر وتونس ومالي والنيجر والتشاد ونيجيريا) وتوفير مناخ مناسب لتحقيق تنمية اقتصادية مضطردة قام قادة البلدان الستة المعنية ببعث فكرة هذا المشروع الإفريقي في بداية الستينات.[2]

في عام 1966 تم إنشاء لجنة الربط المكلفة بالطريق العابر للصحراء برئاسة الجزائر. وكانت تضم هذه اللجنة في البداية ممثلين عن الجزائر وتونس و مالي و النيجر بهدف متابعة الدراسات التقنية وتنسيق انجاز مشروع الطريق الإفريقي الذي مولت دراسات الجدوى الخاصة به من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعززت هذه الهيئة فيما بعد بانضمام كل من التشاد ونيجيريا. ويهدف الطريق العابر للصحراء الذي يضم محور رئيسي شمال–جنوب يمتد من الجزائر إلى لاغوس على طول حوالي 4000 كلم إلى تغطية كامل منطقة المغرب العربي والساحل عبر أربعة فروع تربط عاصمتين مغاربيتين (الجزائر وتونس) بأربع عواصم واقعة جنوب الصحراء تتمثل في باماكو ونيامي ونجامينا ولاغوس.

وكان 25 أفريل 1973 يوما تاريخيا بالنسبة لمشروع الطريق العابر للصحراء بحيث كان يوم تدشين شطر المنيعة–عين صالح –الذي يعد جزء لا يتجزأ من الطريق الوطني رقم 1– من قبل الرئيس هواري بومدين الذي أطلق عليه الاسم الرمزي ل"طريق الوحدة الأفريقية [3]

ومن أهداف المشروع:

- توثيق العلاقات بين الجزائر والدول الأفريقية الصحراوية المجاورة.

---

[1]– حورية.ر، " النيباد تتزود ببوابة افتراضية مخصصة لمشاريع المنشآت الإفريقية"، في: ***http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/30090.html,*** (2013/10/16).

[2]– "الطريق العابر للصحراء: عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لأفريقيا"، في: ***http://www.blida-aps.dz/index-ar.php?article3589***، (2013/11/10).

[3]– المكان نفسه.

- العبور السهل وبأقل تكلفة من طرف الجزائر للبضائع نحو الدول المحصورة في اتجاه أوروبا وأفريقيا.
- سهولة تطوير التبادلات التجارية الأفريقية.
- تشجيع سكان هذه الدول على التنقل وتكثيف نشاطهم.
- تجاور سكان الدول الساحلية الصحراوية يشكل عامل أو عنصر تقارب وتبادل ثقافي. [1]

ومن هنا فإن طريق الوحدة الأفريقية يستمد معناه الحقيقي من خلق تعاون حقيقي بين الدول الأفريقية، في مجال الاحتكاك الثقافي، ومن خلال التبادل التجاري والصناعي والزراعي، ويضاف إليها التعاون في المجالات الأخرى من أجل ترقية تطوير أفريقيا، وتحقيق الوحدة الأفريقية، وهو ما عبر عنه الرئيس هواري بومدين في الخطاب الذي ألقاه سنة 1973، خلال الحفل الافتتاحي بحضور رئيسي مالي والنيجر.[2]

وحسب وزارة الأشغال العمومية فإن الجزائر خصصت أكثر من 200 مليار دج حوالي 3 مليار دولار لاستكمال وتطوير شطر الطريق العابر للصحراء الواقع على ترابها في إطار برنامجي 2005-2009 و2010-2014. واستكملت نيجيريا شطرها 1.131 كلم وكذا الأمر بالنسبة لتونس التي استكملت أشغال تعبيد الشطر المتبقي 569 كلم في حين قام مالي بتعبيد 1.236 كلم من أصل برنامج خاص بتعبيد 1.947 كلم. كما تم استكمال الشطر الذي يعبر النيجر على خط يبلغ 740 كلم بين الحدود الجزائرية و مدينة ارليت الشمال في حين لم يعبد التشاد سوى شطرا صغيرا على طول 600 كلم من شطر الطريق العابر للصحراء الذي يقطع هذا البلد.[3]

لكن الإشكال المطروح اليوم يتعلق بجعل الطريق العابر للصحراء مربحا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وهو التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان الستة المعنية بهذه المنشأة. ولكسب هذا الرهان تم إنشاء لجنة الربط للطريق العابر للصحراء برئاسة الجزائر. وأوضح أمينها العام السيد محمد عيادي أن اللجنة تدعو في هذا الصدد إلى إعداد مخطط تهيئة يخص المناطق الواقعة على طول الطريق العابر للصحراء بغية تدارك مشكل التأخر الاجتماعي والاقتصادي الذي سجلته المناطق الصحراوية التي تعاني من مناخ قاسي وبعد العواصم ومراكز الحياة الكبرى.

---

[1]- سعادة إبراهيم، مرجع سابق، ص.ص.172-173

[2]- المرجع نفسه، ص.ص.175-176.

[3] -"الطريق العابر للصحراء: عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا"، مرجع سابق.

وكان السيد عيادي قد أشار في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية إلى أن الطريق وحده لا يكفي لتحسين الوضع الاقتصادي ورفع مستوى التبادلات التجارية بشكل معتبر لذا لابد من استحداث هيئة لترقية المبادلات التجارية بين الدول الشريكة في هذا المشروع". ومستندا إلى نتائج دراسة أنجزتها اللجنة سنة 2009 وصف السيد عيادي المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الخمسة التي تشاطرها الطريق العابر للصحراء بالضعيفة جدا. وأوضح في هذا الصدد أن 80% من حجم التجارة بين الجزائر والدول الأعضاء في لجنة الربط الخاصة بالطريق العابر للصحراء، يتم مع تونس وفق إحصائيات 2008 مما يعني –كما قال– أن "تدفق التبادل الطرقي لا يتم عبر المحور الرئيسي للطريق العابر للصحراء، الذي يربط الجزائر العاصمة بلاغوس بل عبر خطوط الربط مع تونس. وأضاف أن هذه المبادلات تعد أكثر أهمية بين النيجر ونيجيريا عبر الطريق العابر للصحراء، بحيث أن 20% من حجم التجارة الخارجية للنيجر تتم مع نيجيريا.[1]

ثانيا: مشروع الربط بالألياف البصرية محور الجزائر–زندر–أبوجا

وقع وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال يوم 2010/06/20 بالجزائر العاصمة، على مشروع إنجاز وربط بالألياف البصرية بين الجزائر، النيجر ونيجيريا على محور الجزائر العاصمة–زندر–أبوجا.

وتم التوقيع مع الوزيرة النيجرية للاتصال والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والثقافة تاكوباكوي أميناتا بوريمة والأمين العام لوزارة الإعلام والاتصالات لنيجيريا بشار محمد سامبو، ويدعو هذا الإعلان اللجنة التقنية لمشروع الربط بالألياف البصرية بين البلدان الثلاثة إلى إطلاق دراسات جدوى من خلال إدراج دراسة الأثر على المحيط طبقا للاستحقاقات التي حدّدتها الدورة 9 للجنة المتابعة وتطبيق المشروع، التي عقدت من 20 إلى 22 جوان بالجزائر العاصمة، كما حثت اللّجنة التقنية على استكمال دفتر الأعباء الإدارية قبل نهاية سنة 2010، وتنصيب لجنة التسيير خلال الدورة المقبلة للجنة المتابعة، المقرر عقدها قبل نهاية شهر أكتوبر 2010 بنيامي النيجر وبحث إمكانات رفع التكاليف، من خلال دمج مشروع الليف البصري في مشروع الطريق العابر للصحراء، وتمت الموافقة على إنجاز هذا الربط بالليف البصري بين هذه البلدان، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد، وأشار مصدر من الوزارة؛ أن كلفة مشروع

[1]– أ.أسماء، "الطريق العابر للصحراء .... مشاريع هامة لعصرنة طريق الوحدة الأفريقية"، في:
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/177209, (10/11/2013).

الربط بالليف البصري على محور الجزائر، زندر وأبوجا الذي يمتد على طول 4500 كلم، يقع 2700 كلم منه في الجزائر وتقدر تكلفته ب80 مليون دولار، مشيرا إلى أن حصة الجزائر تعادل 45 مليون دولا، وقد برمج المشروع في حوالي 18 شهرا.

وأوضح الوزير الجزائري في تصريح عقب حفل التوقيع، أن هذا المشروع سيسمح للبلدان الموقعة بالتفتح لا سيما على أوروبا، مضيفا أن هذا المشروع قد يوسع للبلدان الإفريقية الأخرى أيضا، من جهتها أوضحت أميناتا بوريمة؛ أن هذا المشروع المدمج له أهداف متعددة تتمثل سيما في توفير خدمات في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال للسكان المحليين، وفك العزلة عن بعض البلدان على غرار النيجر، من جهته أكد محمد سامبو؛ أن بلده يلتزم بإنجاز الجزء النيجيري من هذا المشروع، الذي من شأنه الحد من التكاليف للإستفادة من تكنولوجيات الإعلام والإتصال في بلده[1].

إن هذا المشروع سيعود بفائدة اقتصادية كبيرة على الجزائر سواء على المستوى الداخلي من خلال تقوية وتحسين نوعية الخدمات الهاتفية والاتصالات لاسيما بمنطقة الصحراء الكبرى التي تعرف اضطرابات عديدة في خدمات الهاتف والإنترنت، أو على المستوى الإقليمي من خلال ضمان خدمة ممتازة وتكثيف علاقات الاتصال مع الدول الإفريقية، بعد الإنجاز المميز الذي حققته مع الدول الأوروبية من خلال الربط بالألياف عبر الكابلات الغواصة ومراكز العبور الرقمية، والتي لا تزال تسعى لتعزيزه من خلال مشروع الربط الجديد المزمع تنفيذه نحو إسبانيا انطلاقا من وهران، إضافة إلى إمكانية توفير خدمة الربط مع "الكابل الدولي" الموجود في أعماق البحر المتوسط عبر الشبكة الوطنية، باعتبار أن دولا إفريقية عديدة لا تطل على البحر[2].

أكد ساليفو لابو بوش وزير الاتصال وتكنولوجيات الإعلام الجديدة النيجري أن بلده يراهن بشكل كبير على مساعدة وإسهام الجزائر لتطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخروج من العزلة التي يتواجد فيها حاليا يعود إلى أمد بعيد، وبعد أن ذكر بأن الجزائر سبق لها وأن دعمت النيجر في إنجاز بعض المشاريع. ويأتي هذا التصريح بمناسبة زيارة العمل التي شرع ساليفو لابو بوش فيها بدعوة من وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال موسي بن حمادي صرح الوزير النيجري أن التعاون الجزائري–النيجري إلى الجزائر على غرار دار الإذاعة بأغادير،

---

[1]– زايدي أفتيس، "ربط بالألياف البصرية بين الجزائر، النّيجر ونيجيريا 80 مليون دولار لإنجاز المشروع"، في: ***http://www.ennaharonline.com/ar/national/64166.html***(2013/11/10) .

[2]- ياسمينة مرزوق، " مسؤول في اتصالات الجزائر يصرح: مشروع ربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا سينطلق بعد ثلاثة أشهر"، في:
http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=20542, (2013/11/16)

ومركز الإرسال لغوديل الشمال، أكد بوش أن الجزائر وضعت تحت تصرف النيجر عددا من المنح الدراسية في مجال التكوين سمحت لنا بتعزيز قدراتنا لاسيما لفائدة الإطارات الرفيعة المستوى.

المبحث الثاني: الاليات الأخرى المحركة للدور الجزائري تجاه قضايا القارة

يعالج هذا المبحث آليات مهمة تقوم الجزائر بتوظيفها أفريقيا، ضمن أطر تعاونية مع دول الساحل، وإجراءات اقتصادية لاحتواء أزمة الطوارق كمشكل إنساني تضعه الجزائر في أولوياتها، إضافة للاستثمارات الجزائرية في القارة وبالخصوص شركة سوناطراك الوطنية، ثم معالجة نماذج من النشاطات ذات المجالات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: التعاون على المستوى الاقتصادي كالية في منطقة الساحل الأفريقي

يعتبر التعاون أحد الصفات الأساسية التي قامت عليها التجمعات البشرية منذ نشأتها، ولقد تطور التعاون كظاهرة لازمت التغيرات التي شهدتها الإنسانية وواكبتها وأخذت أشكالا متعددة، ونظرا لأهمية التعاوف كظاهرة سياسية واقتصادية خاصة في العصر الحديث الذي كثرت فيه التكتلات بين الدول من أجل مواجهة مختلف مصاعبها،[1] حيث تولي الدبلوماسية الجزائرية أولوية كبرى للتعاون الإقتصادي مع جيرانها خاصة في الجنوب، وذلك من أجل دعم التنمية، التي قد تساهم بشكل مباشر في استقرار المنطقة، و من بين نتائج هذه السياسة المتبعة من طرف الجزائر نجد تجربة " ندوة الدول الصحروايةّ"، حيث نجد أنه وفي إطار سياستها الهادفة لترقية التعاون جنوب – جنوب، حاولت الجزائر تدعيم علاقاتها مع جيرانها الجنوبيين " مالي، النيجر، وموريطانيا" في كافة المجالات السياسية والاقتصادية من خلال إنشاء إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة الدول الصحروايةّ conference des Etats sahariens وبالعمل على إقامة هذه الندوة كانت الجزائر تهدف إلى التوصل إلى هدفين:

أولا :وضع استراتيجية للبحث عن حلول للمشاكل السياسية و الإقليمية، وثانيا: العمل على ترقية تعاون متعدد الأطراف مع البلدان المجاورة، مع إمكانية امتداده ليشمل دولا أخرى في المنطقة.

إن ندوة الدول الصحراوية كانت بالنسبة للجزائر عبارة عن توسيع للتعاون الجهوي الذي كان محدودا في الأفق ومكملا له، باعتبار أن الإطارين يندرجان في أفق تشكيل مجال جهوي

[1]– ناصف يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.279.

يشكل الأساس في التعاون نوب جنوب، وللتأكيد على إرادتها في إقامة تعاوف اقتصادي مع جيرانها الجنوبيين قدمت الجزائر مساهمتها خلال قمة باماكو " مارس" 1980 ، أين تم التطرق لأول مرة لمشاكل التعاون الجهوي، وتم فيه تحديد مؤسسات وميكانيزمات هذا التعاون، وقد أكد الرئيس الشاذلي بن جديد خلال ندوة باماكو على ذلك بقوله : "إن المجهودات التي قمنها بها من خلال هذا اللقاء كانت إسهاما في التعاون وفي مختلف المجالات، لأن قدرنا واحد ...و محتوم علينا أن نعمل سويا لمواجهة عدونا الأساسي المتمثل في التخلف".[1] نفس الشيء بالنسبة لمالي والنيجر و حتى التشاد، بحيث تعودت الجزائر على بعث مساعدات اقتصادية تشمل عدة ميادين، و تتكفل الجامعات الجزائرية بتكوين آلاف الطلبة الأفارقة، و يشغل طلبة دول الساحل العدد الأكبر، خاصة مالي، بالإضافة إلى تقديم برامج تكوينية لإطارات هذه الدول في عدة مجالات بما فيها العسكري، بحيث تكون الجزائر في كل سنة العديد من الضباط العسكريين في العديد من الاختصاصات، كما أن للمساعدات المالية نصيب كبير في هذا الإطار، بحيث أن الجزائر ومن خلال العديد من المرات قدمت مساعدات مالية لدول المنطقة، كانت آخرها مساعدة مالية قدرت ب 100 مليون دولار لصالح دولة مالي، كما أصدر الرئيس الجزائري مؤخرا السيد عبد العزيز بوتفليقة، قرارا بمسح ديون العديد من الدول الأفريقية بما فيها دول الساحل الأفريقي، كما أعطت موافقتها على السماح لطائرات بنقل مساعدات إنسانية نحو موريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر التي استقبلت على أراضيها سكان ماليين فروا من النزاع المسلح بشمال مالي[2].

وأعلن وزير الخارجية البوركينابي مساندة بلاده لمبادرة الجزائر في حل النزاع في شمال مالي كما أن عقد ملتقى بين دول الميدان حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول المنطقة والفاعلين الإقليميين بالجزائر العاصمة، يعبر عن مصداقية وإرادة الجزائر في دفع عجلة التنمية في المنطقة، حيث عالج هذا الملتقى ثلاث مواضيع رئيسية تعلقت ب : محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومرافقة دول الساحل في استراتيجيتها التنموية، وفي هذا الإطار تساهم الجزائر بفاعلية في تنمية المنطقة، من خلال تطبيق العديد من البرامج التنموية، مثل الطريق العابر للصحراء، كما اغتنمت الجزائر فرصة هذا الملتقى من أجل المناداة بخلق تعاون فعال بين دول الميدان و الفاعلين الإقليميين في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية، والتنموية أيضا

---

[1]– عشوي علي، ***سياسة الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي***، رسالة مقدمة لمعهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998/1997)، ص.54.

[2]– عاطف قدادرة، "اطلقت برنامج مساعدات لفائدة ثلاث دول في الساحل ترفض المساس بوحدة تراب مالي و ترافع لصالح الحل السياسي، ***جريدة الخبر***، ع. 7048، (28 فيفري، 2012)، ص.03

من خلال تحسيس الفواعل الإقليمية بضرورة دعم التنمية في المنطقة وتمويلها، بحيث أن التنمية والأمن ثنائية لا وجود لواحد منهما دون الآخر .[1]

المطلب الثاني: الاليات الاقتصادية للتعامل مع الأزمات الإنسانية

إن البحث عن حل نهائي وعلى المدى البعيد لمشكل اللاجئين، أدى في سنة 1989 إلى وضع بروتوكول الاتفاق المتعلق ببرنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر، وقد وقع في تمنراست من طرف كل من الجزائر، مالي، النيجر، والصندوق العالمي للتنمية الزراعية. بالإضافة إلى إعادة اللاجئين إلى بلدانهم تم التكفل بهم داخل هياكل اجتماعية واقتصادية، من خلال برنامج عمل إقليمي نتج عن بروتوكول الاتفاق الرباعي، بمساعدة برنامج المساعدة للمرحلين التابع لليونيسيف، وقد تضمن بعض الإجراءات كالإعداد المسبق لأماكن استقبال العائلات، وكذا تشجيع التجارة الحدودية، وتقديم المساعدات الغذائية. [2]

كما يمكن للمقاربة الاقتصادية أن تساعدنا في فهم تزايد تأثير مشكلة الطوارق على استقرار دول منطقة الساحل، فالطوارق يقيمون في الامتداد الجغرافي الأكثر فقرا في أفريقيا، وهذا الفقر مزدوج الأسباب: طبيعية متعلقة بالجفاف والتصحر، نظرا للطابع الصحراوي، وبأسباب مفتعلة متعلقة بعدم استفادتهم من الطاقات الحديثة، وهذا ما تفسره مختلف الإحصائيات المقدمة.

ما يهمنا هو أن هذا الوضع هو الذي يفسر تورط شعوب المنطقة في مختلف الأعمال غير القانونية، ويفسر ظهور العديد من انماط الجريمة المنظمة، وتجارة السلاح، وإفلاس السياسات الاقتصادية خاصة في النيجر ومالي يقع وراء تعاظم هذه المطالب بقوة، خاصة بعد الدعم الليبي لمشروع (الجمهورية التارقية). [3]

لتقوم هنا الجزائر كفاعل إقليمي في المنطقة بدورها في الجانب الاقتصادي نحو هذه الأزمة من خلال مجموعة من الإجراءات الاقتصادية، تمثلت هذه الإجراءات الاقتصادية التي

---

[1]- Ministère des affaires étrangères," les pays du champ ; Développement et sécurité binôme indissociable", Alger : ***magazine du cinquantième***, p.p . 02-04

[2]– ظريف شاكر، ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية التحديات والرهانات***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة: شعبة العلاقات الدولية، 2008–2010)،ص.ص.70–74.

[3]– ملاح السعيد، ***تأثير مشكلة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الأفريقي***، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:"التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي"، (جامعة محمد خيضر –بسكرة، 15–16 ماي 2008)، ص.ص.05–06.

أسهمت بها الجزائر في التعامل مع أزمة الطوارق، من أجل القيام بدور ناجح لحل أزمات الدائرة الأفريقية في بعدها الخارجي، في منطقة الصحراء الكبرى، ضمن مقاربتها الأمنية في التالي:

أولا: إجراءات على المستوى الداخلي

قامت الجزائر باتخاذ إجراءات اقتصادية طويلة المدى، من خلال برنامج تنمية الجنوب الكبير، كما قام النظام الجزائري منذ الاستقلال بمحاولات لدمجهم في المجتمع خاصة عندما تتعالى أصوات المنادين بالعدالة مع سكان الشمال. وزيادة على تقنين النششاط التجاري التقليدي للطوارق و المتمثل في "تجارة المقايضة"، وإقامة معرض تجاري سنوي "الأسيهار" بولاية تمنراست كفضاء اقتصادي يلتقي فيه الطوارق من كل الدول. [1]

ثانيا: إجراءات على المستوى الخارجي

1-في إطار التضامن قامت الجزائر بالاستجابة إيجابيا لنداء الطوارق الماليين والنيجيريين ونجدتهم، وذلك من خلال توفير الشروط الضرورية حتى يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم في إطار من الأمن والكرامة حسب التعبير الرسمي.

2- كما أكدت الدول المشاركة في ندوة الدول الساحلية الصحراوية في المجال الاقتصادي، على ضرورة تدعيم التعاون جنوب-جنوب.

3- واصلت الجزائر مساعداتها الاقتصادية، بالرغم من كل الصعوبات التي اعترضت وتعترض الاتفاقيات المبرمة بين أطراف الأزمة خاصة في مالي، إلا أن الجزائر واصلت مساعداتها الاقتصادية، حيث قامت مثلا في شهر ماي 1994 بوضع حوالي 12 ضابطا تحت تصرف لجنة وقف إطلاق النار، كما قدمت مساعدات من الوسائل متمثلة في 7 سيارات لكل الميادين مزودة بأجهزة الاتصال و 1000 بدلة عسكرية كاملة، و 600 حذاء عسكري كامل، و50 خيمة سعة كل منها 14 شخصا، و13 سيارة لاندروفر، و شاحنة حاوية لسعة 30000 لتر، و 383000 لتر من البنزين، و 250000 لتر من الغاز المميع.

المطلب الثالث: استثمارات شركة سوناطراك في أفريقيا

تتبوأ سوناطراك حاليا المرتبة الأولى في أفريقيا، والمرتبة 12 في مجال البترول على المستوى العالمي، برقم أعمال لسنة 2005 يقدر ب3536 مليا دينار جزائري، ما يعادل حوالي 49مليار دولار ونتيجة صافية لنفس السنة تبلغ 575 مليار دينارا أو ما يعادل 8 مليار دولار

[1]- نبيل بويبية، مرجع سابق، ص.ص.104-105.

وتوظف حاليا ما يقرب من 50 ألف عامل في سونطراك وحدها الشركة الأم، يضاف إليها و 70 ألف عامل بالمؤسسات التابعة بنسبة 100 % حيث يصل مجموع العاملين إلى ما يقرب من 120ألف عامل.[1]

كما صنفت مجلة "جون أفريك"، شركة سوناطراك على رأس أنجح المؤسسات الاقتصادية في القارة الإفريقية لسنة،2013 حيث قامت بإحصاء عدد مهم من المؤسسات تجاوز عددها 6 آلاف شركة واختارت من بينها 500 مؤسسة الأكثر نجاحا، وجاءت سوناطراك الشركة الجزائرية المتخصصة في قطاع المحروقات في المقدمة برقم أعمال 72040250 دولار، تليها الشركة الأنغولية "سونانغول" برقم أعمال 33280794 دولار وفي المرتبة الثالثة شركة "ساسول"، المتخصصة في الصناعات الكيميائية بجنوب إفريقيا ب 17493990دولار. وقد اعتمدت المجلة عدة معايير على غرار حجم رقم الأعمال الخاص بكل شركة وكذا بعض المعطيات المالية لهذه المؤسسات حتى نهاية سنة 2011. [2]

قامت الجزائر باستثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 309 مليون دولار خلال سنة 2009، استنادا إلى منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد تم تصنيفها خامسة بعد المغرب ومصر وليبيا وأخيرا جنوب أفريقيا التي تعتبر أهم البلدان المستثمرة في الخارج[3].

أولا: خط أنابيب الغاز الجزائر–أبوجا (NIGAL)

في الإطار الدولي باشرت سوناطراك دخولها في مشاريع كبيرة مهيكلة، ذات فائدة جهوية من قبل الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة تنويع مواردها بتخفيف المخاطر المرتبطة بمجال نشاطها وذلك من خلال مشروع الأنبوبين الخاصين بنقل الغاز اتجاه أوروبا عبر كل من أسبانيا وإيطاليا، إضافة إلى الخطين المارين عبر المغرب وتونس، وأما ما يخص المجال القاري، فنذكر المشروع الذي يدخل في إطار المبادرة الخاصة بالتنمية المستديمة لأفريقيا (NEPAD)، خط أنبوب الغاز

---

[1]- سوناطراك: التقرير السنوي 2005، ص.74، في:
http:// www.sontrach-dz.com/ .rap- 2005 ara, (10/11/2013).

[2]– عزيز طواهر، "سوناطراك الأولى إفريقيا على رأس ال 500 مؤسسة الأكثر نجاحا حضور قوي ل 22 مؤسسة جزائرية ضمن قائمة "جون أفريك""، في:
http://http://sawt-alahrar.net/ara/national/9215.html, (10/11/2013).

[3]– نبيل عزاب، "استثمارات الجزائر في الخارج الجزائر الخامسة بعد المغرب ومصر وليبيا وجنوب إفريقيا في القارة السمراء"،في:
http://www.elkhabar.com/images/images_contour/blanc/img-ombre-haut-droit.jpg, (10/11/2013).

(NIGAL)* والرابط بين نيجيريا والساحل المتوسطي مروراً بالشبكة الجزائرية، بطول خط يبلغ حوالي 4500 كلم يربط "واري " (Warri-NIGERIA) بالجزائر ثم أوروبا 2500 كلم داخل التراب الجزائري، 750 كلم داخل تراب النيجر، و1300 كلم داخل تراب نيجيريا.[1]

في لاجوس 03 جويلية 2009، وقعت حكومات الجزائر والنيجر ونيجيريا اليوم في أبوجا اتفاقية تقضى بإنشاء خط غاز عابر للصحراء الكبرى، يقوم بنقل الغاز من نيجيريا الى الجزائر حيث يتم تصديره من هناك إلى أوروبا، وكانت شركة المحروقات الجزائرية سوناطراك قد وقعت عام 2002 اتفاقا مبدئيا مع شركة النفط النيجيرية NNPC حدد الفترة بين عامي 2015 و2017 لبداية عمل المشروع[2].

ويسهم بشكل واسع في تموين أوروبا بالغاز. كما أنه ينشئ أثاراً اقتصادية واجتماعية هامة في الدول العابر لها مع ضمان حماية مرتقبة للبيئة (تنحية الغازات المحترقة ، استعمال الغاز كوقود في دول العبور ... إلخ). هذه الخطوة تظهر جليا مساهمة الجزائر في توسيع العلاقات، والتعاون جنوب جنوب وشمال جنوب، كما تمثل هذه المشاريع الصورة الحقيقية للأهداف المرجوة في إطار التعاون الأورو متوسطي الناتجة عن قمة برشلونة وعن المبادرة الجديدة للتنمية المستديمة.[3]

وقدّرت قيمة المشروع الذي تمتلك سوناطراك فيه حصة 45% مقابل 45% للشركة البترولية النيجيرية و10% لشركة النيجر، بحوالي20 مليار دولار، كان منتظرا أن توفر الجزائر ونيجيريا بالخصوص جزءا منها، مقابل مساهمة عدد من المنظمات الإقليمية مثل البنك الإفريقي للتنمية والبنك العربي للتنمية، فضلا عن مساهمة شركات دولية أبدت اهتماما مثل "غازبروم" الروسية و"توتال "الفرنسية، إلا أنها لم تجسد وعودها لحد الآن، ما دفع البلدان المعنية إلى

---

*- خط أنابيب الغاز العابر للصحراء ويعرف أيضا باسم خط أنابيب الغاز العابر لأفريقيا NIGAL pipeline، هو مشروع لإنشاء خط أنابيب غاز طبيعي من نيجيريا إلى الجزائر. وتقدر التكلفة الاجمالية للمشروع بنحو عشرة مليارات دولار لخط الانابيب وثلاثة مليارات لمراكز التجميع. ومن المتوقع أن ينقل حوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا الى اوروبا من نيجيريا عبر النيجر والجزائر، ويبلغ طول خط الغاز الجديد أربعة آلاف و200 كلم.

[1]- كتوش عاشور، ***الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني***، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004/2003)، ص.129.

[2]-"نيجيريا والنيجر والجزائر تتفق على إنشاء خط غاز عابر للصحراء الأفريقية"، في:

http : //sa.investing.com/news/5592, (10/11/2013).

[3] كتوش عاشور، المرجع نفسه، ص.163

الاستناد إلى موارد خاصة بعد إتمام الدراسات. وردا على سؤال حول برنامج استثمار سوناطراك في إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، أوضح الرئيس المدير العام للشركة الوطنية أن القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات تقدر ب 600 مليون دولار مشيرا أن هذه القيمة مرجحة للارتفاع وفقا لنتائج التنقيب.[1]

ثانيا: التعاون بين شركة سوناطراك وشركة المحروقات الموزمبيقية

يجري حاليا بحث عديد الفرص المحتملة أمام سوناطراك ضمن المساعي التوسعية الدولية للمجمع النفطي العمومي، منها اقتحام أسواق بلدان أفريقية، على غرار الموزمبيق، باستحواذ الشركة على 10 في المائة من كتل غازية عملاقة بعرض البحر هذا البلد الغني بالغاز، في حين تقترب الشركة لترسيم اتفاق جديد يمكنها من دخول الاستثمار الطاقوي في أنغولا رابع أكبر منتج للنفط في القارة السمراء. المجمع الذي أعلن، مطلع العام 2013، رفع قيمة استثماراته للسنوات الخمس المقبلة من 68 مليار دولار إلى 80 مليار دولار، يعتزم اقتحام أسواق آسيوية، في خطوة لتوسيع نطاق تحركه في منطقة تعد أكبر مستهلك للطاقة في العالم. الخطة الجديدة تشمل إعادة النظر في بعض الاستثمارات الدولية الحالية للشركة الوطنية، ويندرج في هذا الإطار قرار سوناطراك سحب استثماراتها من موريتانيا القائمة منذ عام 1987 لأسباب اقتصادية ومالية، كما مسّ ذات الإجراء نشاطات التنقيب عن الغاز بعرض البحر المصري، لعدم جدوى العمليات.[2]

فقد وقعت شركة سوناطراك وشركة المحروقات الموزمبيقية مؤخرا بالجزائر العاصمة، مذكرة تفاهم للتعاون من شأنها أن تفتح المجال للمجمع الجزائري للاستثمار في هذا البلد الواقع بشرق أفريقيا والغني بالغاز. ويتضمن الاتفاق محورين رئيسيين: مساعدة الشركة الموزمبيقية في نشاطاتها ومنح مجمع سوناطراك فرص الاستثمار في مرحلتي ما قبل وما بعد انتاج المحروقات خاصة الغازي بالموزمبيق. وفي تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية عقب التوقيع، أكد السيد زرقين أن "الأمر يتعلق بمذكرة قابلة للتجديد من شأنها أن تواصل في دعم ما نقوم به منذ حوالي

---

[1]– " سوناطراك تحقق عائدات قيمتها 19.9 مليار دولار خلال السداسي الأول 2009"، في:
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/index.php?option=com_content&task=view&id=515&Itemid=229,(2013/11/10) .

[2]– حكيم.ط، "بعدما رفع الحظر المفروض على استثماراتها الدولية سوناطراك تقتحم الأسواق الآسيوية عبر سريلانكا"، في:
http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=53647, (10/11/2013).

سنتين، فهناك استثمارات معتبرة مقررة في الموزمبيق خاصة في قطاع الغاز وغاز البروبان المميع والمكثفات" حيث تتمع سوناطراك بخبرة كبيرة.

وبموجب هذا الاتفاق ستتدخل سوناطراك في كتل استكشاف جديدة في الموزمبيق، كما أن المجمع الجزائري سيوقع قريبا على اتفاقات تنقيب في هذا المجال حسب مدير سوناطراك، وقال "اتفقنا على حصول سوناطراك على كتل استكشاف المحروقات التي ستستغلها لوحدها أو بالشراكة مع شركات طاقوية تنشط بالموزمبيق."وفي انتظار تثمين اكتشافات في غضون خمس أو سبع سنوات، والتي سيتم حتما تحقيقها، تتفاوض سوناطراك من أجل مساهمة في كتل غازية عرض البحر بالموزمبيق اكتشفتها الشركة الإيطالية "إي ني" والأمريكية "أناداركو."

وقال مدير سوناطراك أنها تريد شراء حصة من مساهمات شركة المحروقات الموزمبيقية بكتلتها الواقعة عرض البحار، مضيفا "نريد الحصول على مكانة من جهة حصص الموزمبيق" التي تملك 10% من هذا المشروع، وتكلف مساهمة بنسبة 5% لسوناطراك بضعة ملايير دولار. وتدخل مذكرة التفاهم في إطار الاستراتيجية التي أعدتها سوناطراك قصد الرفع من احتياطاتها بما فيها على الصعيد الدولي حسب الرئيس المدير العام لسوناطراك، وأضاف أن هدفنا يتمثل في المشاركة في حقول في شرق أفريقيا التي تسجل تضاعفا في اكتشافات الغاز خلال السنوات الأخيرة.[1]

المطلب الرابع: النشاط الجزائري في المجالات الاجتماعية والثقافية في أفريقيا

قامت الجزائر بمجموعة من النشاطات عل المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، خدمة للقضايا التي تمس الجانب الاجتماعي في القارة الأفريقية، من أهمها احتضان أشغال دورات للجمعية العامة لمنظمة الاتحاد النقابي الأفريقي، وأخص بالذكر الدورة 33 للجمعية العامة لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية بالجزائر 15/12 ماي 2010، والمشاركة الناجحة في أشغال المؤتمر العاشر لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية يوم 2012/12/05، ودورها في الالتزام بدعم الحركة النقابية في أفريقيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعت الجزائر بدورها لخطوة كبيرة تمثلت في محو ديون مجموعة من الدول الأفريقية، احتراما منها لتنفيذ التزاماتها الدولية، و تعزيزا منها لدورها في أفريقيا. كما لا ننسى اهتمام الجزائر بالمجال الثقافي حيث احتضنت لمرتين المهرجان الثقافي الأفريقي.

[1] –"طاقة : سوناطراك و شركة المحروقات الموزمبيقية توقعان مذكرة تفاهم للتعاون"، في:
http://www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=99702, (10/11/2013).

أولا: استضافة أشغال الدورة ال33 للجمعية العامة لمنظمة الاتحاد النقابي الأفريقي 2010

من خلال المداخلة التي قام بها السيد الطيب لوح وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، في أشغال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الاتحاد النقابي الإفريقي سنة 2010، ذكر بكفاح الحركة النقابية في أفريقيا من أجل التحرر، لتجد بعد ذلك الدول الإفريقية نفسها أمام ضرورة إجراء تحولات عميقة لنظمها الاقتصادية والاجتماعية من منطلق إعادة تكييفها مع المصلحة الوطنية في ظل سياق يتميز بضغط ديمغرافي وازدياد الحاجيات الاجتماعية، وهي عوامل تؤثر في تنمية النشاطات الاقتصادية وفي توجيهها.

ثم عرج على بعض ما يجب أن توليه المنظمة من اهتمام بالغ أكثر من ذي قبل بجمع أعضائها حول تصور مشترك للرهانات ذات الصلة بالتقدم الاجتماعي والتحديات التي يتطلب رفعها لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبر المتحدث أن النقابات الإفريقية مدعوة إلى الارتقاء إلى قوة اقتراح ضمن المؤسسات الدولية التي هي عضو فيها، لتدعيم والدفاع عن مصالح إفريقيا.

كما يمكنها أن تؤثر في مسار الإصلاحات الجارية على مستوى مؤسسات الأمم المتحدة، باتجاه تدعيم التمثيل الإفريقي في هذه المؤسسات كتدعيمها مثلا للقرار المتخذ خلال الدورة السابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الإفريقي، والمتعلق بتعديل سنة 1986 لدستور منظمة العمل الدولية. كما قد خص السيد الوزير بالذكر الالية التي تزودت بها أفريقيا لأخذ مصيرها بيدها، هذه الآلية هي برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD).[1]

ثانيا: المشاركة في أشغال المؤتمر العاشر لمنظمة الوحدة النقابية 2012

أكد المشاركون في أشغال المؤتمر العاشر لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية يوم 2012/12/05 دور الجزائر والتزامها وكذا دعمها للحركة النقابية في إفريقيا وأوضح رئيس منظمة الوحدة النقابية الإفريقية أحمد إبراهيم غندور يقول في هذا الصدد "نحن ممتنون لمواقف الجزائر الواضحة خلال اللقاءات والمحافل الدولية بشأن الدفاع عن حقوق العمال كما سبق وأن

[1]- مداخلة السيد الطيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، " الدورة 33 للجمعية العامة لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية الجزائر 15/12 ماي 2010، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في:
***http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../2010/co_150510_ar.doc**, (16/11/2013).*

قامت بذلك خلال سنوات الستينيات والسبعينيات عندما كانت في طليعة الحركات التحررية في إفريقيا. وقال أن هذه الدورة العاشرة للمنظمة تعتبر رسالة قوية من الجزائر، التي توجد في طليعة "الحركة التحررية النقابية" في اتجاه تحرير إفريقيا على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأضاف يقول أنه ينبغي على إفريقيا استعادة تطورها الاقتصادي واختيار اقتصاد مدمج يشجع التبادلات الأفريقية مؤكدا على بروز أفريقيا موحدة.

وتحتضن الجزائر من 1 إلى 7 ديسمبر أشغال الندوة العاشرة للمنظمة النقابية للوحدة الإفريقية وهي مركزية نقابية إفريقية انشئت سنة 1973 بأديسا أبابا وتضم نحو 50 بلدا منخرطا، وحضر الوزير الأول عبد المالك سلال وأعضاء من الحكومة الافتتاح الرسمي لأشغال الندوة التي خصصت لموضوع "الوحدة الإفريقية والتنمية الإقتصادية والتحول في إفريقيا". وتتمثل أهداف المنظمة في ضمان الوحدة النقابية على المستويين القاري والوطني وتنسيق تشريعات العمل ومبادئ التفاوض في إفريقيا وكذا الدفاع على الحقوق النقابية وحقوق الإنسان الاخرى وترقيتها. وتسهر المنظمة أيضا على الدفاع على المصالح المادية والمعنوية للعمال الأفارقة المهاجرين بالتعاون مع المنظمات النقابية للدول المستقبلة[1].

ثالثا: الجزائر ومحو ديون الدول الأفريقية

تعتبر الجزائر من الدول التي تحترم تنفيذ التزاماتها الدولية، لذلك قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون 14 دولة أفريقية، وتبلغ هذه الديون حوالي 902 مليون دولار، ويأتي قرار الحكومة الجزائرية تزامنا مع إحياء الذكرى الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، وبينما تعتبر الجزائر قراراها هذا تنفيذا لالتزاماتها الدولية بدعم التنمية في أفريقيا، ينظر المراقبون لهذه المبادرة من قاعدة ربط المساعدات بأجندة البلدان المساعدة، وتتكئ الجزائر على هذه المساعدات باعتبارها الية للدبلوماسية الاقتصادية بغرض تعزيز أهميتها وتوسيع نفوذها كبلد محوري بالقارة السمراء على غرار دول أفريقية أخرى، مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا.

أشار بيان الخارجية الجزائرية إلى قائمة الدول الأفريقية التي مسها قرار شطب الديون، منها البنين وبوركينافاسو والكونغو، وغينيا وغينيا بيساو، وموريتانيا ومالي وموزمبيق والنيجر وساو تومي وبرانسيبي والسنغال والسيشل وتنزانيا.وحسب ذات البيان فإن موريتانيا تعتبر

[1] – "منظمة الوحدة النقابية الإفريقية تؤكد دور الجزائر في الحركة النقابية في إفريقيا"، في:
http://www.djazairess.com/aps/275032, (17/11/2013).

المستفيد الأكبر حيث جرى شطب حصتها من الديون المستحقة للجزائر، وهي الأكبر بين البلدان المستفيدة، وبلغت حوالي 250 مليون دولار.[1]

رابعا: تنظيم المهرجان الثقافي الأفريقي

دشن الرئيس هواري بومدين الذي كان حينها رئيسا لندوة رؤساء الدول الأفريقية بقصر الأمم بنادي الصنوبر أول مهرجان ثقافي إفريقي من خلال إلقاء خطاب افتتاحي، وذلك يوم 21 جويلية 1969. وقد حضر زهاء 1400 شخص هذه التظاهرة الكبيرة، من بينهم أعضاء مجلس الثورة والحكومة الجزائرية وممثلين عن السلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر، وعدد من رؤساء الوفود ووزراء وكتاب ومخرجين سينمائيين وكذا شخصيات أوروبية مختلفة من عالم الفنون والآداب الذين تميزوا بأعمالهم ودراساتهم حول إفريقيا.[2]

ومنذ أول مهرجان نظم سنة 1969، احتضنت الجزائر المهرجان الأفريقي الثاني من 5 إلى 20 جويلية 2009 . وقد نظمت بالمناسبة عشرات الندوات حول مواضيع تتعلق كلها بالحقبة الاستعمارية وكفاح الشعوب الأفريقية. ومن بين هذه المواضيع "مآسي الاستعمار في القارة" و"افريقيا وكفاحها المسلح على مستوى القارة، و"الجزائر من الدبلوماسية المكافحة إلى النيباد" و"افريقيا المرأة والتنمية". كما تم برمجة عدة ملتقيات حول الادب الأفريقي والأصول الأفريقية للجاز وأصول الانسانية والأنثروبولوجيا الأفريقية والزاوية التيجانية وحول الأديب فرانس فانون، واحتضن كل من قصر الثقافة والمتحف الوطني للفنون المعاصرة بالمناسبة عدة معارض للفنون المرئية والصور والتصميم[3].

---

[1]– "الجزائر تلغي ديون 14 دولة أفريقية"، في: ***http://www.sahara7.com/?cat=3***، (2013/10/28).

[2]– " 21 جويلية 1969: افتتاح المهرجان الثقافي الإفريقي الأول بالجزائر العاصمة"، في:
http://www.djazair50.dz/?21, (16/11/2013).

[3]– "المهرجان الثقافي الافريقي الثاني للجزائر نحو 250 صحفيا افريقيا و أوروبيا منتظرون لتغطية"، في:
http://www.ennaharonline.com/ar/?news=34985, (16/11/2013).

الفصل الثالث: افاق ومستقبل

مكانة الدور الجزائري قاريا

تمهيد:

سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين، الأول تقييمي يعالج أهم الإنجازات التي حققها النشاط الجزائري على المستوى القاري، وفق تصورات لمن شغلوا مناصب في الدولة، أو نظرة المختصين والبحثين لزيادة التحرك الجزائري في القارة. أما المبحث الثاني فيهتم بالتحديات التي تواجه تحرك الجزائر في ظل وجود قوى أفريقية أخرى تحاول لعب نفس الأدوار، أو قوى خارجية لها استراتيجية تجاه القارة.

المبحث الأول: التقييم والتصور الداخلي للدور الجزائري في أفريقيا

من أجل التقييم البناء للدور الجزائري على كافة الأصعدة في المجالات التي لعبت فيها الجزائر أدوارا بارزة في القارة الأفريقية، لابد من معالجته من المنظور الداخلي من خلال التصورات يراها شخصيات الدولة والدبلوماسيون السابقون لكيفية تفعيل هذا الدور قاريا، ومن خلال رؤية بعض المفكرين والمختصين في الشأن الجزائري.

المطلب الأول: تقييم لزيادة التحرك الجزائري أفريقيا

أولا: تقييم النشاط السياسي والأمني

تطرق الدبلوماسي ووزير الإعلام السابق، الدكتور عبد العزيز رحابي، في أحد القاءات إلى أهم المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية خلال الخمسين سنة الماضية، من خلال تقييم يؤكد فيه حاجة السياسة الخارجية اليوم إلى مجتمع مدني قوي يدعمها.

فقد رأى أنه لابد من تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى لم تكن منذ الاستقلال وإنما خلال ثورة التحرير، لأن أول وزير خارجية كان الدكتور محمد لمين دباغين سنة 1956، لكن للأسف لا نأتي على ذكره عند الحديث عن تاريخ السياسة الخارجية في الجزائر، إلى جانب دبلوماسية الحكومة المؤقتة، هذه الفترة وحتى بداية السبعينيات، فقد اعتبرها مرحلة واحدة، وقوتها تكمن في "بريستيج "الثورة وليس في نوعية الدبلوماسيين، من المؤكد أنهم لعبوا دورا وتكونوا لكن سمعة الثورة كان لها دور أساسي، وأكد على هذا الأمر، لوجود من يحاولون الاستحواذ على مكانة الجزائر بعد الاستقلال ويرجعونها إلى قوة الدبلوماسية، لكن الحقيقة أن سمعة الثورة رفعت كثيرا من شأن الدبلوماسيين وأوصلت الدبلوماسية الجزائرية إلى ما كانت عليه في الستينيات والسبعينيات بكل أنحاء العالم.

المرحلة الثانية هي ما بعد السبعين، عندما اختارت الدبلوماسية الجزائرية أن تهتم بملفات اقتصادية أساسية، مثل النظام الدولي الاقتصادي الجديد، طرح إشكالية المواد الأولية، وخلالها

طرحت الجزائر فكرة "استقلال الشعوب غير الكامل إذا لم تكن لها السلطة على ثرواتها"، وهي مرحلة أساسية لأن الجزائر كانت رائدة في هذا الطرح وإلى يومنا ما تزال إشكالية سعر المواد الأولية مطروحة خاصة في إفريقي.

والمرحلة الثالثة عندما دخلت الجزائر عهدا جديدا شموليا، حيث انهارت الإيديولوجية وطغت المصالح البراغماتية في العلاقات الدولية، وهي المرحلة التي نعيشها اليوم، وتوظف المبادئ في خدمة المصالح. وقد لام رحابي السياسة الخارجية الجزائرية اليوم، بأنه لا توجد لديها سياسة أفريقية، فالعودة إلى الساحة الدولية مرهونة بوزن الدولة في أفريقيا، والدور في العالم العربي. فالملف الأول الذي نجحت فيه الدبلوماسية الجزائرية هو مؤازرة كل القضايا العادلة في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، نجحت في طرح الملف الاقتصادي، مسألة المواد الأولية كما أشرنا، أيضا كانت رائدة في التسعينيات في أن ظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة وطنية أو محلية وإنما ظاهرة عالمية وعابرة للقارات، وكان أول من طرح هذا الطرح وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف في شرم الشيخ. ملف الصحراء الغربية الذي نجحت فيه على المستوى الإفريقي والدولي وعلى مستوى الأمم المتحدة. وهذه الملفات هي التي تعطي هوية للدبلوماسية، وهو أكبر إنجاز للسياسة الخارجية.**ولعل** ضعف الدبلوماسية الجزائرية اليوم، يكمن في أنه ليس لديها مجتمع مدني، ولا أحزاب، ولا إعلام، ولا حقوقيين، يساندونها. [1]

إن تقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا ينبع أيضا من إبراز ما تم تحقيقه على أرض الواقع في النزاعات التي تدخلت فيها، وردود الأفعال الداخلية والخارجية حول هذا الدور، ففي القرن الأفريقي وبخصوص الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإريتري تلقت الوساطة الجزائرية، ردود فعل شديدة النقد أحيانا في الداخل خاصة على مستوى بعض الأحزاب والأفراد، بسبب الأزمة الداخلية التي كانت تمر بها الجزائر خلال فترة طرحها للوساطة هناك، والتي لم تكن تسمح بالتكفل بالقضايا الخارجية. أما في الخارج فإنه لم يسجل نقد علني، مباشر أو غير مباشر للدور الجزائري، وإنما حصل اعتراف بهذا الدور وتشجيع للجزائر على أن تستمر في أداء أدوار أخرى مماثلة.[2]

فالسلام والأمن، التنمية، التعاون مع الخارج، التركيز على المشاكل الداخلية... تمثل النقاط الكبرى في منهج الجزائر المتعلق باتفاق وقف إطلاق النار بين إثيوبيا وإريتريا انطلاقا من

[1]– زهور شنوف، "عبد العزيز رحابي ل"الجزائر نيوز": "بريستيج" الثورة صنع دبلوماسية ما بعد الاستقلال"، في: ***http://jiljadid.com/index.php/tribune-libre/821-2012-07-19-12-37-09***, (28/10/2013).

[2]– محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 225.

انه ليس هناك منتصر، وليس هناك منهزم، وإن أفريقيا في النهاية هي الخاسر الكبير على أساس أن أي حرب تشتعل في منطقة من مناطقها تؤثر على القارة ككل، وتؤدي إلى تعميق تأخرها وتبعيتها للخارج.

وهكذا حاولت الجزائر من خلال تصورها الدقيق للنزاع أن توظف كل إمكانياتها لإنجاح وساطتها والعودة إلى الساحة الدولية بقوة. وساهم الرئيس الجزائري في إنجاح هذه الوساطة إذ كان سيد الموقف،[1] حيث جاء في كلمة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا: سليم حمد سليم والتي ألقاها بمناسبة التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين إثيوبيا وإريتريا مايلي: "...إن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحريص على تحقيق السلام في أفريقيا، ساهم في تجسيد هذا النصر بحيث لم يدخر جهدا وضحى أيما تضحية متعاونا في ذلك مع البلدان الأفريقية، ومنظمة الوحدة الإفريقية التي عملت عملا دؤوبا لبلوغ هذا الهدف..." كما جاء في كلمة رئيس طوغو غناسيني أيادبها ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية: "..إن إفريقيا مدينة للرئيس بوتفليقة بالعرفان على المهمة النبيلة التي قام بها بنجاح..." [2] وأثنى طرفا النزاع على الدور الجزائري البارز في التوصل لهذا الاتفاق، وبالأساس دور الرئيس الجزائري.[3]

إن الدبلوماسية الجزائرية لم تتعامل فقط مع هذين النزاعين، إذ كانت لديها الكثير من القضايا على غرار القضية الصحراوية، والتي تقود فيها الجزائر جهودا متواصلة من أجل تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، وإن كانت بعض الأطراف ترى فيها سعيا جزائريا من أجل إحراج المغرب.[4] وتعتبر الجزائر طرفا هاما في هذه القضية لذلك فالدبلوماسية الجزائرية تعنى كثيرا بها وتعطيها الكثير من الاهتمام والمتابعة، كما تنشط الدبلوماسية الجزائرية في النيجر من اجل مساعدة حكومة هذا البلد من التحكم في عمليات التهريب، ونشاط ما يعرف بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[5]

يمكن ملاحظة الفارق الشاسع بين قوة الديبلوماسية زمن الرئيس الشاذلي وبومدين، وبين وهنها في السنوات الأخيرة، والغياب التام لدور جزائري سواء في إفريقيا أو في المنطقة العربية كلها، مع أنها كانت الآمر الناهي في قضايا المنطقة، وكان الرأي رأيها، ولا يوجد ملف طرح

---

[1]– المرجع نفسه، ص 191.

[2]– المرجع نفسه، ص 215.

[3]– المرجع نفسه، ص 210.

[4]-« Algerian diplomacy », in: ***http://www.moroccoloard.com/viewpoint/68.hassan-massik/493-un***, (10/10/2013).

[5]-« Mali pursues al Qaeda suspects in north », in: ***http://www.newsdaily.com/stories/tres5481qa.vs.quaeda-sahra/***, (10/10/2013).

على الأمم المتحدة إلا وأثرت فيه الجزائر بثقلها وبرجاحة رأيها وبمبادئها الواضحة التي لم تحد عنها، فحتى في زمن الشاذلي بن جديد الذي نسبنا إليه كل مساوئ البلاد، كان صوت الجزائر لا يعلى عليه.

فهل الهوان الذي لحق بالدور الجزائري الآن مرده العشرية السوداء التي مرت بها البلاد؟ إلى درجة ما زالت الديبلوماسية الجزائرية تعاني من مركب نقص الاتهامات التي وجهت إلى البلاد أيام الأزمة الأمنية.

الإبراهيمي يروي في مذكراته أن المواقف الديبلوماسية زمن الحزب الواحد كانت تناقش في المكتب السياسي للحزب الذي كان يشارك في اتخاذ القرارات وفي إيجاد الحلول لكل المسائل المطروحة دوليا ووطنيا. ولم يكن لا رئيس الجمهورية، ولا وزير الداخلية ينفرد بالقرار مثلما هو عليه الحال اليوم. فكانت جبهة التحرير برجالها منبعا للأفكار التي تصاغ بناء على مبادئ إعلان نوفمبر.[1]

وتستمد العقيدة الجزائرية توجّهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدّد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها، تقوم السياسة الخارجية منذ الاستقلال على ثقافة سياسية تركز على دور السلطة التنفيذية بشكل شبه حصري في تحديد معالم الوجهة للسياسة الخارجية في ظل تغييب للسلطة التشريعية وفي ظل غياب لنقاشات وطنية ومع أمية حزبية بارزة في شؤون السياسة الخارجية. [2]

ومن جهة أخرى، أكد السفير السابق عبد الكريم جودي* خلال إلقائه محاضرة بفوروم الخبر، بكلية العلوم السياسية والإعلام تحت عنوان "العشريات الأولى للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا –الجزائر وحركات التحرر"، فيما يخص الحرب الدائرة في مالي، ردّ على من لاموا

[1]– حدة حزام، "الدبلوماسية الجزائرية والمجد الضائع"، في:
http://www.al-fadjr.com/ar/assatir/258985.html, (23/11/2013).

[2]– بن عائشة محمد الامين، "الدبلوماسية الجزائرية والساحل الافريقي الأمن شرط التنمية والاستقرار"، في:
http://ech-chaab.net/ar/media/k2/items/cache/62169984000.html, (14/08/2013).

*– سفير الجزائر السابق الذي عمل سنوات طويلة في إفريقيا ممثلا للجزائر وبفرنسا، بريطانيا وإسبانيا وغيرها.

الجزائر على موقفها إزاء التدخل الأجنبي في هذا البلد الإفريقي الجار، بأنّ التدخل الفرنسي جاء بطلب من رئيس الدولة المعنية أي مالي ولا يمكن للجزائر أن تتدخل في شأن دولة أخرى .

كما تطرق إلى مختلف النزاعات الدولية الراهنة لإبراز موقف الجزائر، منها القضية الصحراوية التي أكد أن موقف الجزائر نابع من إيمانها بحق الشعوب في تقرير مصيرها. مؤكدا، أنّ الجزائر ليس لها أي مشكل مع المغرب بل أن الأمر يتعلق بمبادئ اعتمدتها الجزائر منذ الثورة التحريرية.

كما تعرض جودي إلى دور الدبلوماسية الجزائرية خلال الستينيات والسبعينيات، حيث عرفت برزانتها وحكمتها ما سمح لها بالمساهمة في شكل فعّال في تحرر واستقلال العديد من الدول التي كانت مستعمرة آنذاك بإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وأوضح جودي أن الجزائر لم تتخل عن اهتمامها بأفريقيا، وإنما الطرق المتبعة هي التي تغيرت بتغير المعطيات. وقال من جهة أخرى، أنّ الأفارقة مازالوا يحتفظون بالجميل للدولة الجزائرية التي ساعدت الحركات التحررية.

وعن الدبلوماسيين، قال جودي أن الجيل الأول من الدبلوماسيين الذين عملوا في أفريقيا أكثر ارتباطا بالنضال وقضايا التحرر، وأنهم حملوا المساهمة في حروب التحرير التي قادتها الكثير من الشعوب الإفريقية على أكتافهم، وأكسب هذا الجزائر مواقع كثيرة بعد استقلال هذه الدول مثل جنوب إفريقيا وأنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو، مما يجعل منها الصديق الدائم للأفارقة وأفريقيا، وذكر المتحدث آخر مبادرة قامت بها الجزائر والمتمثلة في مسح ديون عدد من الدول الإفريقية. ولم يهمل السفير السابق الشق الاقتصادي والاجتماعي للدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية، حيث نادت إلى إقامة نظام اقتصادي جديد يكرس العدالة في الفرص والثروات بين بلدان الشمال والجنوب وإلى تحقيق التوازن في المصالح بين دول العالم الثالث والدول الغنية. [1]

ثانيا: تقييم النشاط الاقتصادي للجزائر على مستوى القارة

أرجع وزير الاتصال الأسبق عبد العزيز رحابي ضعف الدور الذي تقوم به الجزائر في مالي إلى عدم وجود إستراتيجية تمكنها من التوغل في القارة الإفريقية، وغيابها في حلقات التأثير التي تعتمد على التواجد الاقتصادي والتعاون الثنائي.

[1]– حسينة.ل، "السفير السابق عبد الكريم جودي يحاضر حول الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا: الجزائر كانت ولا تزال وفية لمبادئها ومواقفها"، في: ***http://el-massa.com/ar/pdf/2013/10_13/massa.pdf***، (2013/10/13).

فالجزائر تراجعت بشكل كبير في التواجد بدول إفريقيا لا سيما التي تتواجد على الخط الساحلي مثل مالي أو موريتانيا، وقال "ماذا فعلنا حتى نكون مؤثرين في القارة"، وبحسب رحابي فإنه كان بإمكان سياسة الجزائر أن تستثمر في دول القارة الأفريقية قبل المغرب العربي وقبل دول المشرق العربي، عن طريق إقامة شراكات واسعة مع الشركات وتسهيل تواجد المستثمرين في هذه الدول حتى تكون مؤثرة وتستطيع فرض سياساتها في المنقطة، مؤكدا أن مبادرة النيباد كانت فاشلة وأدخلت الجزائر في العمل التشاوري دون التواجد الفعلي في هذه الدول.

وتساءل رحابي قائلا: "كيف يمكن أن نكون مؤثرين في هذه الدول في حين أنه لا توجد عندنا إطارات تكون شعوب المنطقة أو استثمارات تكون عامل قوة في مفاوضاتنا السياسية، لقد قام بوتفليقة بمسح ديون عدد من الدول الإفريقية دون أي مقابل، في حين كان بإمكانه أن يستثمر مسح الديون مقابل إرسال أطباء أو شركات أو خبراء للتواجد في المنطقة، مثل ما يتم العمل به عادة"، وتابع " الرئيس لم يقم بزيارة أي دولة إفريقية منذ توليه سدة الحكم في حين زار الدول الأوربية بشكل دوري فقط حط بباريس سبع مرات وهذا ما جعل تأثير الجزائر يتراجع في الدول الإفريقية بشكل كبير في الآونة الأخيرة".[1]

المطلب الثاني: التصور المستقبلي لكيفية تفعيل دور الجزائر قاريا

إن وضع تصورات مستقبلية لواقع التحرك الجزائري في القارة، من خلال تقييم على المستوى الداخلي، من شأنه أن يعطي للتحرك الجزائري على المستوى الأفريقي رؤية مغايرة للأوضاع، والمواقف والقرارات التي قد تؤدي لزيادة تفعيل الدور الجزائري قاريا، في كافة الميادين.

أولا: تصور مستقبلي للدور الدبلوماسي والأمني الجزائري

أكد مدير المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب، السيد فرانسيسكو كاوتينو جوزي ماديرا، أن الجزائر هي بالفعل "قوة إقليمية في محاربة الإرهاب، وأنها "تواصل لعب أدوار أكثر أهمية في هذا المجال"، مؤكدا أن الجزائر "لديها رؤية واضحة حول ما يجب فعله في مواجهة هذه الظاهرة، وأن مجمل المنطقة تستفيد من خبراتها".[2]

---

[1]– محمد عبد الباقي، "**الغياب الاقتصادي للجزائر في أفريقيا أضعف سياساتها تجاه المنطقة**"، **في:** ***http://echahedonline.com/ar/news/index.1html***، **(29/10/2013)**.

[2]– حسان زهار، "مختصون من أوروبا و أفريقيا: الجزائر قوة إقليمية في مكافحة الإرهاب""، في: ***http://archive.roayahnews.com/html***، (29/10/2013).

ودعا كاتب الدولة المكلف بالجالية الجزائرية بالخارج بلقاسم ساحلي إلى وضع تصور شامل في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا. ونقلت الخارجية الجزائرية في بيان عن ساحلي قوله إن "هذا التصور يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أيضا المطالب الشرعية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لسكان بعض المناطق الواقعة في مناطق النزاع." وذكر ساحلي أن "الجزائر التي اكتسبت تجربة أكيدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة طورت منذ زمن طويل سياسية تتمثل في تقديم مساعدتها وخبرتها في هذا المجال للبلدان التي تواجه نفس الظواهر"[1]

ثم إن الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية وتركيز الدراسة على دور المتغيرات الفردية لصانع القرار فيها يقودنا إلى استخلاص مسألة غاية في الأهمية، وهي ترتبط بكل القضايا والمواضيع التي تعاطت معها الدبلوماسية الجزائرية والتي ستتعاطى معها مستقبلا، وتتجلى هذه المسألة في أنه من الصعب أن تستمر دبلوماسية مهما كانت فعاليتها ومصداقيتها اعتمادا على شخص واحد، هو رئيس الجمهورية، مهما كانت قدراته وحنكته في قراءة الأحداث والتطورات الدولية. ومعنى هذا الكلام أنه ينبغي على رئيس الجمهورية أن يشرع في إصلاح وزارة الخارجية والشبكة الدبلوماسية ككل، وأن لا تبقى مرتبطة بأشخاص معينين، حتى وإن كانوا أفضل الكفاءات إدراكا وتصورا وأداءا، فهذا أمر لا يضمن التجديد والاستمرارية في عمل الدبلوماسية الجزائرية.

من الضروري أن يتم بناء شبكة دبلوماسية قوية، وكفأة يرتكز عليها، وذلك بتقديم خيارات أمامه في الوقت المناسب لمعالجة ما يطرح من مشاكل وأزمات أمام الدولة الجزائرية، فكثير من الدول تعمل على تطوير أسلوب عملها الخارجي، انطلاقا من الاهتمام بالكفاءات وبالموظفين الذين يملكون رؤيا، وخبراء، ومفكرين في الدبلوماسية والاستراتيجية، والتجارة الدولية... وهي الرؤيا التي في إمكانها تطوير علاقاتنا الخارجية والدفاع عن مصالحنا في مواقع دولية شديدة التعقيد جراء الصراعات العديدة والمتنوعة.[2]

إن التصور الذي يمكن عرضه لتفعيل الدور الأمني يطرحه الكثير من الباحثين المختصين في شأن الأمن الجزائري، وهو أن الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية، وهذه القراءة يجب أن تشمل المنظومات التالية:

---

[1]– "الجزائر تنفي دخول قيادات "أنصار الدين" وتضع تصورا لمكافحة الارهاب في افريقيا"، في:
http://www.albawaba.com/ar/486275, (13/1O/2013).

[2]– محمد بوعشة، مرجع سابق،ص.ص.191-194.

– إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على أن تستجيب لوزن الدولة الجزائرية وقدرتها الجيوسياسية، ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا خصوصاً في مرحلة الإشعاع الدبلوماسي (مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي).

– إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية والتهديدات الصلبة المتأتية من خارج حدود الدولة، بما يضمن عدم تكرار مثل هذه الخروقات.

– إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي يقوي الجيش الجزائري ويضمن احترافية أكبر في ظل الإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، بما يكفل تقوية المنظومة الدفاعية الوطنية وفق آلية تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة.[1]

ثانيا: تصور مستقبلي للدور الاقتصادي والثقافي على مستوى القارة

لقد بينت الإمكانيات الجزائرية، وخاصة ما تعلق بمزايا الموقع الجغرافي وجودة البترول واحتياطات الغاز، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى، وبالتالي فهي تملك هامشا مريحا من القوة التفاوضية بحيث لا تستسلم للشروط الاقتصادية أو السياسية المجحفة التي تفرضها الدول المستهلكة، ومنه فعليه استغلال هاته الإمكانيات من أجل التحرك الأمثل للقيام بالدور القاري، و كمقترح على المستوى الخارجي من أجل أداء دور فعال في أفريقيا خاصة لابد من تقوية الروابط الجهوية (المغاربية) والإقليمية (المحيط العربي)، باستغلال نقاط الالتقاء التاريخية والثقافية والاقتصادية لمجابهة آثار العولمة وتداعياتها الاقتصادية خاصة، حيث أن العمل على تشجيع التعاون العربي سواء في ميدان الطاقة أو في غيره يعد ضمانا لحماية مصالحه للوقوف في وجه سياسة التطويق الممارسة من قبل الدول الغربية على الدول العربية والنفطية منها على الخصوص، في ظل الاختلال الكبير لموازين القوى لصالح الدول الغربية. [2]

أكد الخبير والمحلل السياسي والاقتصادي صالح موهوبي أن للجزائر رصيد معتبر في العلاقات الإفريقية خاصة في أوساط النخب المختلفة داعيا إلى استثمار هذا الرأسمال بتعميق مسار الاحترافية الدبلوماسية تجاه إفريقيا وإحداث تخصصات وفقا للملفات والقضايا.

---

[1]– بوحنيه قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، في:
http://.qiraatafrican.com/section/?q=22, (14/08/2013).

[2]– عيسى مقلي، ***قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر–باتنة: قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007)، ص.ص.185، 187.

وأصر كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاستشراف والاحصائيات بشير مصيطفى خلال الندوة الصحفية التي نشطها يوم 30 جوان 2013، على هامش عرض التقرير الاقتصادي لأفريقيا لسنة 2013، على ضرورة دخول الجزائر للاستثمار في الدول الأفريقية وعدم ترك المكان شاغرا بالنسبة للشركات الأجنبية.[1]

أفادت وكالة الأنباء الاقتصادية والمالبيو بلومبرغ أن الجزائر ستصبح ثالث أكبر مستثمر في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط MENA خلال السنوات الخمس القادمة. وأوضحت بلومبرغ نقلا عن المؤسسة العربية للاستثمارات البترولية التابعة لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط OPEC أن الجزائر ستصبح "بفضل 71 مليار دولار من الانفاقات في مجال الطاقة خلال فترة 2013/ 2017" ثالث اكبر مستثمر في منطقة MENA بعد السعودية (165 مليار دولار) والإمارات العربية المتحدة (107 مليار دولار). وخلال هذه المرحلة الخماسية ستسبق الجزائر فيما يتعلق بقيمة الاستثمارات كلا من ايران والعراق وقطر في قائمة من 19 دولة.[2]

تعمل وزارة الثقافة الجزائرية، على افتتاح "متحف أفريقيا الكبير"، في عام 2016، وذلك بعد أن بدأ المشروع –الذي فوض الاتحاد الإفريقي فيه الجزائر لبنائه أثناء قمته عام 2005– خطوته الأولى بعد أن تم تحديد الخطط المعمارية، ومكتب الدراسة الهندسية "ريديمايد" الذي يديره المهندس الفرنسي من أصل جزائري ندير تازدايت، لإنجازها، إثر إجراء مسابقة هندسية دولية. ويفترض أن تنتهي الأشغال في مايو 2014، على أن يفتتح المتحف في 2016، وتبلغ تكلفة المشروع 60 مليون يورو، تتحملها كاملة وزارة الثقافة الجزائرية. [3]

---

[1]– س.ي، " رغم تصنيفها ضمن الدول الفاعلة اقتصاديا تقرير إفريقيا يقر بنفقات الدولة الجزائرية المتزايدة"، في:

www.elkhabar.com/ar/economie/342475.html, (28/10/2013).

[2]- كهينة.ب، " الجزائر ثالث اكبر مستثمر في شمال افريقيا و الشرق الاوسط في مجال الطاقة"، في:
http://www.adiyaronline.net/index.php/- 6154/الحدث!.html, (28/10/2013).

[3]–" الثقافة الجزائرية تبدأ في إنشاء متحف إفريقيا الكبير"، في: ***http://elbadil.com/?p=530562***، (2013/11/16).

المبحث الثاني: تحديات ومستقبل الدور الجزائري في أفريقيا ما بين المنافسة القارية والتدخل الخارجي

يعالج هذا المبحث علاقة الجزائر مع أهم القوى المحلية في إطار لعب الدور الإقليمي والقاري، سواء كانت هذه العلاقة تنافسية أو تعاونية، بالإضافة للتعامل الجزائري مع القوى الأجنبية واستراتيجياتها في القارة، كتحديات تواجه الدور الجزائري في القارة مستقبلا.

المطلب الأول: الجزائر والقوى الأفريقية الأخرى

نتناول في هذا المطلب مظاهر التنافس الجزائري–المغربي من خلال مستويين، يتجه كل طرف منهما للحصول على المكانة التي تسمح له بلعب دور إقليمي وأفريقي، المستوى الأول يتعرض إلى مظاهر التنافس ذات الطبيعة العسكرية والأمنية، ثم مظاهر التنافس ذات الطبيعة السياسية والدبلوماسية والتحرك النشط لدبلوماسية البلدين على المستوى المغاربي والإقليمي، وموقف الدولتين من قضية الصحراء الغربية وطرق توظيف هذه القضية لتحقيق مكاسب دبلوماسية للبلدين.

أولا: مظاهر التنافس الجزائري–المغربي في القارة

أ– المظاهر ذات الطبيعة العسكرية–الأمنية

هناك استراتيجيات متقابلة أدخلت علاقات البلدين جوا من عدم الثقة والشك، وأججت التنافس بين البلدين في المجال العسكري والأمني، وساهم في ذلك مجموعة من العوامل الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية. فالجزائر تربط سياستها الدفاعية بظاهرة الإرهاب، وترى القيادة المغربية في الجزائر مصدرا للتهديد.

إن حالة العلاقات الجزائرية المغربية وجوّ التنافس السائد بينهما في مجال التسلح مردّه عامل توازن القوى ونظرة الشك والريبة لكل طرف اتجاه الطرف الاخر، والتنافس القائم بين البلدين من أجل لعب دور إقليمي رئيسي، إما في نطاق المغرب العربي أو في نطاق القارة الإفريقية، ويحتدم هذا التنافس من وجهة نظر الباحث الأمريكي كريستين تريدمان Christian Tridman من مجلس العلاقات الخارجية بين الجزائر والمغرب، ويتناول هذا الباحث الأمريكي

المسألة في إطار طموح كل من القطرين للعب دور إقليمي، مبيّنا اتجاهات وافاق حركة كل منهما على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية لبلوغ موقع الصدارة المغاربية والإقليمية[1].

بلغت النفقات المرتفعة التي دفعت في تسليح القوات الملكية المغربية في عهد الملك الحسن الثاني في بداية الغزو المغربي للصحراء الغربية، زيادة خيالية قدرت ب200 بالمائة في الفترة الممتدة من 1976-1982، ووصلت فاتورة التسليح في 1985 إلى 5.2 مليار دولار، و بلغت الديون العسكرية 14 مليار دولار، ما دفع بالملك المغربي الراحل الحسن الثاني، لتقديم طلب رسمي لحلفائه و خاصة الولايات المتحدة الامريكية لإلغاء هذه الديون. وابتداءا من 2007 ، قام القصر الملكي المغربي بمضاعفة الغلاف المالي المخصص لميزانية الجيش، وقامت الإمارات العربية المتحدة في 2005 بإهدائه 40 دبابة كانت في وقت سابق اشترتها من سويسرا، وفي 2007 قامت المملكة العربية السعودية بتمويل صفقة شراء مروحيات رافال-M 109الفرنسية لصالح القوات الجوية المغربية.[2]

ففي ردها على قيام الجزائر بشراء طائرات مقاتلة روسية الصنع عام 2006، قام المغرب بإبرام صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لشراء 28 طائرة حربية من طراز F16مستعملة، كما وافقت وزارة الدفاع الأمريكية عام 2010 على صفقة بيع 6 مروحيات من نوع Tchinok-D47وقدرت الصفقة، بحوالي 134 مليون دولار والتي استلم المغرب أول وحدة من النوع المشار إليها خلال شهر مارس2011، [3] وفي أحدث تطور، تسلم المغرب نهاية جويلية 2011دفعة أولى من الطائرات الأمريكية، متمثلة في4 مقاتلات من طراز F-16، مصحوبة بتجهيزات إلكترونية ورادارات من أصل 24 طائرة، بقيمة إجمالية تقدر ب 2.4 مليار دولار.[4]

---

[1]- زاوي رابح، ***التنافس الجزائري-المغربي و السعي لريادة المنطقة المغاربية (1962-2011)***، مذكرة مقدمة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية، تخصص سياسات الدفاع و الأمن، 2012/2011)، ص.ص.42-43

[2] -Temlalli, Yassine,"La folie de l'armement gagne le Maghreb", ***revue afkar / idees***, (été 2008), p.41.

[3]- مصطفى. ق، " المغرب يسعى إلى استعادة التوازن الاستراتيجي مع الجزائر عبر بوابة واشنطن "، في: ***http://www.sawt-ahrar.net/online/modules-php?name-filesarticle and sid 13569***, (28/10/2013).

[4]- لخضر رزاوي ، " المغرب يتسلم 4 مقاتلات مشابهة لسلاح الجو الإسرائيلي " ، في: ***http://hespress.com/politique/35775.html,*** (28/10/2013).

ب- مظاهر التنافس ذات الطبيعة السياسية و الدبلوماسية

لم يتمكن المغرب إلى الان من إحداث اختراقات دبلوماسية في إفريقيا بشأن القضية الصحراوية، إذ لا تزال الجمهورية العربية الصحراوية تتمتع باعتراف حوالي ثلاثون30 دولة في القارة الإفريقية (بعد سحب عدة دول إفريقية اعترافها بها)، كما أن عضويتها في الإتحاد الإفريقي لم تمس وتم تكريسها في قمة الاتحاد الأفريقي في سرت بليبيا، وهذا رغم تحفظ بعض الدول الإفريقية، بل إن الجزائر تمكنت من إحراز انتصار جديد في هذا المجال بعد اعتراف جنوب إفريقيا بالجمهورية العربية الصحراوية في سبتمبر20 سبتمبر 2005. [1]

شارك المغرب في مؤتمر الساحل لمكافحة الإرهاب التابع لفريق الجزاء لمجموعة الثمانية لمناقشة" تعزيز سبل مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل " يوم 17 أكتوبر 2010 بباماكو (مالي)، وهذا كرد فعل على إبعاده من الانضمام إلى المبادرة الجزائرية في سياق مكافحة الإرهاب في الساحل، حيث أن الجزائر تعتبره غير معني بدول الساحل والصحراء وأنه بعيد عن هذا الفضاء الجغرافي، وفي حالة قبول إنضمامه فإنه يعتبر اعترافا غير جائز بسيادته على إقليم الصحراء الغربية.

إن التمثيل الدبلوماسي للجزائر في إفريقيا يفوق التمثيل الدبلوماسي للمغرب، فعدد السفارات المعتمدة للجزائر في إفريقيا يبلغ 23 سفارة مقابل 18 سفارة للمغرب، إلى جانب هذه التمثيلية فإن الدبلوماسية الجزائرية أكثر تحركا ونشاطا من الدبلوماسية المغربية التي ظلت تنتهج سياسة انتقائية وتقتصر على بعض الجوانب الخاصة في علاقاتها بالدول الإفريقية، هذا كله أدى إلى نتائج لا تخدم الدبلوماسية المغربية خاصة بالنسبة للدول التي لم يكن المغرب ممثلا دبلوماسيا بداخلها للدفاع عن حقوقه وأطروحاته، بل ترك الميدان فارغا للدبلوماسية الجزائرية لجلب ما يكفيها من التعاطف بخصوص قضية الصحراء .[2]

وقد حظي التحرك الأخير للمغرب في إفريقيا الغربية والساحل خصوصا بعد مشاركة الملك في تنصيب رئيس مالي الجديد باهتمام جزائري كبير. ولا يستبعد بعض المراقبين الجزائريين أن مشاركة المغرب في تلك المناسبة بمالي قد كشفت عن تواجد جديد للرباط في

[1]- الزاوي رابح، مرجع سابق، ص.ص.56-63.

[2]- المرجع نفسه، ص.ص.63-70.

المنطقة يخضع لاستراتيجية سياسية واقتصادية من عناوينها الاستثمارات المغربية في قطاعات حيوية لهذه الدول مثل البنوك والاتصالات والبنيات التحتية.[1]

ثانيا: الجزائر–جنوب أفريقيا الطابع التعاوني

تعكف الجزائر وجنوب إفريقيا منذ سنوات على إضفاء البعد الاستراتيجيي لتعاونهما الاقتصادي وترقيته ليبلغ مستوى العلاقات السياسية التي تجمعهما، بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي يتوفر عليها البلدان المؤسسان للإتحاد الإفريقي، وقد ازداد هذا التعاون كثافة مع وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة لسدة الحكم، حيث ابتدأ بإنشاء لجنة مشتركة للتعاون، تلتها عدة اتفاقيات ثنائية في مجالات مختلفة، كالعلوم والتكنولوجيا، والسياحة، والرياضة، والترفيه، منع الإزدواج والتهرب الضريبي.

وعن دوافع التعاون مع جنوب أفريقيا، رغم بعدها جغرافيا عن الجزائر، فيمكن أن تلخص من ناحية تدعيم الأمن في القارة وأمن الجزائر وجنوب أفريقيا على السواء، تطبيقا لمفهوم الأمن الشامل. فالعلاقات الجيدة مع زعماء جنوب أفريقيا، تعود للدعم الذي تلقته هذه الاخيرة أثناء صراعها ضد التمييز العنصري، وأهم عامل أو دافع هو أن جنوب أفريقيا قوة لا يستهان بها. [2]

ففي الشق الاقتصادي كانت الدورة الخامسة للجنة التعاون العليا، قد توجت بالتوقيع بالأحرف الأولى على ستة اتفاقيات وبرامج ومذكرات تفاهم، تخص مجالات تعاون تشمل الاستعمال السلمي للطاقة النووية وبرنامج عمل في مجال الرياضة للفترة 2010–2012، ومذكرة تفاهم بين شركة سوناطراك وبتروليوم ساوث أفريكا.

وفي التعاون السياسي يمكن تسجيل "ارتياح" الدولتين — من خلال مواقف رئيسيهما بوتفليقة وزوما— للدور "النشط" الذي يلعبانه في ترقية السلم والاستقرار وحسن الجوار في منطقتيهما وفي إفريقيا وفي العالم، وعليه فان الجزائر وجنوب إفريقيا تتقاسمان وجهات النظر حول العديد من القضايا من بينها الصحراء الغربية التي يعتبرانها "مسالة تصفية استعمار" ينبغي أن يرتكز حلها "على حق تقرير مصير" شعبها عبر تنظيم استفتاء حر ونزيه. من جهة أخرى،

[1]– " دبلوماسية الجزائر تخطط لتدارك تراجعها بمنطقة الساحل بعد المد الدبلوماسي المغربي بالمنطقة" في:
http://www.alifpost.com/wp-content/uploads/Mali1.html, (28/10/2013).

[2]– سعادة إبراهيم، مرجع سابق، ص.169.

تظهر مختلف اللقاءات في المحافل القارية والدولية "التزام "البلدلين بمكافحة الإرهاب الدولي، ودعمهما لتعزيز الجهود الإفريقية في مجال التعاون مع المجتمع الدولي في هذا الخصوص[1].

ثالثا: دور مصر الإقليمي في أفريقيا

شهد الدور الإقليمي المصري في أفريقيا نشاطا واضحا منذ قيام ثورة يوليو، واتخذ أبعادا جديدة ومتميزة، بما يتناسب مع روابط مصر الطبيعية بالقارة الأفريقية والقائمة على اعتبارات جغرافية ومصالح وروابط عديدة، يأتي النيل في مقدمتها، فضلا عن الموقع المؤثر، والقدرات البشرية والعسكرية ، والثقل الحضاري، وغير ذلك من الاعتبارات التى تؤهل مصر لكى تكون فاعلاً إقليمياً في القارة الأفريقية.

كما تمثل الدور الجديد لمصر في أفريقيا، فى قيامها بدور حلقة الوصل والجسر الدولي بين الأقاليم والنظم الفرعية، وكذلك بين الثقافات والحضارات، وقد ظهر بوضوح من خلال الخطاب السياسى الرسمى أن أفريقيا أصبحت تحتل مرتبة متقدمة في أولويات السياسة المصرية، كما تم تشكيل مجموعة وزارية مصرية لبحث سبل تطوير علاقات مصر بالقارة الأفريقية، ونشطت الدبلوماسية المصرية على عدة جبهات أفريقية ، كان برزها التحرك لتحقيق المصالحة في السودان. كما بدأت مصر لأول مرة في الانضمام للتجمعات الاقتصادية الافريقية مثل تجمع دول الكوميسا، ثم انضمت بعد ذلك لتجمع دول الساحل والصحراء. وتلى ذلك انضمامها لعضوية الاتحاد الأفريقى الذى يحل محل منظمة الوحدة الافريقية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.[2]

وقد أكد السفير أحمد حجاج رئيس الجمعية الإفريقية مساعد وزير الخارجية المصري السابق والخبير في الشئون الإفريقية أن دور مصر في إفريقيا لم يتراجع وإنما الوجود المصري مستمر وقوي في إفريقيا، ولم يكن من الغريب أيضا أن يكون عدد البعثات الدبلوماسية المصرية في إفريقيا هو أكبر عدد في العالم، وكذلك فإن أكبر تجمع للبعثات الدبلوماسية الإفريقية موجود بالقاهرة لأن الدول الإفريقية تستخدم مصر ليس فقط من أجل تنمية علاقاتها مع مصر، ولكن باعتبار القاهرة ركيزة للعمل في الدول العربية، ومركزا لعملياتها في الشرق الأوسط والعالم

[1] – "الجزائر –جنوب إفريقيا: رغبة مشتركة في ترقية التعاون الاقتصادي إلى مستوى العلاقات السياسية"، في: ***www.djazairess.com/aps/296685, (10/11/2013)***

[2] – محمود أبو العينين، " الدور الاقليمى المصرى فى أفريقيا منذ ثورة يوليو 1952 بين الاستمرارية والتغير"، مجلة السياسة الدولية، (جويلية، 2002) ع. 149، في:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220471&eid=3092

http://www.f-law.net/law/threads/49036, (16/11/2013).

العربي. فضلا عن مشاركة مصر النشطة في كل المؤتمرات الإفريقية خاصة الاتحاد الإفريقي، وما تتبعه من هيئات، حيث إن مصر من أكبر الدول مساهمة في ميزانية الاتحاد الإفريقي بنسبة 15 %.[1]

وفي خضم الزيارة التي قام بها السفير ماجد عبد الفتاح، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الأفريقية يوم 06 نوفمبر 2013، لبحث التنسيق بين مصر والمنظمة الدولية بشأن القضايا الأفريقية، بحسب مصادر دبلوماسية، أن الزيارة تأتي تأكيداً لأهمية دور مصر في أفريقيا رغم استبعادها من فعاليات الاتحاد الأفريقي بعد ثورة 30 يونيو الماضي.[2] وحرصت مصر – بعد 25 يناير – على إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية، بما يعيد التوازن في علاقاتها التي كانت سائدة على صعيد كثير من القضايا والملفات, وفي مقدمتها العلاقات المصرية–الأفريقية، التي أتاح غياب مصر عنها لقوى أخرى فرصة التسلل إليها، وتهديد مصالحها بها.

وأمام هذه القوى المحلية في القارة، والتي تتحدى المجهودات القارية للتحرك الجزائري، يبقى على الجزائر أن تزيد أكثر من علاقاتها التعاونية مع جميع دول القارة، وكذا الأخذ بعين الاعتبار أي تحدي من أي طرف أفريقي كان، يحاول أن يحد من نشاطها في القارة.

المطلب الثاني: التعامل الجزائري مع التواجد الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرة المغاربية

كان للعقيدة الأمنيّة الجزائريّة الرافضة لأي تغيير إقليمي في جوارها دون اتفاق معها، أثرا واضحا على المقاربة الجزائريّة في التعامل مع الحضور الاستراتيجي الأجنبي الأمريكي والفرنسي ضمن الدوائر البريّة لأمنها القومي. وتتدرج التحركات الجزائرية في علاقتها بالقوى الكبرى ضمن سعيها إلى التفاوض باسم دول المنطقة سواء المغاربية أو الساحلية–الصحراوية .

فمنذ شهدت انفراجا في أزمتها الداخلية، حاولت الجزائر استعادة دورها الريادي في المغرب العربي وأفريقيا بعدما انشغلت طوال عشر سنوات 1991–2001 قضايا أمنها الداخلي، لذا عمدت إلى تحسين علاقاتها مع القوى الكبرى في العالم سيما الولايات المتّحدة بعد أن أيقنت

---

[1]– طارق السنوطي، "دور مصر لم يتراجع في أفريقيا و ما يتردد بشأن إهمال دول القارة غير صحيح"، في:
http://www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=1398, (16/11/2013).

[2]- " مسؤول أممي يصل القاهرة لبحث تعاون مصر في قضايا أفريقيا"، في:
http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2013/november/6/5754279.aspx, (16/11/2013).

أن لحضور القوى فوق-الإقليمية(Extrarégionales) ضمن الدائرتين الأفريقية والمغاربية لأمنها القومي، تأثير على التفاعلات الأمنية للمنطقة وأنه يؤدي دورا حاسما في تحديد ميزان القوى الإقليمي، وأنها لا يمكن أن تتفوّق على المغرب الأقصى مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في سياق النزاع حول الزعامة الدائر بينهما.[1] فوفق رؤية بول كينيدي، الجزائر تعتبر دولة محورية في منطقة المغرب العربي، وفي ظل التنافس الأمريكي الفرنسي في هذه المنطقة، وفي ظل القضايا الصراعية التي تتحكم في سلوكات دول المغرب العربي، و خاصة القضية الصحراوية، تضع الجزائر أمام مواقف يتحتم عليها دفع أثمان باهظة وربما تنازلات مؤلمة، نتيجة لاختلال موازين القوى و مقتضيات إعادة الاستقرار في الداخل نتيجة ظاهرة الإرهاب. [2]

ما يثير الانتباه في الدائرة الجيوسياسية المغاربية هو التطوّر الحاصل في العلاقة بين واشنطن والجزائر بتقارب واضح في مقابل تنافر جزائري-فرنسي مطردٍ على المستوى السياسي . خلال الحرب الباردة، قامت علاقات الجزائر مع الولايات المتّحدة الأمريكية على البراغماتية المبنية على الاحترام المتبادل. وباستثناء العلاقات الاقتصادية بين البلدين خاصةً في مجال المحروقات التي أبقت على الحدّ الأدنى من العلاقة بين البلدين في تلك الفترة، وحتّى في التسعينيات، تميّزت علاقتهما باختلاف على الصعيد الأيديولوجي و"برودة "على الصعيد السياسي نتجا عن تفاعل مجموعةٍ من العوامل التاريخية . لتأتي الأزمة الداخلية التي شهدتها الجزائر مطلع آخر عشريةٍ من القرن المنصرم لتسير بالعلاقات الجزائرية-الأمريكية على الخط ذاته، إذ ساهمت اللامبالاة الأمريكية إزاء ما وقع في الجزائر في عزلها دوليا.[3]

وفي نهاية العشرية الماضية وبداية العشرية الحالية، حدث تطور مهم في العلاقات الجزائرية-الأمريكية على جميع المستويات كان أكبر تعبيرٍ عنه الزيارة الرسمية للرئيس الجزائري بوتفليقة إلى الولايات المتّحدة في جويلية . 2001 وقد كان تغيّر النظرة الأمريكية للجزائر في تلك الفترة محصلة لجملة من المعطيات أهمّها:

---

[1]- محمد سعدي، "الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي"، في: عديلة، محمد الطاهر، ***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 -2004***، رسالة ماجستير (جامعة منتوري، قسنطينة: 2004-2005)، ص.83.

[2]- ج.ك، بيلز، ***عالم أبحاث السلام في منظور أربعين عاما***، ترجمة : حسن حسن و آخرون (د.ب.ن، مركز دراسات الوحدة العربية و معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، الكتاب السنوي، 2006) ، ص. 66.

[3]- حسام حمزة، ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر باتنة: تخصص علاقات دولية، 2011/2010)، ص.112.

– نجاح سياسة الوئام المدنيّ التي باركتها واشنطن بعدما رأت فيها الحلّ الذي سيقي من انتشار اللااستقرار الذي كانت تعاني منه الجزائر إلى الدول الحليفة لواشنطن في المنطقة (المغرب، تونس ومصر)، وربّما في الضفة الجنوبية للمتوسط عمومًا، خصوصًا بعد هجمات باريس 1995؛ نجاح الوساطة الجزائرية في إنهاء الحرب الإيريتيرية–الأثيوبية والتي توّجت بتوقيع اتفاق سلام بين الطرفين بالجزائر في 18 جوان 2006.

– التأثير القاريّ الجزائريّ المتنامي من خلال منظّمة الوحدة الإفريقية الذي تزامن مع ظهور محور إفريقي مكوّن من الجزائر–نيجيريا–جنوب إفريقيا توُّج سنة 2001 بتأسيس ما يعرف ب"الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا".

– إدراك صناع القرار الأمريكيين في تلك الفترة أن التوصل إلى تسوية للنزاع في الصحراء الغربية غير ممكن دون مشاركة وقبول جزائريَيْن 09 وما أعقبها من" حرب على الإرهاب".أخيرًا، جاءت هجمات11 /09 لتفتح حقبةً جديدةً في التعامل الأمريكي مع الجزائر.

ومنذ أحداث 09/11 والإدانة العلنية للجزائر للهجمات، ثم قبولها بالانضمام إلى الائتلاف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتّحدة، دخلت العلاقات الجزائرية–الأمريكية مرحلة التعاون الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب. الجدير بالملاحظة على هذا النمط الجديد من العلاقة بين البلدين أنّه لم يكن في وسع أيّ منهما التخلي عن الآخر. بالنسبة للولايات المتّحدة فقد كان هدفها الاستفادة من الخبرة الجزائرية في هذا المجال، وهي الخبرة الوحيدة في المغرب العربي، بالنظر إلى أنّها عانت من الظاهرة وبصورة غير مسبوقة، ولعل هذا ما يفهم من دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش (George W. Bush) للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لزيارة واشنطن في 05 نوفمبر 2001 أي بعد أقل من شهرين من تاريخ الهجمات، والتي جاءت مناسبة للجزائر كي تطلب من واشنطن تقوية العلاقة بين البلدين ولتطرح عليها مقاربتها في مكافحة الإرهاب، إذ أكدّت قبولها الانضمام إلى الائتلاف الدولي المقام لهذا الغرض لكن بشرط أن يكون تحت مظلة الأمم المتحدة وأن لا يكون موجها ضد أي بلد، أي دين، أي شعب، أي ثقافة أو أي حضارة.

ولما شعرت الجزائر أنّ واشنطن بحاجةٍ إليها وبأنّها مستعدّةٌ أكثر من أيّ وقتٍ مضى لقبول مقترحاتها، حاولت كسب حيادها أو تأييدها لقضيّة الصحراء الغربية مصرة على أنّ استقرار المغرب العربي لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد حلٍ لهذا النزاع .[1]

[1]– المرجع نفسه، ص.113.

لم تتلق الجزائر دعما أمريكيًا فيما يخص المسألة الأخيرة، لكنّها جنت في مقابل ذلك إيجابياتٍ أخرى: دعم جهودها في مكافحة الإرهاب محليا، تأييد لبيان منظّمة الوحدة الإفريقية الذي أفضى إليه اجتماعها بالجزائر جويلية 2000 والخاص بالحرب على الإرهاب ومساندة للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والمتوسط .وفيما يخص الدعم العسكري، فبالرغم من أنّ أمريكا قرّرت عدم بيع أسلحة هجومية للجزائر مخافة أن تستخدمها ضدّ دول جوارها (المغرب بالدرجة الأولى)، فإنّها قرّرت تجهيز قوّات أمنها بمعدّاتٍ فعّالةٍ لمساعدتها على التخلّص من بقايا الجماعات المسلّحة في المناطق الريفية .وجاءت زيارة ويليام برنز William Burns للجزائر في أكتوبر 2003 ، للتأكيد على أنّ" الولايات المتّحدة ستدعم الجزائر بمعدّاتٍ عسكرية غير هجومية " مشدّدًا على أنّ" التعاون العسكري بين البلدين شهد نموًا متواصلا وثابتا "وأن أمريكا" تفعل أفضل ما في وسعها لمساعدة الجزائر على وضع إلى المغرب العربي أكّد (Collin Powell) حدّ للظاهرة الإرهابية "بعد فترةٍ قصيرةٍ، تبعت زيارة برنز زيارة أخرى لكولن باول فيها مجددا أنّ الجزائر تمثّل" شريكًا موثوقا "للولايات المتّحدة في المنطقة .أما اقتصاديا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنّه خلال زيارة بوتفليقة إلى واشنطن في جويلية 2001 ، وقّع البلدان على اتفاقٍ إطار للتجارة والاستثمار بهدف مضاعفة حجم المبادلات بينهما والسماح للشركات الأمريكية بالحصول على حصّة أكبر من السوق الجزائرية وبصورةٍ خاصة المحروقات.[1]

هذا التعامل مع الدول المغاربية تقاربٌ غير مسبوقٍ مع الجزائر وتعزيزٌ للتحالف مع المغرب يؤكد ما يلي:

1-المكانة الأساسيّة لكل من الجزائر والمغرب ضمن الاستراتيجية الأمريكية .فبالنسبة للجزائر، تتحدّد مكانتها بناء على عوامل ثلاثة : أولها، الدور المميز للدبلوماسية الجزائرية على مستوى القارة الأفريقية؛ ثانيها، إمكانات الجزائر الاقتصاديّة الضخمة موادٌ أوليّة وفي مقدّمتها النفط والغاز، سوق داخلية كبيرة، فرص استثمار وغيرها، فاكتشافات النفط الجديدة منذ منصف التسعينات أعطت أهمية خاصة للجزائر، فابتداء من جانفي 2009، افتخرت الجزائر ب12.2 بليون برميل من الاحتياطات النفطية المثبتة، جعلتها المنتج الأكبر الثالث في أفريقيا، بعد ليبيا و نيجيريا،[2] وبالتالي تعدّد إمكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي تشهد تعزيزا مستمرا؛ ثالثها وهو الأهم، هو دورها وخبرتها في مجال الحرب على الإرهاب خاصة في التعاون ضمن المنطقتين المتوسّطية والساحلية-الأفريقية، فالجزائر عانت وتعاني من ويلات الإرهاب

[1] – المرجع نفسه، ص.114.

[2] -Yahia H. Zoubir, « The United States and Maghreb–Sahel security », ***international affairs***,(85: may), (2009), p.p.977.983,(977-995).

وبالتالي فهي أكثر استعدادًا من غيرها نظريًا للانخراط في المخطّطات الأمريكية في المنطقة.[1] أما بالنسبة للمغرب فإنّه يكتسب أهمّيته بالنسبة للولايات المتّحدة انطلاقًا من أربعة عوامل أساسيّةٍ : موالاته للغرب التي أصبحت تقليدًا سياسيًا بالنسبة له؛ دوره كوسيطٍ في العلاقات العربية–الإسرائيلية وريادته في القبول باندماج إسرائيل في المنطقة احتضن أوّل مؤتمر للشرق أوسطيّة؛ إنفتاحه السياسيّ الذي شرع فيه في السنوات الأخيرة؛ وأخيرًا، وعلى غرار الجزائر، دوره في مكافحة الإرهاب وفي تأمين العبور البحري عبر مضيق جبل طارق الذي يعتبر المنفذ الوحيد بالنسبة للولايات المتّحدة إلى البحر المتوسّط من الأطلسي.[2]

2- الحرص الأمريكي على استقرار ميزان القوى الإقليمي بين الجزائر والمغرب بما يحقّق استقرار المنطقة وهو الهدف الأساسيّ بالنسبة لها، فالاستمرار في دعم المغرب المدعوم أيضًا من طرف فرنسا في موقفه تجاه الصحراء الغربية على حساب الجزائر سيؤدّي إلى اختلال توازنٍ وبالتالي اختلال استقرار المنطقة وهو ما لا يخدم مصلحة الولايات المتّحدة.

المطلب الثالث: التعامل الجزائري مع التواجد الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرة الأفريقية

تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى، على مستوى الدائرة الجيوسياسية الأفريقية لأمنها القومي، على مقاربة ترتكز على مبدأين رئيسين في عقيدتها الأمنية :أولهما، هو دفاعها عن مكانتها مغاربيا وإقليميا؛ وثانيهما، هو رفض التدخّل الأجنبيّ .تحت أي مبررٍ، لكن دون استبعاد التعاون مع القوى الكبرى إذا أضحى ذلك ضروريا كما قال وزير الخارجية الجزائري.

بالنسبة للمبدأ الأول، تسعى الجزائر بناءً على مقاربتها إلى دفع الولايات المتحدة وفرنسا إلى الاعتراف بدورها البارز في تنسيق تصدي المنطقة لتهديد إرهاب القاعدة في الصحراء والساحل دون المغرب الذي تعتبره الولايات المتحدة حليفها الاستراتيجي في محاربة الإرهاب، وهو ما يثير حفيظة الجزائر .هذا الرأي يجد تأكيدا له في رفض الجزائر المستمرّ لإشراك المغرب في ملف مراقبة الصحراء الإفريقية معتبرة أن لا امتداد جغرافي له عليها[3].

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.ص.73-74.

[2] -Abdennour Benantar, «Relations d'alliance Américano-marocaine et jeu d'équilibre Américain entre le Maroc et l'Algérie», a: Abdennour Benantar (ed), les Etats-Unis el le Maghreb: Regain d'intérêt?, p.p.267-268

[3]-حسام حمزة، مرجع سابق، ص.ص.115-116.

أما فيما يخص المبدأ الثاني، فإن الجزائر تؤكد أن مواجهة تهديد الإرهاب والجريمة المنظّمة هي من اختصاص دول المنطقة وأنّها الوحيدة المخوّلة بذلك دون تدخّل أجنبيّ تجنبا لأية مبررات قد يستند إليها تنظيم القاعدة في حربه ضدّ دول المنطقة، لذا تعمل على تقويض أيّ تعاون لدول الصحراء مع أمريكا لإقامة مقر ال"أفريكوم "بالمنطقة. من هذا المنطلق، نجحت الجزائر في إطار توحيد جهود دول المنطقة لمكافحة الإرهاب في استحداث اللجنة المشتركة للأركان بهدف تنسيق العمليّات العسكرية الميدانية كبديل للمبادرة الأمريكية، مثلما أشرنا سابقا وسعيا إلى تعزيز أكبر للتنسيق الإقليمي بين دول الساحل والصحراء، بعدما انفرط عقده بتدخل فرنسي لدى مالي لإطلاق سراح أربعة معتقلين من تنظيم القاعدة (بينهما مطلوبان لدى العدالة الجزائرية) كشرطٍ للإفراج عن الرهينة الفرنسي بيار كامات Camatte Pierre .

لكنّ هذا التخوف ليس السبب الحقيقي، لأنّ تعقب أماكن وجود الجماعات المسلحة هو ذريعة للتواجد العسكري لتلك القوّتين في المنطقة ووضع أيديهما على ثرواتها بشكل غير مباشر، فضلا عن حماية مصالحهما الاقتصادية واستثماراتهما الكبرى في مجال الطاقة في الصحراء الجزائرية خصوصا بالنّسبة للولايات المتحدة، فهذه الأخيرة وفرنسا أكثر اقتناعًا من أيّ دولة أخرى في العالم أنّ تواجدهما العسكريّ والأمنيّ في المنطقة هو أكبر سبب سيغذّي الإرهاب، بيد أن تصميمهما على التواجد في الساحل الإفريقي مقرون بأسباب جيوستراتيجية واقتصادية واضحة بعد اضطلاعهما على معطيات جيولوجية دقيقة جدا بالأقمار الصناعية ومختلف الوسائل التقنية الحديثة وتأكدهما من وجود كميات هائلةٍ من المعادن والثروات الطبيعية البترول واليورانيوم بالأساس، ناهيك عن تيقّن أمريكا بأنّ مستقبل أمنها الطاقوي مرتبط باحتياطيات القارة الإفريقية من المحروقات .وقد عبّر جان فان ديك (Gene Van Dyke) الرئيس المدير العام لشركة "فانكو للطاقة (Vanco Energy) عن ذلك بصراحةٍ عندما قال أنّه في المستقبل القريب سيكون الانتاج اليومي من النفط في الخليج الغيني أكثر من الانتاج النفطي اليومي في العربية السعودية " [1].

لهذه الأسباب تتعارض المقاربة الجزائرية في تأمين منطقة الساحل والصحراء مع طموح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهو ما قادهما إلى عرقلة الجهود الجزائريّة المعتمدة على القدرات الذاتيّة للأفارقة والرّافضة للتدخل العسكري الأجنبي في المنطقة برفضهما تقديم المساعدة التقنيّة والفنيّة اللازمة والمتمثّلة في صور الأقمار الصناعية التي بإمكانها رصد أيّ تحركٍ في هذه المنطقة المنكشفة .3 هذا السلوك ليس المعرقل الوحيد للاستراتيجيّة الجزائريّة في الإقليم،

[1]– نبيل بويبية، مرجع سابق، ص.157.

لأنّ الدول الأوربّية بدفعها للفدية للإرهابيين، بالرّغم من إعلانها معارضة هذا السلوك ومساندتها للطرح الجزائريّ، تجهض في كلّ مرةٍ الجهود الجزائرية ودورها في القضاء على الإرهاب بالمنطقة .ولا يخفى على أحدٍ أنّ الجزائر، ومنذ 2009 ، تناظر وتناضل في مختلف المنابر الإقليميّة والدوليّة (الأمم المتّحدة) من أجل تجريم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية أو حتّى الاستجابة لمطالبها المتعلّقة بتحرير معتقليها لدى الدول مقابل تحرير الرهائن الذين تختطفهم، وهذا ما تسبّب لها في أزماتٍ دبلوماسيةٍ عديدةٍ خصوصًا مع فرنسا وإسبانيا اللّتان ثبت تورّطهما في عمليات دفع فديةٍ للإرهابيين لتحرير رهائن، وهو ما اعتبرته الجزائر انتهاكًا للمواثيق الدوليّة وخرقًا للوائح الأمم المتّحدة.[1]

أكد رئيس الأفريكوم الجنرال دافيد رودريغاز مؤخرا أمام الكونغرس الأمريكي، أن الجزائر هي الرائد الإقليمي في أفريقيا كونها تملك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام الأخطار الأمنية المحدقة بها، مشددا على أن الجيش الجزائري هو أقوى جيش في بلدان شمال أفريقيا، مضيفا بأن الأفريكوم سيواصل دعم ريادة الجزائر على المستوى الإقليمي من خلال إجراء سلسة حوارات ثنائية رفيعة المستوى وتدريبات عسكرية إقليمية على وجه الخصوص.

وأوضح أمام لجنة القوات المسلحة لمجلس الشيوخ الأمريكي، التي استمعت إليه قبل الموافقة على تعيينه باقتراح من الرئيس باراك اوباما خلفا للجنرال كارتر هام، بخصوص دور الجزائر في مكافحة الإرهاب وتصوره للتعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الوضع في مالي أن الجيش الجزائري أقوى جيش في بلدان شمال إفريقيا. واعتبر رئيس الأفريكوم أن الجزائر هي الرائد الإقليمي القادر على تنسيق جهود بلدان الساحل لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن في المنطقة، مؤكدا على أن الجزائر على دراية بالوضع السائد في شمال مالي ذو قيمة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، وأضاف ذات المسؤول قائلا: "وللتأكد من مواصلة تعاون الجزائر حول الأزمة في شمال مالي يجب أن يحظى كل حل عسكري بموافقة الأمم المتحدة وأن يستفيد هذا الأخير من دعم دولي وأن يلجا فيه إلى قوات إفريقية".[2]

وتأتي عملية التدخّل العسكري الفرنسي المباشر في النيجر في سبتمبر 2010 أول مرة تعلن حكومة غربية عن نزول جنودها مباشرةً إلى أرض المعركة بدول الساحل بإقامتها لقاعدة

[1]– محمد الناصر، "الجزائر حجر عثرة أمام الطموحات العسكرية الأمريكية في إفريقيا"، في:
http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=8992, (16/10/2013).

[2]– م.سعيدي، " الجزائر رائد إقليمي للأمن وجيشها الأقوى في شمال إفريقيا"، في:
www.djazairess.com/alahrar/108730, (16/10/2013).

عسكريّة عملياتية تضم ثمانين جنديا بغرض تحرير المختطفين السبعة الذين اختطفوا في شمال النيجر في 16 من الشهر ذاته، رغم التحذيرات الجزائرية لأوربّا من أيّ تدخّل عسكريّ مباشر في المنطقة، لتثبت المقولة السابقة وتثبت أيضا ضعف الرهان الجزائريّ على دول المنطقة، بعد أن أعلنت الحكومة النيجرية صراحةً أنّها سمحت لعناصر من الجيش الفرنسي بدخول مجالها الجوي والبري لأول مرة منذ نحو 25 عامًا بغرض العثور على الرهائن وتحريرهم. وقد سبق لمسؤول عسكري مالي أن قال: "أنّنا نشجع جيراننا على متابعة الإرهابيين فوق أراضينا ونشجّع الفرنسيين والأمريكيين على فعل ذلك أيضًا ما دام الأمر يتعلّق بالقضاء على الإرهاب." وقد سبق كل هذا، العملية الفرنسية–الموريتانية المشتركة في جويلية 2010 فوق أراضي مالي التي تضاف إلى عمليات تحرير الإرهابيين المعتقلين لدى حكومات المنطقة رضوخًا للتدخّل الأجنبي.[1]

المطلب الرابع: التواجد الصيني و الإسرائيلي في أفريقيا

إن مستقبل الدور الجزائري في قارة أفريقيا، يأخذ بعين الاعتبار القوى ذات النفوذ المتصاعد كإسرائيل والصين، اللتين تبحثان عن موطئ قدم لهما لتحقيق مصالحهما، ما يفرض على السياسة الخارجية الجزائرية مراجعة مختلف الأدوار التي تقوم بها.

أولا: التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

استهدف المخطط الصهيونى الذى تم تكوينه من أجل حماية المصالح الغربية والدفاع عنها القارة الإفريقية، لتمهيد الطريق فيما بعد للصهيونية العالمية لتحقيق حلمها التاريخي في ضم الأراضي من الفرات إلى منابع النيل، وهكذا نجد أن دولة إسرائيل أعطت أهمية لأفريقيا على فكرة التواجد اليهودي المكثف فى القارة الأفريقية.[2]

نظرية "شد الأطراف" التي ابتدعها دافيد بن غوريون أول رئيس حكومة إسرائيلية العام 1949، والتي تعني التغلغل في الدول المحيطة بالعالم العربي وتجنيدها ضده بناء لحسابات براغماتية تقوم على تبادل المصالح والمنافع، وهي لا تزال سارية المفعول حاليًا مع نتنياهو وليبرمان. هذه النظرية صيغت من أجل الإجابة عن سؤال مصيري يواجه الدولة الناشئة في حينه

---

[1]- حسام حمزة، مرجع سابق، ص.ص.117-118.

[2]– عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، ***إسرائيل و أفريقيا: الجهود الإسرائيلية لاختراق القارة الأفريقية***، (الخرطوم: افرو ريسيرش للنشر عبر الشبكة العنكبوتية، ط.1، 2012)، في:
http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/977-2011-05-24-08-47-10/42924-2012-07-26-19-13-22, (15/11/2013).
http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/977-2011-05-24-08-47-10/42924-2012-07-26-19-13-22, (15/11/2013).

إذ يقول بن غوريون: "كيف يمكن تحقيق الأمن لشعب قليل العدد يعيش في دولة صغيرة المساحة محدودة الموارد محاطة بكثرة عددية معادية؟"، ويضيف: "نحن لا نملك القدرة على الدخول فى مواجهة جبهوية مع كل الدول العربية، لكننا نملك الخيارات الأخرى لإضعاف هذه الدول واستنزاف طاقتها وقدرتها، من خلال علاقتها مع دول الجوار أو الجماعات والأقليات العرقية والطائفية التى تعيش على التخوم".[1]

وتسعى إسرائيل إلى تعزيز سياساتها الإفريقية بدرجة تفوق طموحاتها خلال عقد الستينيات وأوائل السبعينيات، وتحاول جاهدة الاستفادة من دروس الماضي بما يرسخ أقدامها في القارة الإفريقية؛ وذلك من خلال التأكيد على الأدوات الثلاثة الآتية: المساعدات الاستخبارية والتدريبات العسكرية، والمساعدات الفنية، وتجارة السلاح والألماس.[2]

وعمدت إسرائيل إلى تطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية خاصة في التبادل التجاري؛ حيث قامت بإنشاء شركات في أفريقيا تتركز نشاطاتها في العديد من المجالات، كما فتحت "إسرائيل" في دول القارة مكاتب تجارية لتنشيط التبادل التجاري بينها وبين الدول الأفريقية، وأسهمت هذه الوسائل في تطوير التبادل التجاري.[3] وكذلك تحاول إسرائيل دائما استغلال وتعميق الخلافات العربية مع بعض الدول الأفريقية، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا.[4]

إن الوجود الإسرائيلي في أفريقيا ليس هدفاً إسرائيليا فقط, بل هو تعبير عن مصالح أميركية وغربية وإسرائيلية متشابكة تشابكا عضويا، تعمل إسرائيل على تنفيذ مخططاته عبر استراتجية تضع في حساباتها تقديم التعاون العسكري على كافة الأشكال الأخرى للتعاون، لمعرفة حاجة معظم القادة الأفارقة لهذا الشكل من أشكال التعاون لتوطيد أركان حكمهم وتحقيق

---

[1]– إحسان مرتضى، "الوجود الإسرائيلي في أفريقيا و تداعياته"، ***مجلة الجيش***، (جويلية، 2012)، ع. 325، في:

http://www.lebermy.gov.lb/ar/armymagazine/?issue=325, (16/11/2013).

[2]– إبهاب شوقي، " التوغل الاسرائيلى فى افريقية"، في:

http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=39228, (16/11/2013).

[3]– أحمد البيومي، "العلاقات الأفريقية الإسرائيلية..خطر متصاعد يطارد العرب"، في:

http://www.africaalyom.com/web/list/2/html, (16/11/2013).

[4]– غازي دحمان، " الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره على الأمن العربي"، في:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8198aeef-fb3f-45c9-b7e9-42b153b86a9b, (15/09/2013).

أطماعهم على حساب جيرانهم، وتمارس إسرائيل سياسة اللعبة المزدوجة بإقامة علاقات تعاون مع الأنظمة الحاكمة ومع الحركات المعارضة لتضمن لنفسها المرونة في حالة تغير وتبدل المواقف. هذا بالإضافة لتدخلها فى ملف مياه النيل ودعمها وإسنادها لدول المنبع من أجل فرض واقع جديد لتقسيم مياه النيل، عبر التوقيع على اتفاقية إطارية جديدة(اتفاق عنتبى الإطاري) الذي قد يمهد الطريق لممارسة ضغوط على مصر والسودان فى المستقبل القريب، وتدخل إسرائيل فى دارفور ودعمها لبعض فصائل دارفور المسلحة، وتمثل كل هذه الإختراقات الإسرائيلية للقارة الأفريقية إستراتيجية إسرائيلية تهدف لتطويق الدول العربية عبر محيطها الإفريقى، بما فيها الجزائر التي تعاني من تأثيرات تواجد جالية يهودية في كل من المغرب الأقصى و موريتانيا تؤثر بوزنها في صنع القرار على مستوى هذه الدول، ومن ثم تفتيتها وهزيمتها وفرض سياسة الأمر الواقع عليها عبر إستراتيجية حلف المحيط الإسرائيلية.[1]

ثانيا: الصين القوة الناعمة في أفريقيا

في زمن وجيز قفزت العلاقات الصينية الإفريقية إلى مستوى غير مسبوق، بينما يواصل العرب إهمالهم المزمن للقارة السمراء، إما جهلا بأهميتها الاستراتيجية المتصاعدة، أو عجزاً عن بناء علاقات متميزة مع دول ذات بيئة اجتماعية معقدة، أو ميلاً شبه قطري إلى الغرب ليكون المقصد الأول لاستثمارات العرب وورداتهم المتنوعة، مع أن هناك مجالات في إفريقيا وغيرها مفتوحة بشكل واسع أمام أي مستثمر جاد، ويمكن أن تدر عوائد أكبر ممّا يجنيه الاستثمار في الغرب. وفي نهاية المطاف أدّى تراكم هذا التجاهل وذلك العجز إلى غياب التأثير العربي في إفريقيا، الأمر الذي انعكس على مواقف دولها من قضايانا في المحافل العالمية.

إذ تضاعف حجم التجارة بين الصين ودول أفريقيا أربع مرات فى ست سنوات، واستمر يتضخم ليصل الآن إلى ما قيمته حوالى 200 مليار دولار، وازداد عدد المهاجرين الصينيين الذين اختاروا الإقامة المؤقتة أو الدائمة فى القارة السمراء إلى مليون فرد،[2] ويطرح دور الصين المتزايد في هذه القارّة تساؤلا عمّا إذا كانت العلاقة بين الصين والدول الأفريقية تمهدّ الطريق لخيار البديل الصيني ليحل محل النفوذ الغربي.

---

[1]– عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مرجع سابق.

[2]– جميل مطر، "الصين في أفريقيا..إمبريالية ناعمة؟"، في:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=bcb63d33-83bd-481b-b014-6506ade5736c, (15/09/2013).

كما تميزّت السياسة الخارجية الصينية في استعمال الدبلوماسية لخدمة الاقتصاد منذ بدء تطبيق سياسة "الإصلاح والانفتاح" عام 1978 بالتوازي مع الأيديولوجيا، كانت الصين تسعى أيضا إلى جعل الدبلوماسية في خدمة السياسة والأهداف السياسية الخاصة بها. أما القضية التايوانية فقد كانت حاضرة دوما، ففي الوقت الذي أنشئت فيه جمهورية الصين الشعبية العام 1949، كانت تايوان تمثّل الصين في المحافل الدولية وفي الأمم المتّحدة أيضا، واستطاعت تايوان منذ العام 1949 وحتى العام 1970 أن تكسب المعركة مع جمهورية الصين الشعبية وأن تحظى باعتراف معظم الدول الأفريقية المستقلّة حديثا، بل واستطاعت أن تحافظ على علاقاتها الدبلوماسية مع 22 من أصل 40 دولة أفريقية مستقلّة آنذاك مقابل 15 لجمهورية الصين الشعبية. لكن سرعان ما تغيّرت الأمور وانقلبت لصالح جمهورية الصين الشعبية، منذ أن اكتسبت الأخيرة المقعد الدائم في الأمم المتحدة كممثّل شرعي للبلاد بدلا من تايوان في العام 1971، وبات الاعتراف بتايوان ينحصر بأربع دول أفريقية فقط في العام 2009 بدلا من 22 العام 1970،[1]

وتبقى المواد الطاقوية وخاصة البترول، أهم واردات بكين من القارة السوداء مع المواد الأولية ذات الحاجة الملحة للاقتصاد الصيني النامي فكما ذكرنا سابقا حوالي 60 % من واردات الصين من أفريقيا هي من النفط[2]. وتتركز في خليج غينيا، هذا في حين أن الدول الأفريقية،عرفت انتعاشا نسبيا في نموها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، جعلها تعد دولا مصدرة لبعض المنتجات التي تستورد بكين البعض منها، وفضلا عن ذلك فقد شرعت هذه البلدان، بالفعل في استغلال الثروة المنجمية والمعدنية التي يحتوى عليها باطن الأرض الإفريقية. وقد ارتفع الناتج الداخلي الخام في القارة السوداء من 0.9 سنة 1994 إلى 5.6 سنة 1996، وأكثر من 31 دولة أفريقية سجلت نموا إيجابيا بالنسبة لنصيب الفرد. [3] لقد أتينا على ذكر مسألة الارتفاع النسبي لنمو الإنتاج في القارة الأفريقية، حتى نبين أنها أصبحت في السنوات الأخيرة، دولا موردة لبعض الصناعات والمواد الغذائية والحيوانية إلى جانب المواد الأولية والطاقوية،

---

[1]– قط سمير، ***الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة –قطاع النفط أنموذجا–***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر– بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007)، ص.ص.53–59.

[2] - Cherley, Chan, « La chine en Afrique- l'extorsion des richesse » in : ***http:// www.asia Pacific ca/ analisis/ pubs/pdfs/cacf 44 PDF***, (15/09/2013).

[3]– بيير بيارنيس، ***القرن الواحد والعشرون لن يكون لأمريكا***، ترجمة: مدني قصري، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2003)، ص.323

لنوضح أن هذه الدول أصبحت تصدر بعض المواد على الرغم من اعتمادها الكبير والخطير على ريع النفط .

الخاتمة

الخاتمة:

إن تناول موضوع دور الجزائر في أفريقيا الواقع والافاق، يندرج ضمن سياق البحث في العديد من الإنجازات والجهود المبذولة أفريقيا، من طرف الدولة الجزائرية على الصعيد القاري، سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وبالتلي فالدراسة ليست مجرد تعداد للأدوار فقط، بل تناولها من جانبها التحليلي والتفسيري، توضيحا لدرجة الأهمية التي توليها الجزائر لمحيطها الاستراتيجي، فهناك عوامل موضوعية تؤهل الجزائر للعب دورها كاملا في المحافل الدولية– وليس فقط إقليميا وقاريا– منها موقعها الاستراتيجي وسعة مساحتها، وتاريخها ومواردها الطاقوية والطبيعية، واستقرارها وأداؤها الاقتصادي، وانشغالها بالعدالة الاجتماعية، وأهمية وخصائص سكانها، و حيوية ديمقراطيتها التعددية ومؤسساتها، فضلا عن قدرات جيشها وقواتها الأمنية، وقوة اقتراح وتجنيد دبلوماسيتها ونوعية خبرة القيادة التي تملكها.

وبالنظر لحجم التحديات التي اعترضت الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي، والمتمثلة في أزمة التسعينات من القرن الماضي، تراجعت دبلوماسيتها دون أن يؤثر ذلك على القضايا الأساسية التي كانت محل النضال الدبلوماسي على المستوى القاري والدولي سابقا. ومع رجوع الاستقرار للداخل بعثت الدبلوماسية نشاطها من جديد أفريقيا ودوليا، لتحرز تقدما ملحوظا بعد ذلك في بعض الملفات، كملف الصحراء الغربية، وإقناع المجتمع الدولي بضرورة التعاون من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، إضافة للحضور الفعال على مستوى الأجهزة والمؤسسات والاتحادات الأفريقية، والمرافعة عن القضايا الأفريقية لدى الشركاء الدوليين، ما يؤكد الدور الأساسي للجزائر إلى جانب بعض القوى المحلية داخل القارة عن طريق علاقات التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف.

واقع النشاط الجزائري على عدة مستويات في بقية المجالات الأخرى، أضفى على دور الجزائر صفة مكملة للدور السياسي الذي اعتادت أن تلعبه الجزائر من خلال توظيف الدبلوماسية الجزائرية في عديد القضايا السياسية، كالية وأداة في يد السياسة الخارجية الجزائرية، تحقق بها دورا قاريا، كالدور الذي يشهد به للجزائر في إنشاء ودعم مبادرة النيباد، وتكفلها بأهم المشاريع المنضوية تحت هذه المبادرة تحقيقا للتنمية والتقدم لصالح دول القارة، وهي الطريق العبر للصحراء وخط الربط بالألياف اليصرية، بالإضافة لاليات أخرى اقتصادية خدمة للجوانب الإنسانية كمواجهة أزمة الطوارق، وأهم الاستثمارات التي أوليت للشركة الوطنية سوناطراك، كما

ساهمت الجزائر إما بالاستضافة أو بالمشاركة في أهم النشاطات الاجتماعية والثقافية، كالتفاتة منها لتغطية بقية الأدوار الأخرى المكملة لتحركها الخارجي في القارة.

ومهما بلغت الجهود الجزائرية للقيام بأدوار ريادية للنهوض بالقارة وترسيخ تواجدها مؤسساتيا، إلا أن التحديات البارزة التي تتعدى قدراتها، تتمثل في مشكلات مستعصية تواجهها القارة الأفريقية كالفقر والمجاعة والتصحر والأمراض الفتاكة، والنزاعات الأهلية والفساد السياسي، هذا كله إضافة للتنافس الخارجي على مقدرات القارة وإيجاد موطئ قدم للقوى المؤثرة في منظومة العلاقات الدولية داخل تراب القارة، ما يفضي لضرورة التقييم الموضوعي، وتقبل وجهات النظر المؤدية لتحسين التحرك الجزائري وفق تصورات مستقبلية تخدم أكثر فاعلية الدور الجزائري أفريقيا، لتجاوز عثرات وإخفاقات الواقع بمزيد من الاهتمام لهذا المجال، الذي يجب اعتباره حيويا في السياسة الأفريقية الجزائرية.

الاستنتاجات:

إنه من الصعوبة بمكان في خضم متابعة الأدوار والنشاطات التي توليها الجزائر اهتماما في القارة الأفريقية، التفريق بين نوع الجهود والاليات المتبعة للقيام بالالتزامات المحركة للنشاط الخارجي للجزائر في القارة، نظرا لتداخل هذه الوسائل والاليات المستخدمة، من سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وبالتالي يمكن القول أن هناك تكاملا في الأدوار وتداخلا بائنا بين مجالات النشاط الأفريقي للجزائر.

ما يمكن استنتاجه أيضا، وجود إعانة جزائرية لبعض دول الحزام الأمني المصدرة للتهديدات والمخاطر، وليس هناك تعاون متبادل.

الأحداث التي تجري في العالم لسنا نحن من نخلقها، نحن نتأثر بها، ولو كنا فعالين كالولايات المتحدة وروسيا والصين، وقتها نقول فشلنا في إدارة ملف من الملفات.

هناك إمكانية في أن تستغل الجزائر في سياستها الأفريقية كافة المجالات، السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مجتمعة، وليس الاقتصار على الشق الدبلوماسي لوحده، وذلك لأن إقامة روابط على أساس كل هذه الميادين، سيجعل العلاقة بين الجزائر والبلدان الأفريقية أكثر قوة حتى إذا ضعف رابط وجد في الروابط الأخرى سندا له. مع ضرورة إيلاء الزاوية التيجانية الاهتمام الكافي واستعمالها وفق خطة مدروسة في عملية إيناد السياسة الجزائرية في أفريقيا، وهو ما يساعد على التخفيف من أثر المشاريع الأجنبية.

إن العمل على تحقيق الاستقرار الداخلي على أساس أن كل سياسة خارجية إنما هي انعكاس للسياسة الداخلية.

تفعيل التعاون الجزائري مع دول القارة سواء الجوار الجغرافي، أو بقية الدول الأخرى البعيدة جغرافيا، من خلال تنمية المناطق الحدودية واستغلال الإمكانيات التي يملكها الطرفان، وإن كانت بسيطة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد وان يكون التعاون شاملا مع الدول الأفريقية، ولا يقتصر على مجال معين دون بقية المجالات.

إن مواصلة الدبلوماسية الجزائرية لعب دور الوسيط يعتبر ناجحا ومحبذا من طرف الجميع.

إن المتابعة المستمرة لما يحدث من تطورات سياسية على المستوى الإقليمي والقاري، من خلال مواكبة التغيرات السياسية والصراعات الدائرة، والمشاريع الأجنبية، يؤدي إلى التنبؤ بالتهديدات والأخطار الأمنية والعمل على عدم انفجارها، وتجنيب القارة الدخول في المشاريع الأجنبية قدر المستطاع.

ضرورة وضع رؤية استراتيجية واضحة المعالم تخص القارة الأفريقية، بحيث يتم التوفيق فيها بين أهداف السياسة الجزائرية والإمكانات التي تملكها الجزائر، ويكون تصورها قائما على أساس اماد قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، أخذا بعين الاعتبار أوضاع الجزائر الداخلية.

لا يقل الجانب الاقتصادي أهمية عن الجانب الدبلوماسي في تنفيذ الأهداف المسطرة للقيام بأدوار مؤثرة في القارة، فالجزائر لها من الإمكانات ما يعطيها مساحة معتبرة لتوظيف مختلف أنواع الاستثمار في مختلف دول القارة، على غرار الفروع العديدة لشركة سوناطراك، والبنوك المالية، تعزيزا للدور السياسي وربط دول القارة بتوجهات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية، وتسهيل التعامل مع القضايا التي تشترك فيها الدول الأفريقية وتهتم لها، كالأمن والتنمية والتطور.

الإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر لا تؤهلها للعب أدوار إقليمية وقارية فحسب، وإنما القيام بأدوار على المستوى الدول.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

المواثيق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، 2008.

الكتب:

1- الأشعل، عبد الله. ***الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة***، القاهرة : مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2003/2002.

2- العربي، إسماعيل. ***فصول في العلاقات الدولية***، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 .

3- بن عنتر، عبد النور. ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي***، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

4- بوعشة، محمد. ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية –الارترية*** بيروت : دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، 2004.

5- بيارنيس، بيير. ***القرن الواحد والعشرون لن يكون لأمريكا***، ترجمة: مدني قصري، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

6- بيلز، ج.ك. ***عالم أبحاث السلام في منظور أربعين عاما***، ترجمة : حسن حسن و آخرون، د.ب.ن، مركز دراسات الوحدة العربية و معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، الكتاب السنوي، 2006.

7- رزيق المخادمي، عبد القادر. ***منظمة الوحدة الإفريقية التحدي و الأمل*** الجزائر :موفم للنشر ،2000 .

8- سعد الله، عمر. ***حل النزاعات الدولية***، الجزائر: د.د.ن 2005.

9- سليم، السيد. ***تحليل السياسة الخارجية***، بيروت: دار الجيل، 2001.

10- شنة، أحمد. ***العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية***، الجزائر: مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، 2000.

11- عبد الغفار، محمد أحمد. ***فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية***، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الكتاب الأول، ج.2 ، 2004.

12- علي، إسماعيل. ***نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي***، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،1998 .

13- غضبان، مبروك. ***المدخل للعلاقات الدولية***، عنابة: دار العلوم، 2007.

14- مرزه جعفر، نوري. ***المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن.

15- هلال، علي الدين. مسعد، نيفين، ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2010.

16- يوسف، حتي ناصف. ***النظرية في العلاقات الدولية***، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

المجلات والدوريات:

1- الحسناوي، لحسن. التنافس الدولي في أفريقيا الأهداف...والوسائل" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع. 29، شتاء 2011.

2- ب، بوعلام. " قمة الجزائر حول الكونغو الديمقراطية "، ***الجيش***،ع.443 ، 2000.

3- بن الشيخ، عصام. " خطة أمنية إقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي الانتقال من مرحلة التشاور إلى المواجهة والتصدي"، ***السياسة الدولية***.

4- بوقارة، حسين. " مشكلة الأقلية الطوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، الجزائر، ***مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية***، نوفمبر 2008.

5- خ، أحمد. "التأكيد على السلم والأمن والتضامن في إفريقيا "، ***الجيش***، 445، 2000.

6- خدا كرم عزيز. فوزية، "النيباد: توجه جديد للتنمية في أفريقيا"، ***الأستاذ***، ع. 201، 2012.

7- علي حسن. إبراهيم وآخرون، "التقرير الاستراتيجي"، ***معهد البحوث والدراسات الإفريقية***، القاهرة: 2002.

8- علي، عمرو. "المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع. 149، 2002.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

أولا: الرسائل

1- بن فليس، أحمد. ***السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954-1962***،أطروحة دكتوراه في العوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007 .

2- عاشور، كتوش. ***الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني***، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004/2003.

ثانيا: المذكرات

1- إبراهيم، سعادة. ***الجزائر و الامن الإقليمي***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2001.

2- بويبية، نبيل. ***الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية***، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة: قسم البحوث و الدراسات السياسية، معهد البحوث و الدراسات السياسية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 2009.

3- حكيمة، علاي. ***البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية-نموذج-الجزائر-***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري-قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010.

4- حمزة، حسام. ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة: تخصص علاقات دولية، 2011/2010.

5- خليفة، ايت عباس. ***موقع النيباد في السياسة الخارجية الجزائرية***، مذكرة مقدمة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية، تخصص إدارة النزاعات الدولية،2012/2011.

6- رابح، زاوي. ***التنافس الجزائري-المغربي و السعي لريادة المنطقة المغاربية (1962-2011)***، مذكرة مقدمة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية، تخصص سياسات الدفاع و الأمن، 2012/2011.

7- سليم، العايب. ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة: قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

8- سمير، قط. ***الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة –قطاع النفط أنموذجا–***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر–بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.

9- شاكر، ظريف. ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية التحديات والرهانات***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر–باتنة: شعبة العلاقت الدولية، 2008–2010.

10- علي، عشوي. ***سياسة الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي***، رسالة مقدمة لمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998/1997.

11- عمارة، بشير. ***الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا***، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

12- فيصل، مقدم. ***الدبلوماسية الجزائرية و النزاع الإثيوبي الإريتيري***، رسالة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2008/2007.

13- قجالي، محمد. ***ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية***، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 1990 .

14- لحلوح، بلقاسم. ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة***، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة: قسم القانون العام، 2004.

15- محمد، سعدي. "الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي"، في: عديلة، محمد الطاهر، ***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 –2004***، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة: 2004–2005.

16- محمد، سليم صمار. ***التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2001–2002.

17- مقلي،عيسى. ***قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر–باتنة: قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007.

18- نجية، بلخثير. ***التهديدات الامنية في منطقة المغرب العربي***، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان: قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

النصوص والمواثيق الدولية:

1- ***الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني***،الجزائر: مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976.

المحاضرات والدراسات:

1- السعيد، ملاح، ***تأثير مشكلة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الأفريقي***، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:"التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي"، (جامعة محمد خيضر-بسكرة، 15-16 ماي 2008.

2- السفير عبد الفتاح زياني. ***دراسة مقتضبة حول القرن الأفريقي***، المديرية العامة لأفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية، رقم 01/316 الصادرة بتاريخ 2001/08/06.

3- برقوق، أمحند. " التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري"، محاضرة غير منشورة ملقاة على طلبة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر و المعهد الديبلوماسي و العلاقات الدولية ، وزارة الخارجية.

المواقع الالكترونية:

1- أبو العينين، محمود. " الدور الاقليمى المصرى فى أفريقيا منذ ثورة يوليو 1952 بين الاستمرارية والتغير"، ***مجلة السياسة الدولية***، جويلية، 2002، ع. 149، في:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220471&eid=3092

2- أحمد الحاج. عاصم فتح الرحمن، ***إسرائيل و أفريقيا: الجهود الإسرائيلية لاختراق القارة الأفريقية***، الخرطوم: افرو ريسيرش للنشر عبر الشبكة العنكبوتية، ط.1 ، 2012، في:
http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/977-2011-05-24-08-47-10/42924-2012-07-26-19-13-22, (15/11/2013).

3- أسماء، أ. "الطريق العابر للصحراء .... مشاريع هامة لعصرنة طريق الوحدة الأفريقية"، في:
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/177209, (10/11/2013).

4- أفتيس، زايدي. "ربط بالألياف البصرية بين الجزائر، النّيجر ونيجيريا 80مليون دولار لإنجاز المشروع"، في:
http://www.ennaharonline.com/ar/national/64166.html(2013/11/10) .

5- البيومي، أحمد. "العلاقات الأفريقية الإسرائيلية..خطر متصاعد يطارد العرب"، في:
http://www.africaalyom.com/web/list/2/html, (16/11/2013).

6- السنوطي، طارق. "دور مصر لم يتراجع في أفريقيا و ما يتردد بشأن إهمال دول القارة غير صحيح"، في:
http://www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=1398, (16/11/2013).

7- الناصر، محمد. "الجزائر حجر عثرة أمام الطموحات العسكرية الأمريكية في إفريقيا"، في:***http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=8992***, (16/10/2013).

8- ب، رياض. "التقرير الاقتصادي حول افريقيا يبرز أداءات الجزائر"، في:
http://www.aldjadidonline.com/permalink/25032.html, *(28/10/2013).*

9- ب، كهينة. " الجزائر ثالث اكبر مستثمر في شمال افريقيا و الشرق الاوسط في مجال الطاقة"، في:
http://www.adiyaronline.net/index.php/- 6154/الحدث!.html, (28/10/2013).

10- بليدي، صابر. "سخرت 25 ألف جندي لقتال القاعدة في الصحراء الكبرى، قدرة شمال إفريقيا تقطع الطريق على أفريكوم"، في:
heses.univ-batna.dz/index.php?option=com_docman&task, *(16/11/2013).*

11- بوعدمة، رتيبة. " الجزائر تعمل على تأهيل ضباط للمشاركة في مهام حفظ السلام: ضباط جزائريون تلقوا تكوينا في أمريكا لتأطير وحدات عسكرية إفريقية"، في: ***http://www.djazairess.com/elbilad/6453***، (2013/08/15).

12- بوعدمة، رتيبة." الجزائر تعمل على تأهيل ضباط للمشاركة في مهام حفظ السلام :ضباط جزائريون تلقوا تكوينا في أمريكا لتأطير وحدات عسكرية أفريقية "، في**:**

http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=6453, (14/08/2013).

13- حزام، حدة. "الدبلوماسية الجزائرية والمجد الضائع"، في:

http://www.al-fadjr.com/ar/assatir/258985.html, (23/11/2013).

14- خضرة، ياسمينة. "السياسة الخارجية الجزائرية: ضعف أم استراتيجية محارب..؟"، في:

http://algerian-vision.com/wp-content/uploads/2011/12islamtimes.org-html, (2013/10/12).

15- دخوش، محمد. " الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، في:

http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020-hyml, (28/10/2013).

16- دحمان، غازي. " الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره على الأمن العربي"، في:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8198aeef-fb3f-45c9-b7e9-42b153b86a9b, (15/09/2013).

17- ر، حورية. " **النيباد تتزود ببوابة افتراضية مخصصة لمشاريع المنشآت الإفريقية**"، في:

http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/30090.html, (2013/10/16) .

18- رزاوي، لخضر. " المغرب يتسلم 4 مقاتلات مشابهة لسلاح الجو الإسرائيلي " ، في:

http://hespress.com/politique/35775.html, (28/10/2013).

19- زهار، حسان. "مختصون من أوروبا و أفريقيا: الجزائر قوة إقليمية في مكافحة الإرهاب""، في:

http://archive.roayahnews.com/html, (29/10/2013).

20- سعيدي، م. " الجزائر رائد إقليمي للأمن وجيشها الأقوى في شمال إفريقيا"، في:
www.djazairess.com/alahrar/108730, (16/10/2013).

21- شنوف، زهور. "عبد العزيز رحابي ل"الجزائر نيوز": "بريستيج" الثورة صنع دبلوماسية ما بعد الاستقلال"، في:
http://jiljadid.com/index.php/tribune-libre/821-2012-07-19-12-37-09, (28/10/2013).

22- شوقي، إيهاب. " التوغل الاسرائيلى فى افريقية"، في:
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=39228, (16/11/2013).

23- صقر، ماجد. **"الصين في أفريقيا..شراكة أم استعمار جديد؟"**، في:
http://moheet.com/news/newdetails/654791/1/, (28/10/2013).

24- ط، حكيم. "بعدما رفع الحظر المفروض على استثماراتها الدولية سوناطراك تقتحم الأسواق الآسيويـة عبـر سريلانكـا"، في:
http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=53647, (10/11/2013).

25- طواهر، عزيز. "سوناطراك الأولى إفريقيا على رأس ال 500 مؤسسة الأكثر نجاحا حضور قوي ل 22 مؤسسة جزائرية ضمن قائمة "جون أفريك""، في:
http://http://sawt-alahrar.net/ara/national/9215.html, (10/11/2013).

26- عبد الباقي، محمد. "**الغياب الاقتصادي للجزائر في أفريقيا أضعف سياساتها تجاه المنطقة**"، **في:**
http://echahedonline.com/ar/news/index.1html, **(29/10/2013)**.

27- عبد الحافظ، المصطفى. "القوة الناعمة للصين بأفريقيا: من إجماع بيجين إلى دبلوماسية الصحة"، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51635,(28/10/2013).

28- عبد الله، إبراهيم. "دور الجزائر الإقليمي ليس موجها ضد أحد الرئيس بوتفليقة يمرر رسائله من خلال قمة مجموعة الثمانية.."، في:
http://www.aldjadidonline.com/permalink/25032.html,(2013/10/16).

29- عزاب، نبيل. "استثمارات الجزائر في الخارج الجزائر الخامسة بعد المغرب ومصر وليبيا وجنوب إفريقيا في القارة السمراء"،في:
http://www.elkhabar.com/images/images_contour/blanc/img-ombre-haut-droit.jpg, (10/11/2013).

30- ق، مصطفى. " المغرب يسعى إلى استعادة التوازن الاستراتيجي مع الجزائر عبر بوابة واشنطن " ،في:
http://www.sawt-ahrar.net/online/modules-php?name-filesarticle and sid 13569, (28/10/2013).

31- قطبي، مصطفى. "الصين في أفريقيا...استثمار أم استعمار"، في:
http://albadee.net/news/5225/, (15/09/2013).

32- قوي، بوحنيه. "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، في:
http://.qiraatafrican.com/section/?q=22, (14/08/2013).

33- ل، حسينة. "السفير السابق عبد الكريم جودي يحاضر حول الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا: الجزائر كانت ولا تزال وفية لمبادئها ومواقفها"، في:
http://el-massa.com/ar/pdf/2013/10_13/massa.pdf.(2013/10/13)

34- محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والساحل الافريقي الأمن شرط التنمية والاستقرار"، في:
http://ech-chaab.net/ar/media/k2/items/cache/62169984000.html, (14/08/2013).

35- محمد أمين، سني، "المدركات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجزائر، قي:
https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/cDyYVldKa9A/9XAc2lLM7p4J, (14/08/2013) .

36- مرتضى، إحسان، "الوجود الإسرائيلي في أفريقيا و تداعياته"، ***مجلة الجيش***، (جويلية، 2012)، ع. 325، في:
http://www.lebermy.gov.lb/ar/armymagazine/?issue=325, (16/11/2013).

37- مرزوق، ياسمينة، " مسؤول في اتصالات الجزائر يصرح: مشروع ربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا سينطلق بعد ثلاثة أشهر"، في:

http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=20542, (2013/11/16).

38- مطر، جميل، "الصين في أفريقيا..إمبريالية ناعمة؟"، في:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=bcb63d33-83bd-481b-b014-6506ade5736c, (15/09/2013).

39- ي، س، " رغم تصنيفها ضمن الدول الفاعلة اقتصاديا تقرير إفريقيا يقر بنفقات الدولة الجزائرية المتزايدة"، في:
www.elkhabar.com/ar/economie/342475.html, (28/10/2013).

40- "اخر إحصائيات الجزائر"، في:
http://www.elkhabar.com/ar/nas/333554.html ،(14/08/2013).

41- **"**قمة الاتحاد الإفريقي تفتتح ببانجول"، في:
http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=07/03/24/0756854, (2013/08/14)

42- "البرلمان الجزائري يستضيف يومي 25-26 ماي 2006 الدورة الـ 48 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي"، في:
http://www.majliselouma.dz/!upa25_26mai2oo6/ar/communique.htm ، ***.(2013/10/28)***

43- "المشاركة في اجتماعات البرلمان الافريقي"، في:
http://ech-chaab.net/ar/component/k2/itemlist/3-الشعب.html?itemid=101
http :ennaharonline.com/ar/ , (28/10/2013).

44- "دور بارز للفقيد الشاذلي بن جديد في تأسيس اتحاد المغرب العربي"، في:
http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-12-43-32/2010-04-29-12-45-26/17973-2012-10-07-09-50-37,(2013/08/15).

45- **"السيد بانزيري: دور الجزائر في المنطقة لم يتم تقديره بشكل جيد"**، في:
http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/3661,(2013/11/16) .

46- " القوات البرية الجزائرية مفخرة العرب"، في:

http://www.startimes.com/?t=13735714,(2013/08/15)

47- " أكاديمية شرشال : مؤسسة رائدة في مجال التكوين العسكري"، في:

http://www.blida-aps.dz/spip.php?article2176,(2013/08/15)

48- "تتويجًا لجهود الأخ قائد الثورة في الدفع بعجلة الوحدة الأفريقية : معاهدة الدفاع المشترك لدول الاتحاد الأفريقي تدخل حيز التنفيذ" ، في:
http://www.alshames.com/details.asp?Id=5223&Page=1 , (14/08/2013).

49- الصحيفة الإقتصادية الإلكترونية ، " الجزائر تتوقع إستقرار إنتاها من النفط في 2011 "، في:
http://www.aleqt.com/2011/01/25/article_496046.html, (15/10/2013).

50- "الطريق العابر للصحراء: عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لأفريقيا"، في:

http://www.blida-aps.dz/index-ar.php?article3589.(2013/11/10)

51- سوناطراك: التقرير السنوي 2005، ص.74، في:
http:// www.sontrach-dz.com/ .rap- 2005 ara, (10/11/2013).

52- "نيجيريا والنيجر والجزائر تتفق على إنشاء خط غاز عابر للصحراء الأفريقية"، في:

http : //sa.investing.com/news/5592, (10/11/2013).

53- " سوناطراك تحقق عائدات قيمتها 19.9 مليار دولار خلال السداسي الأول 2009"، في:

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/index.php?option=com_content&task=view&id=515&Itemid=229,(2013/11/10) .

54- "طاقة : سوناطراك وشركة المحروقات الموزمبيقية توقعان مذكرة تفاهم للتعاون"، في:
http://www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=99702,
(10/11/2013).

55- مداخلة السيد الطيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، " الدورة 33 للجمعية العامة لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية الجزائر 15/12 ماي 2010، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في:

***http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../2010/co_150510_ar.doc**, (16/11/2013).*

56- "منظمة الوحدة النقابية الإفريقية تؤكد دور الجزائر في الحركة النقابية في إفريقيا"، في:

http://www.djazairess.com/aps/275032, (17/11/2013).

57- "الجزائر تلغي ديون 14 دولة أفريقية"، في:

http://www.sahara7.com/?cat=3.(2013/10/28) ،

58- " 21 جويلية 1969: افتتاح المهرجان الثقافي الإفريقي الأول بالجزائر العاصمة"، في:

http://www.djazair50.dz/?21, (16/11/2013).

59- "المهرجان الثقافي الافريقي الثاني للجزائر نحو 250 صحفيا افريقيا و أوروبيا منتظرون لتغطية"، في:

http://www.ennaharonline.com/ar/?news=34985, (16/11/2013).

60- "الجزائر تنفي دخول قيادات "أنصار الدين" وتضع تصورا لمكافحة الارهاب في افريقيا"، في:

http://www.albawaba.com/ar/ 486275, (13/1O/2013).

61- " الثقافة الجزائرية تبدأ في إنشاء متحف إفريقيا الكبير"، في:

http://elbadil.com/?p=530562,(2013/11/16).

62- " دبلوماسية الجزائر تخطط لتدارك تراجعها بمنطقة الساحل بعد المد الدبلوماسي المغربي بالمنطقة" في:

http://www.alifpost.com/wp-content/uploads/Mali1.html, (28/10/2013).

63- "الجزائر-جنوب إفريقيا: رغبة مشتركة في ترقية التعاون الاقتصادي إلى مستوى العلاقات السياسية"، في:

http://www.f-law.net/law/threads/49036, (16/11/2013).

64- " مسؤول أممي يصل القاهرة لبحث تعاون مصر في قضايا أفريقيا"، في:

http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2013/november/6/5754279.aspx, (16/11/2013).

65- "المراقب الاقتصادي: الانتقادات للتعاون بين الصين وأفريقيا لتسريع تنمية أفريقا غير عادلة"، في:

http://arabic.people.com.cn/96604/7027696.html, (15/09/2031).

66- "نظرية الدور الإقليمي"، في:

http://www.tomohona.com/vb/forumdisplay.php?f=105.(2013/10/16) .

باللغات الأجنبية:

باللغة الفرنسية:

Livres :

1- Amin, Samir, ***L'économie Arabe Contemporaine***, (Paris : Les Editions De Minuit, 1980).

2- Bousselham, Abdelkader, **regards sur la diplomatie algerienne,** (algerie :kasbah édition, 2004).

3- CHikh, Slimane, ***l'Algerie porte de l'Afrique*** (Alger: casbah éditions, 1999).

4- Grimaud, Nicole, ***la politique extérieure d'Algérie*** (paris : édition Kartala, 1984).

5- Reiffers, Jean Louis, ***La Méditerranée aux portes de l'an 2000***, (Paris : Institut de la Méditerranée, Economica, 1999).

6- Zartman, William, ***la resolution des conflits en afrique*** (paris : éditions l'harmattan, 1990).

Revues et Magazines :

1- Abdennour Benantar, «Relations d'alliance Américano-marocaine et jeu d'équilibre Américain entre le Maroc el l'Algérie», a: Abdennour Benantar (ed), les Etats-Unis el le Maghreb: Regain d'intérêt?

2- Aït-Chaalal, Amine, «L'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée», Dalloz : ***Revue internationale et stratégique***, n°.46 (2002).

3- Boilley, Pierre, «Aux origines des conflits dans les zones Touarègues et Maures», ***Relations internationales et stratégiques***, n.°23, (automne 1996).

4- Chena, Salim, « La crise au Mali :groupes armés,impasse politique et crise humanitaire », ***point de mire,*** vol.13,no.6, (07 aout 2012). (01-02)

5- Crouzel, Ivan, L'Afrique du Sud : moteur d'une nouvelle donne continentale? ***Politique africaine***, n° 88, (décembre 2002). (01-11)

6- H Zoubir, Yahia, « Le Conflit Du Sahara Occidental: Enjeux Régionaux Et Internationaux», ***Journal De Horizon Géostratégie***, N°.1431.

7- Mameri, khalfa, « Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algerie », ***Revue algérienne des Internationals,***vol. 04, (1986).

8- Temlalli, Yassine**,**"La folie de l'armement gagne le Maghreb", ***revue afkar / idées***, (été 2008.)

9- L'union africaine, ***le nouveau partenariat pour le développement de l'afrique programme d'action***,(publié par : le département de l'information/Afrique renouveau nations unies, new york (www.un.org/ar) dpi/(25-décembre 2008)-10M.

10- Ministère des affaires étrangères," les pays du champ ; Développement et sécurité binôme indissociable", Alger : ***magazine du cinquantième.***

11- Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, Sahara Occidental: Le Coût Du Conflit**,** ***Crisis Group International Working To Prevent Conflict Worldwide***. n°. 65,(2007).

Net :

1- Cherley, Chan, « La chine en Afrique- l'extorsion des richesse » in : ***http:// www.asia Pacific ca/ analisis/ pubs/pdfs/cacf 44 PDF***, (15/09/2013).

2- Visite de Gaïd Salah à Moscou Gros contrat d'armement en perspective**,** ***a :*** http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2013/10/28/article.php?sid=155894&cid=2. ,(16/10/2013).

باللغة الإنجليزية:

Magazines:

1- Aning, kwesi, « Africa :confronting threats », ***Coping with crisis working paper series***, New York: International Peace Academy,(February, 2007), (01-14)

2- G.thies, Cameron, « Role theory and foreign policy », ***International Studies Association Compendium Project, Foreign Policy Analysis section,*** USA, (May 2009), (01-44).

3- Goita, Modibo, « West Africa's Growing Terrorist Threat: Confronting AQIM's Sahelian Strategy », ***Africa security brief apublication of the Africa center for strategic studies***, no.11, (February, 2011). (01-08)

4- H. Zoubir, Yahia, « The United States and Maghreb–Sahel security », ***international affairs***,(85: may), (2009).(977-995).

5- James, Cockayne, Ipe, Jason, Milar, Alistair, « Implementing the UN Global Counter-Terrorism Strategy in North Africa », new York: ***Center on Global Counterterrorism Cooperation***, *(September 2010).(01-54).*

6- Report On Alegria : « In Défense And Diplomacy Revue », Vol. 4,n°. 5, USA, (1986).

Net:

1- « Algerian diplomacy », in:

http://www.moroccoloard.com/viewpoint/68.hassan-massik/493-un, (10/10/2013).

2- « Mali pursues al Qaeda suspects in north », in: ***http://www.newsdaily.com/stories/tres5481qa.vs.quaeda-sahra/***, (10/10/2013).

3- **«Russia completes delivery of Su-30 fighters to Algeria»**, in:

http://en.rian.ru/business/20091118/156888315.html
http://en.rian.ru/russia/20080515/107429570.html
http://www.djazairess.com/alahrar/2523, (16 /10 /2013).

فهرس المحتويات

مقدمة.....vii

تقديم الموضوع:.....viii

أهمية الموضوع:.....viii

مبررات اختيار الموضوع.....viii

الدراسات السابقة.....viii

المشكلة البحثية.....x

منهجية الدراسة.....xi

الإطار النظري.....xii

خطة الدراسة.....xv

الفصل الأول: الدور السياسي والأمني للجزائر في القارة الأفريقية.....19

المبحث الثاني: واقع النشاط الدبلوماسي للجزائر في الدائرة الأفريقية.....19

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية والمؤهلات السياسية.....19

أولا: مكانة الجزائر الاستراتيجية.....19

ثانيا: الإمكانات المادية والبشرية.....21

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ودعم حركات التحرر.....21

أولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....21

ثانيا: دعم حركات التحرر والقضايا العادلة.....24

ثالثا: قضية الصحراء الغربية.....26

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات القرن الأفريقي أنموذجا.....27

أولا: دبلوماسية الوساطة الجزائرية في حل بعض النزاعات.....27

ثانيا: طبيعة الدور الجزائري في حروب القرن الأفريقي قبل الوساطة.....28

ثالثا: مجريات الوساطة الجزائرية لحل النزاع.....29

المطلب الرابع: الجزائر والمؤسسات الجهوية في أفريقيا.....30

أولا: منظمة الاتحاد الأفريقي.....30

ثانيا: المشاركة في اجتماعات البرلمان الافريقي.....32

ثالثا: اتحاد المغرب العربي.....33

المبحث الثاني: واقع الدور الأمني الجزائري في الدائرة الأفريقية.....34

المطلب الأول: المؤهلات العسكرية للجزائر.....35

أولا: تركيبة و تجهيز القوات المسلحة الجزائرية.....35

ثانيا: التكوين الأكاديمي العسكري.....37

المطلب الثاني: اسهامات الجزائر في تأسيس المشاريع الأمنية في أفريقيا.....38

أولا: الجزائر ومشروع إنجاز مجلس السلم والأمن الأفريقي.....38

ثانيا: الجزائر وإنشاء لواء قدرة شمال إفريقيا.....40

المطلب الثالث: الاليات السياسية و الأمنية تجاه أزمة الطوارق.....42

أولا : الاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع التهديدات الناشئة عن أزمة الطوارق...42

ثانيا: لقاءات قادة المنطقة.....43

المطلب الرابع: الاليات العسكرية والأمنية في مواجهة التحديات اللاتماثلية.....46

أولا: إجراءات على المستوى الداخلي.....47

ثانيا: إجراءات على المستوى الخارجي.....47

ثالثا: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999 والمبادرات الأخرى.....48

الفصل الثاني: تفعيل الجزائر لأدوار أخرى في المجالات المختلفة.....51

المبحث الأول: واقع النشاط الاقتصادي للجزائر قاريا من خلال مبادرة النيباد.....51

المطلب الأول: المؤهلات الاقتصادية للجزائر وتطور ادائها.....51

أولا: المؤهلات الاقتصادية.....51

ثانيا: تطور الاداء الاقتصادي للجزائر.....52

المطلب الثاني: دور الجزائر في إنشاء ودعم مبادرة النيباد.....53

أولا: نشأة النيباد.....54

ثانيا: الدور الجزائري في إنشاء المبادرة.....54

ثالثا: رؤية الجزائر و مكانتها في مبادرة النيباد.....55

المطلب الثالث: هياكل وأهداف مبادرة النيباد.....58

أولا: هياكل ومبادئ مبادرة النيباد.....58

ثانيا: أولويات وأهداف النيباد.....59

المطلب الرابع: تكفل الجزائر بمشاريع البنى التحتية في القارة.....60

أولا: دور الجزائر المحوري في مشروع الطريق العابر للصحراء.....61

ثانيا: مشروع الربط بالألياف البصرية محور الجزائر–زندر–أبوجا.....63

المبحث الثاني: الاليات الأخرى المحركة للدور القاري الجزائري تجاه قضايا القارة.....65

المطلب الأول: التعاون على المستوى الاقتصادي كآلية في منطقة الساحل الأفريقي.....65

المطلب الثاني: الاليات الاقتصادية في مواجهة أزمة الطوارق.....67

أولا: إجراءات على المستوى الداخلي.....68

ثانيا: إجراءات على المستوى الخارجي.....68

المطلب الثالث: استثمارات شركة سوناطراك في أفريقيا.....68

أولا: خط أنابيب الغاز الجزائر–أبوجا (NIGAL).....69

ثانيا: التعاون بين شركة سوناطراك وشركة المحروقات الموزمبيقية.....71

المطلب الرابع: النشاط الجزائري في المجالات الاجتماعية والثقافية في أفريقيا.....72

أولا: استضافة أشغال الدورة ال33 للجمعية العامة لمنظمة الاتحاد النقابي الأفريقي 2010.....73

ثانيا: المشاركة في أشغال المؤتمر العاشر لمنظمة الوحدة النقابية 2012.....73

ثالثا: الجزائر ومحو ديون الدول الأفريقية.....74

رابعا: تنظيم المهرجان الثقافي الأفريقي.....75

الفصل الثالث: افاق ومستقبل مكانة الدور الجزائري قاريا.....77

المبحث الأول: التقييم والتصور الداخلي للدور الجزائري في أفريقيا.....77

المطلب الأول: تقييم لزيادة التحرك الجزائري أفريقيا.....77

أولا: تقييم النشاط السياسي والأمني.....77

ثانيا: تقييم النشاط الاقتصادي للجزائر عل مستوى القارة.....81

المطلب الثاني: التصور المستقبلي لكيفية تفعيل دور الجزائر قاريا... 82

أولا: تصور مستقبلي للدور الدبلوماسي والأمني الجزائري.....82

ثانيا: تصور مستقبلي للدور الاقتصادي والثقافي على مستوى القارة.....84

المبحث الثاني: تحديات ومستقبل الدور الجزائري في أفريقيا ما بين المنافسة القارية والتدخل الأجنبي.....86

المطلب الأول: الجزائر والقوى الأفريقية الأخرى.....86

أولا: مظاهر التنافس الجزائري–المغربي في القارة.....86

ثانيا: الجزائر–جنوب أفريقيا الطابع التعاوني.....89

ثالثا: دور مصر الإقليمي في أفريقيا.....90

المطلب الثاني: التعامل الجزائري مع التواجد الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرة المغاربية.....91

المطلب الثالث: التعامل الجزائري مع التواجد الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرة الأفريقية.....95

المطلب الرابع: التواجد الصيني و الإسرائيلي في أفريقيا.....98

أولا: التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا.....98

ثانيا: الصين القوة الناعمة في أفريقيا.....100

الخاتمة.....104

قائمة المراجع.....108